

المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة

أعداد

عبد القادر الفاسي الفهري

عبد الرزاق تورابى

الرّحالي محمد

محمد غاليم



۱۹۹۹ مای

مُنشَرَاتِ مَعْهَدِ الْدِرَاسَاتِ وَالْابْحَاثِ لِلتَّعْرِيفِ وَجَمِيعِ الْلِسَانِيَّاتِ بِالْمَغْرِبِ

المركبات الاسمية والجحبية في اللسانيات المقارنة

إعداد

عبد القادر الفاسي الفهري

عبد الرزاق توراني

محمد الرحالي

محمد غاليم

ماي 1999

منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بال المغرب



مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

رفع أ. علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس

تصدير

في 14 و 15 أبريل 1998، نظم معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالغرب يومين دراسيين في موضوع:

المركبات الاسمية والخدية في اللسانيات المقارنة

وقد تم خلال هذين اليومين دراسة الجوانب الصرفية والتركيبية والدلالية للمركبات الاسمية والخدية في اللغة العربية، ومقارنتها بثيلاتها في لغات أخرى.

لقد حظيت المركبات الاسمية باهتمام كبير سواء في الدراسات النحوية القديمة أو الدراسات اللسانية الحديثة، وذلك لغنى خصائصها، وتمتد امتداداً تراكيتها. ولقد ركز الترسن اللغوي القديم على بعض القضايا، من جملتها مسألة تعريف الاسم، والعلامات المميزة له عن الفعل والحرف، وكذا عمله وإعرابه. ومكنت الدراسات اللسانية الحديثة من تناول هذه القضايا في إطار نظري مقارن، وتمثل المعطيات غالباً جديداً، وتحديد الأوصاف والتعميمات الدالة، ثم بناء نماذج صورية توق لرصد قضايا المركبات الاسمية والخدية، ومعالجتها في مختلف اللغات.

ومن جملة المخاور التي تم التركيز عليها خلال اللقاء ما يلي:

1. تحليل بين المركبات الاسمية والخدية في اللغة العربية ولغات أخرى، وتفحص خصائصها الإحالية والموربة والإعرابية.
2. النظر في طبيعة الصرفات الاسمية، وإسقاطاتها الوظيفية، وأحيانا الصاقها أو توليدها، بما في ذلك التعريف وعلاقته بالإضافة، والتثنين وارتباطه بالإعراب، والتطابق، إلخ.
3. طبيعة العلاقة الدلالية المميزة، وآليات توافقها مع تناوبات التركيب.

ويسعدنا أن نقدم هنا وقائع نصوص هذه المدارسات. وهذه المناسبة، نوجه شكرنا للفريق الذي قام بالإعداد، ونخص بالذكر الأستاذة عبد الرزاق توراني، ومحمد الرحالي، ومحمد غاليم. ونشكر أيضا الفريق الذي ساعد في مراجعة الأبحاث، وخاصة الأستاذة المصطفى حسون، ومحمد الوادي، وعبداللطيف شوطا، وعبدالمجيد جحفة، وكيرة بنعمر، وفاطمة الخلوفي، وسمية الزاهد، وغالد الأشهب، والعري بيلوش، وكذلك الفريق المكلف بالتصنيف، بتنسيق الأستاذة بشرى بو عبيد، ومشاركة السيدات فاطمة بشكّر، ونعيمة العلوى، والسعديه بلفاروق، والأئمة جميلة الزراد.

عبد القادر الفاسي الفهري

المحتوى

دراسات قرآنية

- الفاسي الفهري، عبد القادر 9 عن التوارث في الحدود وبعض خصائص التسوير الكنى
- الرحالي، محمد 47 بنية الإضافة وفحص الإعراب داخل المركب الحدي
- عفال، أحمد 101 "عن البنية الداخلية للإضافة في اللغة العربية" (بالإنجليزية)
- محوش، أحمد 122 "التطابق داخل المركب الحدي: أدلة من اللغة العربية" (بالإنجليزية)

دراسات دلالية

- غاليم، محمد 139 بعض العلاقات الدلالية في البنات الإضافية
- جحافة، عبد المجيد 161 المركب الاسمي والجهة
- شوطا، عبد اللطيف 191 تناظر الأوضاع وطبقات الأسماء

دراسات صرافية وصواتية

- الوادي، محمد 219 البناء الصرف صواني للأسماء الرباعية في اللغة العربية
- بلول، محمد 259 أبنية المصادر: عناصر تحليل
- النهبي، ماجدولين 297 الاسم الدخيل: بعض مشاكل التصنيف



دراسات تركيبية



عبد القادر الفاسي الفهري
معهد الدراسات والابحاث للتعريف
وكلية الآداب بائزفاط

عن التوارث في المحدود وبعض خصائص التسويير الكلبي

سبق لنا أن بيننا، في إطار ما دعي بالتوارث في الإضافة، وخصوصاً ما يتعلق بسمة التعريف (Definineness Inheritance)، أن هناك حالات يمكن أن تفترض فيها أن هذا التوارث لا يتم. وهذا البرنامج يحتاج إلى أبحاث داعمة في اتجاه الإثبات أو التدقيق في دراسة الحالات التي يتم فيها التوارث، والحالات الأخرى التي لا يتم فيها التوارث.^١

^١ عن هذا البرنامج وعن نقد التوارث الضروري في كل الحالات، انظر الفاسي (1998 ب)، والمراجع المذكورة هناك.

٢. تأويلي المركبات الحدية بالتوارث أو بدوته

٢.١. أساس التناوب

ترتكز ملاحظة عدم توارث التعريف في الإضافة (انظر الفاسي (1998 ب)), خلافا لما هو سائد في الأديبيات التقليدية والحديثة على السواء، على معطيات تجريبية أولا، ثم على تصور للتعريف ثانيا. ففيما يخص التصور، هناك اعتماد التفريد (individuation) والعهد (familiarity) ضمن المفاهيم المكونة للتعريف (إضافة إلى الخصوص/الإشارة والجنس). وأساس المعطيات التجريبية أن جملة مثل (١) ملتبسة:

(١) هذا الرجل ابن أخي

في قراءة أولى للإضافة (بتوارث التعريف)، تعني هذه الجملة أن أخي له ابن واحد (قراءة التفريد)، وهذا الرجل هو هذا الابن. وفي قراءة ثانية، يكون الرجل ابنًا من أبناء أخي (قراءة تبعيضية)، ولا ينفرد بالبنوة. ولرصد هذا الفرق، اقتربنا في الفاسي (ذ.م.) أن يكون المضاف إليه (المالك) في موقفين مختلفين من البنية الحدية، بحيث يكون "أعلى" في قراءة التفريد/التعريف، و"أسفل" في قراءة التبعيض/التسلق.

وتؤكد معطيات عدم التوارث تراكيب مثل (٢):

(2) جاء أحد الرجال

فليس هناك ما يفيد بأن أحد في هذه البنية معرفة، بل إنما مثل قولنا جاء أحد من الرجال، وليس لها تأويل "الأحد من الرجال"، أو التأويل التفريدي. وإذا دققنا في خصائص الإضافة، نجد أن الأصل هو عدم توارث السمات.

سمات العدد أو الجنس، أو السمات التي تدعى بالإحالية، لا يقع فيها توارث. فإذا قلنا مثلاً:

(3) بيت امرأة

(4) دار الحكماء

فهذه الحالات ليس فيها توارث الجنس أو العدد من المضاف إليه.

ومن السمات الدلالية الانتقائية، التي لا يقع فيها توارث، كون الاسم كتلة (mass noun)، أو كونه اسمًا معدوداً (count noun). وهذا التمييز لا ينحده في العربية على المستوى التحوي، وإنما هو تمييز يمكن أن نقول إنه معجمي أو ذريعي. فحينما نقول مثلاً سكة في مقابل سلك، فـسكة تدل على الوحدة، أو على المعدود، وسلك لا يدل على ذلك، وإنما يدل على الكتلة، أو على النوع. ونقول كذلك دجاجة مقابل دجاج، إلى غير ذلك. وهناك حالات أخرى للتفريق المعجمي الملائم. مثلاً رجل يدل على ما هو معدود، في

حين أن عسل أو زيت يدلان عادة على ما ليس معدودا. وهناك حالات قد يقع فيها التباس، كما في قولنا:

(5) أ) شرب خمرا

ب) شرب خمورا

فالجملة (5ب) تدل على معدود، لأن خمرا متعددة، تزيد على خمر واحد أو نوع واحد من الخمور. أما الجملة (5أ)، فهي ملتبسة بين تأويل الكثرة، أي شرب شيئاً من الخمر، وشرب خمرا واحداً، وليس ثلاثة خمور. ونجد هنا واضحاً في لغة مثل الفرنسية التي تفرق نحوياً على مستوى المحدود بين الكثرة والمعدود، كما في التعارض التالي:

Il a bu un verre de vin (أ)

Il a bu du vin (ب)

Il a bu un verre d'un vin (particular) (ج)

فاحملتان تأويلاًهما مختلف.

والمهم أننا لا نجد توارثاً فيما يخص خاصية [± معدود]. فإذا قلنا:

(7) هذا خاتم ذهب

فإن خاتم يكون معدوداً وذهب يكون كتلة.²

إذن ليس هناك توارث بين المضاف والمضاف إليه في كل هذه السمات، وليس هناك توارث كذلك فيما يخص الإعراب. ولو كان المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، كما تزعم بورر Borer، في عدة أحيان، أو من سار على درها، لكان هناك قيمة واحدة لكل هذه السمات تصدق على طرق الإضافة مجتمعين.³

بالنظر إلى هذه الصورة التي لا يقع فيها توارث بين طرق الإضافة، يصبح توارث سمة التعريف شاذًا، ويصير التساؤل التالي مشروعًا: لماذا يوجد توارث للتعريف؟

ينبغي أن نبين هنا أن الحالات التي يقع فيها هذا التوارث محدودة، ففي حالات الإضافة التي تدعى بالإضافة اللفظية، لا يقع فيها كذلك توارث، كما هو معلوم. وهناك حالات أخرى من الإضافات المدعومة بالمعنى، محللة

² تشير بعض الأديبات إلى أن هناك توارثًا في هذه السمة في بعض اللغات، لكننا لم نتمكن من الحصول عليها.

³ انظر على المخصوص بورر (1994-1996) وبنعامون (1996).

في الفاسي (ن.م.)، لا يقع فيها توارث للتعريف. إذن ينبغي التركيز على الحالات التي يقع فيها التوارث، وفي أي سنة، وربما في أي تركيب داخل أي لغة، حتى نبين خصائص هذه الآلية، إذا وجدت، وبما لها.

٢.١. آليات التوارث وتسويقه

في إطار تحديد خصائص وأليات التوارث، تم استغلال الآتيين في الأديبات هما: توارث بين رأس ورأس آخر، وتوارث بين رأس ومخصص. وفي الأديبات حول اللغات السامية، هناك تردد عند كل من بورر (ن.م.) وسيلوني (1994) في توظيف الآتيين معاً. فقد افترضنا أن هناك توارثاً بين رأس ورأس آخر، على اعتبار أن الرأس الاسمي هو الذي يحمل سمة التعريف، وأن الماء فارغ، ثم يقع نقل الاسم إلى هذا الماء. ويكون النقل في هذا التصور تأويلاً، وليس صرافياً صواتياً، مع العلم أن أداة التعريف في العبرية أو اللغة العربية لاصفة (سابقة)، وعنده، يمكن أن يكون هذا النوع من النقل على أساس صرفي، كما سبق وأن افترضنا.^٤ وفي تصور بورر أن الاسم في المركب الإضافي يتميز بكونه لا يحمل سمة التعريف، ويتم نقله إلى رأس

^٤ انظر الفاسي (1987) وكذلک رینر (1987) Rinner، بالنسبة للافتراض الصرفي.

المركب، ثم يقع تسريب سمة التعريف إليه عن طريق الفضلة. أما في تصور سيلوني، فهناك مرجع بين التطابق مع المخصوص، من جهة، فيما يخص الإعراب، ومع الرأس من جهة أخرى، اعتماداً على تحليل بورر.

وهذا التحليلان يختلفان عما افترضناه، وهو أن التوارث يكون بين المخصوص والرأس، على افتراض أن المضاف إليه يُحْتَاطُ في موقع مخصوص التعريف. وفي هذا الإسقاط، يتم التطابق بين المركب الاسمية المضاف إليه وبين رأس الحدّ، الذي افترضنا أنه قوي. وحتى يُفْحَصُ الحدّ سمة التعريف فيه، فإنه يضطر إلى احتذاب مركب إضافي إلى مخصوصه. وفي هذا التحليل، توجد حالات لا يقع فيها هذا الاحتذاب، وعليه، يمكن أن يتم فيها التأويل على غرار ما يجده بالنسبة للصفة، إذ أن عدم نقل المركب الإضافي إلى مخصوص التعريف يتبع أو يعني إمكان وجود حدّ غير مخصوص. وهذا الحدّ يمكن تأويله على أنه نكرة، وهو التأويل المجرد، أو التأويل في غياب التخصيص. فإذا افترضنا أن الإضافة لا يتم فيها بالضرورة نقل المضاف إليه إلى مستوى عال في البنية، ولا يحصل احتذاب للمضاف إليه من الحد القوي في كل الحالات، فإن النتيجة يمكن أن تكون هي أن ما يقع في الإضافة الاسمية أحياناً يماثل ما يقع في إضافة الصفة. فلا يقع توارث في التعريف بالضرورة. وهذا ما سبق أن دافعنا عنه حينما بَيَّنا أن بعض الإضافات ليس فيها ما يفيد

التعريف، ولا تدل على التفريز (individuation) الذي يقتضيه التعريف، إلى جانب العهد أو غيره.⁵

وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن هذا الإمكان (إمكانية الإضافة بدون توارث) يسوعه عدم تحصيص المد في الإضافة الأساسية. ويمكن أن نفترض أن مركبا مثل (8)

(8) دار زید

يكون تأويلاً مماثلاً للمركب دار زيد، باعتبار أنَّ دار قد انتقلت إلى حد ضعيف، وأنَّ هذا الحد الضعيف لا يجذب بالضرورة مركباً إضافياً إلى مخصوصه. ويمكن أن نمثل هذه الحالة بحالة ما يقع في بنية فـ- فـ، مقابل فـ- فـ، فإذا افترضنا أنَّ احتذاب الرأس إلى رأس آخر، واحتذاب رأس لمخصص، قد يكونان بناء على غنى الرأس، فإنَّ ما يقابل دار زيد يكون ملتبساً بين رأس معرف ورأس غير معرف. وفي نفس الوقت، يمكن أن تفصل بين الاحتذاب عن طريق الرأس، والاحتذاب عن طريق المخصوص،

⁵ هذا التحليل يختلف عن سائر التحاليل المذهورة، التي تفترض ضرورة توارث التعريف في بالإضافة.

على غرار ما يحدث بالنسبة للفاعل ولل فعل مع الزمن، واعتباراً لقوة سمات الفعل أو الاسم الموجودة في الزمن.⁶

وإذا رجعنا إلى تحليل الفاسي (1998 ب)، نجد أن هناك نقاطاً لرأس المركب الأسمى في اتجاه التعرify إلى رأس آخر هو الحدّ. وهذا الرأس له سمة إعرابية قوية اسمية، ثم هناك نقل هذا الرأس نفسه إلى الحدّ، ثم نقله إلى الرأس الإعرابي الذي يتم فحصه خارجياً. وداخل هذه الاستطارات، يسوغ مخصوص أو لا يسوغ، بحسب ضعف/قوة (أو فقر/غنى) السمة التي يحملها الرأس في علاقة ذلك بالموضوع. وقد افترضنا في الفاسي (ن.م.)، بالنسبة للتعريف، أن هناك إما تحقيقاً للتعريف في الرأس بواسطة الأداة، وهذا يعني تحقيق المخصوص، أو الحاجة إلى نقل المضاف إليه إلى مخصوص الحدّ. وأما إذا لم توجد هذه الأداة محققة للرأس، فإن المضاف إليه قد يضطر إلى الانتقال إلى مخصوص الحدّ، ليقع التأويل، باعتبار الحدّ قوياً. والإمكان الذي حاولنا الدفاع عن وجوده هو إمكان وجود رأس اسمي غير مخصوص، ينتقل إلى رأس حدي غير مخصوص.

⁶ هذا التحليل يعني أن "اللون" في توزيع تكاملٍ مع الثالث، وأن التوزيع التكاملٍ فيما يضر سمة التعريف هو توزيع تكاملٍ بين تحقيق أداة التعريف وتحقيق الثالث. وأما عدم تحقيق أدلة التعريف أو التكثير، فلا يلزم فيه توزيع تكاملٍ مع الثالث. يبقى أن نصرّ ماداً يعني "التحعيين" بالإضافة عند القدماء، بالنسبة للتوازي مع الترك المفعلي، انظر الفاسي (1991-1993) و(1998 ج) على الخصوص.

بالنظر إلى سمة التعريف. وهذا الإمكان يسمح بعدم نقل المركب الإضافي إلى مخصوص الحد.⁷

3. التفرييد باللغة

ثم هناك ذهول الصفة في هذه المركبات. فبدخول الصفة، يتلزم التفرييد كما يبين ذلك المثال التالي:

(9) هذه دار الرجل الواسعة

فتؤول المركب الاسمي هنا لا يمكن أن يكون هو أن الدار دار من ديار الرجل الواسعة. فبدخول الصفة، يتقلل المركب الإضافي إلى مكان أعلى من الموقع الذي يتم فيه فحص الإعراب، وهو انتقال يسوع بضرورة فحص التعريف، مما ينبع عنه التطابق في التعريف. وملحوظ أن ما يميز الصفة هو أن التعريف أو التكير يجب أن يظهر عليها، في شكل حدّ محقق، ولا يمكن أن يكون تعريفها خفياً (موروثا)، بخلاف الاسم. وملحوظ أن الصفة "تابعة" للاسم الموصوف في

⁷ يمكن إحلال هذا بافتراض أن الحد الفارع (في رأس المضاف) يمكن أن يتبين بين التعريف والتكرر، وأن التعريف الفارع يعني أن يكون معمولاً فيه في هذه الحالات بالسابق (وهو المضاف إليه إذا صعد). وأما إذا كان غير معروف (أو عقيراً)، فإن الحاجة إلى النقل غير قائمة.

تعريفها، ويجب أن يتقدمها. ويمكن تأويل ضرورة صعود المضاف إليه إلى شخص المخاطب على أساس أنه آلية تعريفية (identificational) لقيمة سمة تعريف الاسم المضاف الموصوف، حتى يتم فحص سمة الصفة التعريفية، قبل صورة التهجئة (spell-out). وليس هذا ضرورياً مع الاسم المضاف غير الموصوف.

وفي علاقة بهذه الحالة، نجد أيضاً المضاف إليه التكراة في موقع أعلى من موقع الصفة. نقول مثلاً (10أ) ولا نقول (10ب):

- (10) أ) سكة فرق جيدة
ب) *سكة جيدة فرق

وهذا التعارض يدعو إلى الاعتقاد أن المخاطبة مع الصفة قوي كذلك، وهذا يبدو غريباً لأول وهلة. فكيف يكون المخاطب غير المخصوص أو المفرد قوياً، خصوصاً إذا ربطنا القوة بالتحقيق أو التعريف؟

لقد رأينا أن التحقيق يتم عن طريق أداة التعريف أولاً، بالنسبة للأسماء الحقيقة، بل حتى بالنسبة للأسماء الجنسية الحقيقة. فالاسم الجماع في العربية لا يمكن أن يكون جنسياً محيداً (referential generic) إلا إذا دخلت عليه أداة التعريف نقول ("الكلاب"، لا "كلاب"). وأما إذا لم تتدخل الأداة، فلا يكون إلا تكراة وجودية، خلافاً لما يحصل في اللغات الجزرمانية التي يمكن أن يكون فيها

الاسم الجمجمة جنسياً، وقد عدَ لونكوباري (Longobardi 1996) ضرورة تحقيق أداة التعريف مع اسم الجنس عاصية من خصائص اللغات ذات الحد القوي، إلا أن اقتراح لونكوباري لا يحل مشكل وجود أسماء نكرات محيلة، مع أن الأداة ليست متحققة معها (في الصواتة)، مثل رجل ورجال، التي تكون لها فراغة وجودية، فإذا افترضنا أن تأويلات هذه الأسماء يقتضي وجود حد غير معرف، على غرار ما يجده في اللغات (أو بشكل أكثر تقيداً في اللغات الرومانية أو الجermanية)، وأن هذا الحد يؤول، في غياب التخصيص، على أنه نكرة وجودية، فإنه يمكن افتراض نقل الاسم إلى حد قوي، حتى في حالة النكرات. وعليه، تصبح الرتبة في (10) رتبة تمليها قوة الحد، وهذه القوة يمكن من احتساب المضاف إليه إلى موقع يعلو الموضع الذي توحد فيه الصفة.⁸

⁸ قد ينافي هذا ما ذهب إليه سابقاً من عدم وجود حد قوي في النكرات. وفي المقابلة، فإنه ليس هناك ما يدعى إلى الاعتقاد أن "رجل دولته فوري" أو "خاتم دهب كبير" فيها توارث، تحتاج إلى افتراض حد تعربي فيها. والدليل هو افتراض فحص الإعراب في إسقاط وضفي (حد؟) يعلو الإسقاط الوظيفي الذي تتخل داخله الصيغات (وهو إسقاط نظامي) أساساً. وهذا الافتراض لا يجعل الاحتساب مرتبطاً بالحد التعريفي، بل بالحد الإعرابي. فالحقيقة هنا تتعلق بكون الحد الفارغ يسمِّ إعرابياً، وهو فوري من هذه الحقيقة، ثم إن هذا الحد الفارغ قد يتعارى فيما يخص التعريف، وقد لا يتعارى.

2. التسويق الكلبي

1.2. التعريف والعدد ورسم الأسوار

زيادة على كون دراسة الأسوار لها أهمية في حد ذاتها، فإنها تتيح الفرصة كذلك لتوضيح إشكال التوارث الذي يندو وكأنه يتم في مجالها. وفيما يخص الأسوار في اللغة العربية، هناك أسلحة تطرح بقصد توارث التعريف، وتوارث العدد، أو توارث ما اقترح البعض أن يكون سمة موازعة (distributive) أو متحامضة (collective). بالنسبة لهاتين السمتين، نجد بعض اللغات تميز محضيا بين سور كلي بجماع (مثل "all" في الإنجليزية)، وسور كلي موازع مثل ("every" أو "each"). وقد اقترح بعض اللغويين أن يكون هذا التفريق مبنيا على سمة [= موازع] (انظر باغلي وستول 1995 Beghelli & Stowell 1995) مثلًا. وهناك لغات لها تميز بين هذين المعنين على أساس صيرافي، بحيث يكون العنصر الموازع موسوما بالنسبة للعنصر غير الموازع (انظر كيل 1996 Gil 1996) مثلًا. وهناك نوع ثالث من اللغات، وهو النوع الذي بهمنا، مثل اللغة العربية، الذي لا يميز هذين المعنين في مستوى المعلم، ولا في مستوى الصيرافة، ولكن يميشه عن طريق التركيب، أو عن طريق المركب الإضافي،

وخصوصاً ذلك الذي يرأسه كل أو بعض أو كافية، أو غيرها من الأسوار.⁹

فالتمييز بين القراءة الجماعية والقراءة المعازنة يتضح عبر المثالين التاليين:

(11) أكل كل الرجال دجاجة

(12) أكل كل رجل دجاجة

ففي القراءة الجماعية للتراكيب (11)، يكون كل الرجال قد اشتركوا في أكل دجاجة، بحيث يمكن إصعاد المفعول (على أساس أن هناك دجاجة واحدة أكلها كل الرجال). ويمكن طبعاً أن يكون لهذه الجملة تأويل موازع، بحيث كل رجل من الرجال يأكل دجاجة. وهذا لا يهمنا هنا.

وأما (12)، فإن لها تأويل واحد. وهو أن كل رجل منفرد يأكل دجاجة، بحيث إن عدد الدجاجات يحسب طبقاً لعدد الرجال. ولا يمكن إصعاد المفعول طبعاً هنا.

وقد اقترح بعض اللغويين أن يكون هذا التمييز مبنياً على خصائص عدده الفضلة في المضاف إليه. ويكون هذا المضاف إليه مفرداً استثناءً، كما يقول البعض، بل إنه يدافع عن أن التعريف لا يدخل في تحصيص المعازنة، وإنما العدد هو الوارد في هذا التحصيص.¹⁰ فلو حارينا هذا المنطق، أي أن

⁹ انظر في هذا الصدد ما جاء في حلقة (1998).

¹⁰ انظر كحيل (ن.م.) على أخصوص، وكذلت بلغوي وستول (1995).

العدد النحوي وحده هو الوارد في تخصيص الموازعة، لقى إن المعرف المفرد ينبغي أن يكون أيضاً موازعاً، وهذا مخالف للواقع. وعليه، ينبغي أن ننظر بدقّة أكثر في خصائص التعدد أو الجمع (plurality) وخصائص التعریف، وكيف ينبعان للوصول إلى القراءات الواردة، ونبين أن الفرق الأساسي بين الجماعة والموازعة يبني على مفهوم التمريد، وهو مفهوم مرتبط بالتعريف.

2.2. العدد و"كل"

على الرغم من أن "كل" اعتبرت مفرداً في الأديبيات النحوية التقليدية، فإنها يمكن أن تستعمل للدلالة على الجمع أو على المفرد. نقول:

(13) أ) الكل باطل

ب) الكل هاربون (Cantarino. It. 124-125)

إلا أن "كل" ليس لها استقلالية عدديّة عن فضائلها إذ نقول:

(14) أ) كل رجل

ب) كل رجلين

ج) كل رجال

(15) أ) كل الرجل

ب) كل الرجالين

ج) كل الرجال

فلالاحظ أن "كل" تتوافق في العدد مع فضلتها، وهذه الخاصية، كما سبق وأن أوضحتنا، أي خاصية التوافق العددي بين الفضة و الرأس، ليست واردة في بالإضافة، عادة، فالمركب الذي ترأسه "كل" لا يمكن أن يوصف، مثلا، بالفرد إذا كانت فضلته مثنى أو جماعا، فنقول:

(16) أ) كل رجل عاقل

ب) كل رجليين عاقلان

ج) كل الرجال طوال

ولا نقول:

(17) أ) *كل رجليين عاقل

ب) *كل الرجال الطويل

على اعتبار أن "كل" مفرد، كما ورد في أدبيات القدماء، إذن، لابد أن يقع توافق عددي بين "كل" وفضلتها، لاحظ أن هذا التوافق ليس وفقا على القراءة الجامعية، دون القراءة الموازنة، فإذا قلنا "كل رجليين"، ينبغي أن نقول "جماعا"، وليس "حاء"، كما في (18):

(18) أ) كل رجليين حاءا

ب) *كل رجليين حاء

ج) كل الرجال حاؤوا

د) *كل الرجال حاء

وليس هناك فيما يخص العدد، ما يفيد أن هناك توافقاً عددياً مع المعرف، وعدم توافق مع المنكر. فـ "كل" تدخل على الجمع، وعلى المفرد، وعلى الثنائي، سواء كانت فضلة معرفة، أو غير معرفة.

فاللغة العربية تبدو وكأنها تعطي صورة مغايرة لما افترضه كيل (ن.م.). ففضلات السور الموازع يجب أن تكون نكرات، سواء كانت مفرداً أو جماعاً أو منقى، كما سنبين. ونجد ما يمثل هذا في الإنجليزية، حينما نقول:

(every two weeks) (19)

فهذا يعني أن every لا تأخذ فضلة مفردة بالضرورة.¹¹ والأساس هو أن النكرة تفيد أن المركب الاسمي لا يمكن أن يكون مُفرداً (individuated). وما نقصد هنا بالموازعة هو الموازعة القوية، كما حددتها بيفلبي وستول¹² (1995)، مثلاً.

¹¹ في اتجاه معاكس، تحد الفرنسية لا تمنع القراءة الموازعة (التعريب) مع التعريف، كما في (أ) التي تقابل

(8)

1 toutes les deux semaines (1)

¹² هناك سؤال هام يعدد بنية المركبات التي يرأسها التصور، بضمه جانبها، هنا، هو: هل هي مركبات سورية، أو هي مركبات حدية يرأسها حد، ويقع فيها توارث سمة التعريف من الفضلة، وكذلك سمة العدد، بتأويلها على أنها [+ موازع].

3.2. كلّ والموازعة

فما الفرق إذن بين البنية المعرفة والبنية غير المعرفة، وكيف يمكن أن تستخلص القراءة الموازعة في البنية غير المعرفة، ولا يمكن ذلك في البنية المعرفة؟ بعبارة أخرى، لماذا لا تقبل الفضيلة المعرفة في المفرد القراءة الموازعة، وقد تقبلها في الجمع، بينما لا تقبل الإضافة إلى النكرة القراءة الجامعية مع "كلّ" ، وإنما تقبل القراءة الموازعة فقط؟ لاحظ أن الموازعة لا تفقد بالضرورة خاصية العدد. فهناك فرق بين:

(20) أ) كل رجل

ب) كل رجالين

ج) كل رجال

إذن هناك دور خاص يلعبه العدد، حتى في القراءة الموازعة. إلا أن العدد ليس حاسماً في إفراز القراءة الموازعة، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار فكرة أن الاسم بدون حدّ يدل على النوع (kind). وهذا المعنى، يكون الاسم متعدداً، سواء ظهر في المفرد أو في الجمع. والاسم المنكر يمكن أن يحصر استثنائياً بصرفة تدل على الوحدة. لكن هذه الدلالة على الوحدة ليست خاصية نحوية، وإنما هي خاصية معجمية، أو خاصية سياقية، كما يُبيّن من قبل. إذن، العدد بالنسبة للاسم العاري من الحد، الأصل فيه أن يكون جمعاً، لأن النوع دلالياً

جمع، لا يكون دالاً على وحدة دون غيرها، إلا إذا تخصّص العدد للفرد ذريعاً.

فإذا كان العدد غير غائب في الفصلة التكراة ذات القراءة الموازعة، فينبع أن نبحث عن نظرية للموازعة. ويمكن أن نفترض أولاً، اعتماداً على بعض الأعمال، أن الموازعة أو المراكمة (cumulativity) يمكن استفادتها من التععدد الدلالي (semantic plurality). والتععدد الدلالي يمكن تصوره على أنه يتعلّق إما بمجموع (sum) أفراد، أو يتعلّق بجزء من مجموع أو فرد (part-of). ونصل إلى الموازعة عندما يكون الموضوع المتعدد لا يشبع دوراً محوريَاً بالنسبة لحمل فرد. تعني آخر إن الموازعة تقتضى حملاً متعدداً يتم مقتضاه توزيع الموضوع المتعدد على هذه الحمول المتعددة. وأما القراءة الجامعية فهي تقضي أيضاً تعددًا في الموضوع، لكن هذا التععدد يشبع بحمل واحد.

وهناك أهمية للتفريق بين الموازعة القوية والموازعة الضعيفة أو الزائفة. مثلاً "all" في الإنجليزية يمكن أن تكون جامعية، ويمكن أن تكون موازعة. أما "every" أو "each" فلا يمكن أن تكون إلا موازعة. وهناك فرق بين "all" ، وهو جامع أساساً، وموازع هامشاً، وبين "every" و "each" اللذين لا يمكن أن

يكونا إلا موازعين، بالنظر إلى الخصائص التي ناقشها بيفلي وستول (1995). إن التمييز بين السورين المحاجع والموازع يجد تطبيقه في اللغة العربية عن طريق التفريق بين خصائص المعرف، الذي يدخل عليه السور، وخصائص غير المعرف الذي يدخل عليه الموازع، إلى جانب ما تقتضيه الموازعة من تعدد المحمول.

وهناك خاصية أخرى، وهي أن الموازعة علاقة بين موزع (distributor) وموزع (distributee)، وأن هذه العلاقة ثنائية يمكن أن تتم إما عن طريق تسويير الحمل، وإما عن طريق مركب اسمي آخر يكون موازعا.¹³ وهناك روازير يمكن أن تدخل في تحديد هذه الموازعة، من جملتها الدور الذي يلعبه التعريف، وكذلك الدور الذي يلعبه النفي في تحديد القراءات.

وإذا عدنا إلى خصائص "كل"، فليس هناك في خصائصه اللازمية أو المعجمية ما يفيد أنه موازع أو محاجع. فلا يمكن استخلاص هذه الخاصية إلا من السياق التركيبي، وخاصة خصائص فضلة "كل". ومن الأهمية بمكان أن

¹³ للتفصيل، انظر بيفلي وستول (ن.م.).

نشير إلى أن "كل" تميز بكونها لا تدخل إلا على الاسم المعدود (countable). فإذا قلنا:

(21) أ) كل زيت

ب) كل حليب

ج) كل سمك

د) كل ذهب

(22) أ) كل الزيت

ب) كل الحليب

ج) كل السمك

د) كل الذهب

فإن "سمك"، مثلا، بدون تسوير يدل على الكتلة (mass)، وعند دخول "كل" سواء على المنكر، كما في قولنا "كل سمك" في (21ج)، فإن "سمك" يدل على معدود من السمك، أو من أنواع الأسماك، وبالتالي، فإن "كل" تقتضي دائمًا العدد.

وقد نفترض أن البُنِيَّ التي تدخل عليها "كل" في الحالتين مختلفَة. مثلا، نفترض أن "كل" قد تدخل على مركب حدي، وقد تدخل على مركب اسمي ليس فيه حد. كما إذا قارنا بين البندين في (23):

all the books (أ) (23)

(ب) every book

فالجملة (23أ) تتضمن حدا، أما (23ب)، فلا تتضمن حدا، ويؤكد هذا أن في اللغات التي لا يمكن أن يظهر فيها اسم عار على الإطلاق بدون حد، مثل الفرنسية، تحد الاسم في هذه الحالات بدون حد. قارن بين (24أ) و(24ب) و(24ج):

tous les hommes (أ) (24)

(ب) tout homme

(ج) chaque homme

فـ "homme" ليس لها حد ظاهر، وليس هناك ما يدعوه إلى افتراض وجود حد مجرد في هذه الحالة.

وعلوّم أن في هذه اللغة تمييزاً بين اسم الكلمة والاسم المعدود عن طريق الحد، فنقول مثلاً:

de l'huile (أ) (25)

(ب) une huile

حيث تستعمل أداة التعريف التبعيضية (article partitif) (article partitif) بالنسبة لأسماء الكلمة، وتستعمل أداة تكراة بالنسبة لما هو معدود كما في (25ب). والمقصود هو زيت

معدود أو أنواع معدودة من أنواع الزيت. ففي هذه اللغة، نلاحظ أن "chaque" ، و "tout" عندما تكون مفردة، تدخل فقط على الأسماء المعدودة العربية. فإذا قلنا:

(26) أ) chaque huile

ب) toute huile

فإنما تقييد فقط ما هو معدود، ولا تقييد ما هو كثلة.

وتؤكد هذا معطيات العربية، مما يجعلنا نظن أن سمة المعدود سمة أساسية بالنسبة للسور الكلبي، سواء كان موازعاً، كما في قولنا: "كل زيت"، أو غير موازع، كما في "كل الزيوت".¹⁴

لنعد إلى خاصية العدد في البني الموازعية. فإذا قلنا مثلاً:

(27) أ) كل رجال دخلوا القاعة يفعلون هذا

ب) كل ثلاثة رجال دخلوا القاعة يفعلون هذا

ج) كل الرجال الذين دخلوا القاعة يفعلون هذا

فإن فراغة (27ب)، بالضرورة، ستكون موازعة، معنى أن هناك أكثر من ثلاثة رجال. وأما الجملة (27أ)، فهي تبدو وكأنها توافي (27ج)، وليس هناك أكثر

¹⁴ يغير التسلسل حوى "كل الزيت"، فهو لا تقييد الكثرة، وإنما تقييد زيتها بعينه. وهناك فراغة فريديبة، وفي نفس الوقت هناك فراغة تتعلق بالأجزاء.

من "رجال". إلا أن هناك ما يفيد غير هذا، ويبين أن الجمع هنا يمكن أن يكون موازعاً. لنقارن البيو الإضافية التالية:

- (28) أ) كل بنت كل حي رقصت رقصة متباينة
 - ب) كل بنات كل حي رقصن رقصة متباينة
- ففي الجملتين، هناك فراغة موازعة، وإن كان الموزع مفرداً في حالة، وجمعاً في حالة أخرى. فالفرق بين الجملتين هو أن عدد البنات يمكن أن يكون محدوداً في واحدة، أو أكثر من واحدة في (أ)، ولكنه بالضرورة أكثر من واحدة في (ب). ولكن الفاعل في الحالتين لا يشبع الدور المخوري مباشرة، كما أن العمل ليس أحادياً، لكون الرقص متعدد.

3. الجمع الدلالي والالتباس التسويري

في اقتراحنا لمعالجة التباس السور بين الموازعة وبين المحمامة سنحاري تصور لنديمن (1996) للتعدد الدلالي (semantic plurality)، المستوحى من أعمال أخرى ضمنها شا (1981) Scha ولنك (1983، 1984) Link، على المخصوص. وستبيّن خاصية فكرة أن ما يسمى بالموازعة يمكن معالجتها على غرار المراكمة (cumulativity)، على أساس أنها ظاهرة أو أثر للتعدد الدلالي، كما هو محدد في الأعمال المذكورة. وهناك ارتباط مفهوم التعدد الدلالي

مفهوم التعدد الحتمي (plural predication). ويمكن ربط الموازعة الجزرية (partial cumulativity) والمرآكمة الجزرية (partial distributivity) بالجماعية باعتبارها أساساً حلاً فردياً أو أحادياً (single basic predicate). فانطلاقاً من ذلك (1983)، يمكن تصور التعدد الدلالي على أساس أن مجال الأفراد إما أحاديات (singulars) أو ذرات (atoms)، وإما جموع (plurals). فالأفراد الجموع يمكن تصورها على أنها مجموعات للأفراد (sums) يتم تكوينها بواسطة عملية تكوين الجموع، ويمكن تصور المجال على أنه تتنظم علاقته "جزء من" (part-of)، وأن الأفراد الأحادية هي الأفراد التي ليس لها إلا نفسها كأجزاء. ففي دلالة ذلك أن العمل الأحادي مثل "رجل" يدل على جماعة (set) الأفراد الأحادية فقط، وهي جماعة ذرية. وأما التعدد/الجمع، فهو إغلاق للمجموع (closure under sum). فـ"رجل" كجمع يضيف إلى ما صدق "رجل" كل المجموعات الجموع (plural sums)، التي يمكن تكوينها من عناصر "رجل". وعندما نكيف بحالات التأويل بصفة لائقة، يمكن عملية لذلك للتعدد بأن تبدأ بعدد من الخصائص العامة للأسماء الجموع. وهكذا تصور الاقتضاءات في (29) و(29أ) ورارة:

(29) زيد رجل وعمرو رجل وبكر رجل إذ ذا زيد وعمرو وبكر رجال

(29أ) رجل (ز) \wedge رجل (ع) \wedge رجل (ب) \rightarrow رجل (ز لع لم)

فهذه العلاقة الاستنتاجية يمكن أن تطبق على الأفعال عندما يكون لها تأويل موازع (distributive) كما في (30).

(30) زيد حمل العلم وعمرو حمل العلم وبكر حمل العلم إذا زيد وعمرو وبكر حملوا العلم (في التأویل الموازع لحمل العلم).

وبناءً على هذا، استدل لندمن (1989) على أن الموازعة يمكن أن تختلف ضمن التعدد الدلالي. وافتراض أن النحو يتضمن عملية أحاديسة تقوم بنكوس حمول معددة دلالياً (أو جمعية) من حمول أحاديسة دلالياً. ففي الحال الاسمي، تؤدي العملية التعددية إلى أسماء جموع. وفي مجال الأفعال، تخلق هذه العملية التعددية تأويلاً موازعة. وبهذا، تتمكن من رصد الاستنتاجات الواردة في كل من (29) إلى (30).

إلا أن هناك مشكلة يطرح بالنسبة لحالات الموازنة التي تطبق على المجاميعات (collections) مثل (31):

(31) التقى الأولاد والتقى البنات إذا التقى الأولاد والبنات في القراءة الموازعة للالقاء، أي ألم يلتقطوا مثلاً في نفس القاعة). فهناك القراءة غير متوفرة مباشرة إذا كان "الأولاد" و"البنات" في (31) يدلان على مجموع الأولاد أو مجموع البنات. مما يعني لتعتبر أن يوازن حمل

الالتقاء، فينطبق على الأولاد الأفراد والبنات الأفراد. وبناءً على اقتراح لنك (1984)، يمكن افتراض أن "الأولاد" يحول معناه (shifts) من تأويل جمعي (plural)، أي بمعنى الأولاد الأفراد، إلى تأويل زموري (group). فعملية ↑ التي تكون الزمرة عملية تحول بمحظى إلى زمرة فردية ذرية.

ويمكن افتراض أن تأويل المجموعة تأويل زموري. ويكون الحمل المجموع حملًا أحاديًا من الناحية الدلالية، وهو مسند إلى فرد ذري هو زمرة. ونمثل له كما يلي:

(32) ح (↑ *رجل))

ومن جهة أخرى، فإن الحمل المجموع حمل متعدد (أو حمل جمع)، يمسد إلى فرد متعدد (أو جمع). وإن القدرة على التحول من تأويل المجموع إلى تأويل الزمرة يدخل الشبكة المطلوبة التي تمكن من إعطاء رصد موحد للتعدد، يشمل (31). فإذا أمكن تأويل بمحظى الأولاد أو بمحظى البنات على أساس أنه زمرة، فإنه يمكن الوصول إلى موازعة للمجامعتات كما هو ممثل في (32أ):

(32) أ) التقى (↑ *ولد) / التقى (↑ *بنت) → ← التقى (↑ *ولد) ↑
(*بنت))

فهذا التصور مبني على الافتراضات التالية:

أ) إن المجموعات الأساسية، الاسمية أو الفعلية، تتزول دلاليًا على أنها جماعات ذرات (sets of atoms).

ب) هناك (على الأقل) نوعان من الحمول:

- حمول أحدادية، وهي تطبق حملاً أساسياً على فرد ذري (سواء كان أحدادياً أو زمراً)

- حمول جمعية، تطبق حملاً جماعاً بالموازعة على مجموع جموع للأفراد الذرية
ج) يمكن للمركبات الأساسية أن تحول تأويلاً لها مما هو مجموع إلى ما هو زمرة.

في تكوين المجامعت، هناك تكوين يتعلّق بجسم مجتمع (`body`)، كما في الجملة التالية:

(33) لمس الأولاد المشفف

أو يتعلق بعمل مجتمع (collective action) كما في:

(34) حمل الرجال الميت

أو مسؤولية مجتمعية (collective responsibility)، كما في:

(35) اغتال الجنود القائد

فكل هذه الحالات تتعلق بحمل أحادي، وينطبق عليه مقياس المخالفة، بحيث يسند إلى المركب الاسمي المخالفة دور محوري واحد.

١.٣. مقياس المخاطعة

إسناد حمل ح إلى موضوع جمع م يكون بمحامعاً إذا كان إسناد ح إلى م محوري.

وبناءً عليه، فإن وجود اقتضاءات بمحامعة يدل على أن الحمل محوري، وغياب هذه الاقتضاءات يدل على أن الحمل غير محوري. يمكن تطبيق هذا التصور على الموازعة من جهة، وعلى المراكمة من جهة أخرى.

بالنسبة للموازعة الجزئية، أو الموازعة غير الاستنتاجية (non-inductive)، يمكن تحريرها على المخاطعة، أي أنها أثر للمخاطعة. وهناك موازعة قوية (أو استنتاجية) يتماشى تأويلها وما يخالف مقياس المخاطعة. ف(34)، مثلاً، في القراءة الواردة، ليس لها اقتضاءات محورية، ولا تتضمن حملًا محورياً أساساً إذن الموازعة الجزئية هي بمحامعة، وهي حمل محوري، وأما الموازعة القوية، فهي حمل غير محوري.

بالنسبة للمراكمة، يمكن أن نقول، بناءً على نفس الاستدلال، إن (36)، في قراءتها المراكمة الجزئية، قراءة بمحامعة:

(36) أربعون صحافياً طرحو على الرئيس سبعة أسئلة

فأثر المراكلة المجزئي يستتبع من المخالفة، وهو محوري. إلا أن القراءة المراكلة القوية لا يمكن أن تكون بمخالفة. فهذه القراءة استنتاجية (كما في الموازعة، بناءاً على ما استدل عليه كرافكا (Kafka 1989، 1990)). فإذا أخذنا جملة مثل (37):

(37) ولدت مريم وهند ثلاثة أطفال، وهم زيد وعمرو وبكر
وإذا علمنا أن مريم ولدت زيداً، وهنداً ولدت عمراً وبكراً، فإن محاولة تطبيق مقياس المخالفة تبين أن القراءة المراكلة غير محورية، وهي وبالتالي غير بمخالفة.
إذ القراءة المراكلة قريبة من القراءة الموازعة. فالمراكلة يمكن إدماجها في التعدد، لا في المخالفة. والمراكلة قراءة جماعية (تعددية)، مثل الموازعة إلا أن المراكلة، خلافاً للموازعة، ليس لها حيز.

الأدوار المحورية محكومة بالقييد الأحادي، فلا تعدد إلا بالنسبة لحمل ذرية.
وهي لا تطبق إلا على أفراد ذرية (سواء كانت هذه الأفراد أحادية أو جماعية). وتحتاج إلى إضافة التعدد إلى الأدوار، مما يخلق أدواراً متعددة أو جموعاً (plural roles). فإذا كان الدور دوراً متعددًا (منفذًا، أو محوراً، الخ)، فإن المنفذ الجماعي لمجموع الأحداث هو بمجموع المنفذات (أو المعاور) للأجزاء الذرية للأحداث.

في إطار هذا التصور، يمكن أن نعود لعلاقة الموازعة القوية بغياب التعريف.

فهي قولنا:

(38) كل رجل يأكل دجاجة

هناك دور متعدد، ولا يمكن أن يكون هناك إشارة أحادي، بخلاف قولنا:

(39) كل الرجال يأكلون دجاجة

فإن هذه القراءة تكون بمحامنة، لكون التعريف يمكن من التفرد، أي تفريد الدور هنا، بخلافاً للنكرة. فالتفريد أساسى، وهو ليس مرتبطة بالعدد، لأن العدد قد يكون أحادياً وقد يكون جماعياً، ومع ذلك لا يشبع الدور، كما في

قولنا:

(40) كل رجليْن يأكلان دجاجة

فهذه الجملة لا تستعمل في وضع يكون فيه في القاعة رجالان فقط. فالقراءة الموازعة تأتي من العدد، وغياب إمكان المحامنة. وهذا بخلاف قولنا "كل الرجال يأكلون دجاجة". فهذه الجملة وإن كان لها قراءة موازعة جزئية، فهي فقط أثر للقراءة المحامنة.

وعليه، يتبيّن أن التعريف، وليس العدد، هو المحدد للقراءة المحامنة، في مقابل القراءة الموازعة التي يغيب فيها التعريف.

وأما فيما يبدو وكأنه توارث بين السور الرأس وفضلته في السمات الإحالية (الجنس والعدد) من جهة، كما يظهر في (٤٠)، مثلاً، والتعريف، من جهة أخرى، كما يظهر في (٤١):

(٤١) كل الرجال القصار يأكلون دجاجة
فإن الأمور بحاجة إلى تدقيق.

فمن المعلوم، كما أوضحنا آنفاً، أن الإضافة ليس فيها توارث في السمات الإحالية، من عدد وجنس. ولذلِك ليس هناك ما يفيد أن العدد في (٤٠) قد انتقل من الفضلة إلى الرأس. ونفس الشيء يقال عن الجنس في (٤٢):

(٤٢) كل امرأة تأخذ نصيتها
فهذا التطابق يمكن أن يكون مماثلاً للتطابق في (٤٣):

(٤٣) نصف المتتدخلين قالوا هذا
فليس هناك ما يدل على أن نصف "جمع" هنا.

وأما بخصوص التعريف، فليس هناك ما يدل في (٤١) على أن كل معرفة بل إن التطابق في التعريف في (٤١) مواز لتطابق في العدد، وهو تطابق مع الفضلة لأن القصار تقييد للرجال، لا لكل الرجال. ولا يصح هذا التأويل (فيما نعلم).

وإذا اتضح أن التوارث في التعريف والعدد والجنس لا يقع مع كل، يمكن فصل تأويلي الموازعة والمحامدة عن التوارث التركيمي للسمات. وبمعنى في هذه المرحلة أن نقول إن الفرق بين الموازعة والمحامدة من الناحية التركيمية مبني على وجود مركب حدي فضلة (مخصص)، أو عدم وجود هذا التخصيص.

المراجع

- ابن عقيل، هاء الدين عبد الله: 1979، شرح الفصيحة بن مالك، تحقيق محمد مجتبى الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة.
- ابن هشام، جمال الدين، معنى النبيب عن كتب الأعرايب، حرقه وعلق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله وسعيد الأفغان، دار الفكر، بيروت، ط. ٤، ٥، ١٩٧٩.
- الأسترابادي، رضي الدين: 1975، شرح الكافية، دار الكتاب العلمية، بيروت.
- جحفة، عبد الحميد: 1998، عن التباس "كل" في اللغة العربية، أبحاث لسانية 2.3، 1-29، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان: 1974، الكتاب، تحقيق عبد السلام هلوون، أعلام الكتب.
- الفاسي الفهري، عبد القادر: 1990، البناء الموزاري، نظرية في بناء الكلمة، وبناء الجملة، دار توبقال، الدار البيضاء.

References

- Abney, S.: 1987, *The English noun phrase in its sentential aspect*. Ph. D. MIT.
- Beghelli, F. & T. Stowell: 1995, Distributivity and Negation: The syntax of *Each* and *Every*, In A. Szabolcsi ed.
- Benmamoun, E.: 1996, Agreement Asymmetries and the PF Interface. Paper presented at the Third Afroasiatic Conference. Sopia Antipolis.
- Campbell, R.: 1993, The Occupants of Spec DP. *GLOW Newsletter* 30, 62-63.
- Campbell, R.: 1996, Specificity Operators in Spec DP. *Studia Linguistica* 50, 161-188.
- Cantarino, V.: 1975, *Syntax of Modern Arabic Prose*, Vol.II, Indiana University Press: Bloomington.
- Chomsky, N.: 1995, *The Minimalist Program*. The MIT Press: Cambridge, Mass.
- Fassi Fehri, A.: 1981, *Linguistique arabe: forme et interprétation*. Publications of the Faculty of Letters: Rabat.
- Fassi Fehri, A.: 1987, Generalized IP Structure, Case, Inflection, and VS Word Order. *Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco*, Vol. 1, 189-221. Oukad Publishers: Rabat.
- Fassi Fehri, A.: 1991/1993, *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*. Kluwer Academic Publishers: Dordrecht.
- Fassi Fehri, A.: 1996, Distributing Features and Affixes in Arabic Subject Verb Agreement Paradigms. *Linguistic Research* 1.2, 1-30. IERA: Rabat.

- Fassi Fehri, A.: 1997b, Licensing Arabic Adjectives. Paper delivered at the GLOW 20 Workshops. IERA: Rabat. *GLOW Newsletter* 37.
- Fassi Fehri, A.: 1997c, Arabic adverbs and their Case. *Linguistic Research* 3.1, 1-25. IERA: Rabat.
- Fassi Fehri, A.: 1998a, Layers in the Distribution of Arabic Modifiers and their Licensing. In E. Benmamoun et als. eds. *Perspectives on Arabic Linguistics*, XI.
- Fassi Fehri, A.: 1998b, Arabic modifying adjectives and DP Structures revisited. *Linguistic Research* 3.2, 1-78, IERA: Rabat.
- Fassi Fehri, A.: 1998c, On strict Adjacency in VS and NPoss Structures, paper presented at the Fourth Conference on Afroasiatic Linguistic, London.
- Gil, D.: 1996, Universal Quantification in Hebrew and Arabic, in Second Conference on Afroasiatic Grammar, Holland Academie. Graphics, The Hague.
- Heim, I.: 1982, *The Semantics of Definite and Indefinite Noun Phrases*. Ph. D. Univ. of Mass: Amherst.
- Higginbotham, J.: 1985, On Semantics. *Linguistic Inquiry* 16, 547-593.
- Holmberg, A.: 1993, On the Structure of Predicate NP. *Studia Linguistica* 47, 126-138.
- Krifkan, M.: 1990, Four thousand ships passed through the lock. *Linguistics & Philosophy*, 13.
- Landmann, F.: 1989, groups, *Linguistics and Philosophy*, 12.
- Landmann, F.: 1996, Plurality, in S. Lappin ed. *The Handbook of Contemporary Semantic Theory*, Blackwell: Oxford.

- Link, G.: 1983, The logical analysis of plurals and mass terms, in R.Bauerle ed., *Meaning, Use, and Interpretation*, Berlin, de gruyter.
- Link G. 1984, On the logic of relative clause constructions with multiple heads, In F. Landmann & F. Vetman eds., *Varieties of Formal Semantics*, Foris, Dordrecht.
- Longobardi, P.: 1996, *The Syntax of N-raising: a minimalist theory*. ms. Univ. di Venezia.
- Ritter, E.: 1987, NSO noun phrases in Modern Hebrew. *NELS 17*, 521-537.
- Scha, R.: 1981, Distributive, collective, and cumulative quantification, in J. Groenendijk, M. Stokhof & T. Janssen, eds., *Truth, Interpretation, and Information*, Foris, Dordrecht.
- Siloni, T.: 1994, *Noun Phrases and Nominalizations*. Doctoral Dissertation. Univ. de Genève.
- Szabolcsi, A.: 1994, The Noun Phrase. In Kiefer, F. & Kiss, K. *The Syntactic Structure of Hungarian*. Academic Press: New York.
- Szabolcsi, A.: 1995, *Ways of Scope Taking*. Kluwer Academic Publishers: Dordrecht.
- Wright, W.: 1858/1974, *A Grammar of the Arabic Language*. Cambridge Univ. Press: Cambridge.



محمد البرحاني
كلية الآداب القبطرية

بنية الإضافة وفحص الإعراب داخل المركب الحدي

حظيت بنيات الإضافة باهتمام كبير من قبل اللسانيين بحكم أن دراسة هذه البنيات تقدم فهماً أفضل للبنية الداخلية للمركب الاسمي من حيث تأويله الإحالي وخصائصه الإعرافية وعدد ونوع المقولات الوظيفية المسقطة داخل هذا المركب. وأحاول في هذا البحث أن أعالج جملة من خصائص بعض تركيبات الإضافة، مركزاً الاهتمام على الخصائص الإعرافية لما يعرف بالإضافة المضمة.

١. أنماط الإضافة

تركيب الإضافة في اللغة العربية وفي لغات أخرى، مثل العربية المغربية ولغات سامية أخرى، متتنوع الأنماط والخصائص من حيث الإعراب والإحالات والعناصر التي ترأس هذا التركيب والعناصر التي تتوزع داخله. ويقسم النحاة العرب القدماء بنيات الإضافة إلى قسمين: الإضافة المعنوية أو المضمة مثل (1)،

والإضافة اللفظية أو غير المخضة، مثل (2):¹

(1) كلب الحراسة

(2) محاربة البطالة

وتقسم الأفعال التوليدية المهمة بتركيب الإضافة فرقاً آخر يميز بين تركيبي الإضافة الواردتين أعلاه، وتركيب الإضافة بالحرف، وهو ما يسمى بالحالة الحرة أو المطلقة (absolute state) أو الجر التحليلي (analytic genitive). ويمتاز هذا الضرب الآخر من تركيب الإضافة المخضة، الذي سنتسميه الإضافة الحرة، بدخول حرف جر على المضاف إليه. ويرد هذا النوع من التركيب في العربية المغربية، في مثل (3):²

¹ يعرف هذا الضرب من الجر في الأديات اللامية العربية، بشكلٍ عام، باسم الحالة المثلية (construct state) أو الجر التائيسي (synthetic genitive)؛ ونغير الأفعال التوليدية، داخل (1)-(2)، بين إضافة أسماء الأفعال (process nominals)، في مثل (2) وإضافة أسماء غير الأفعال (non-process nominals)، في مثل (1) (اطر العاسي المغربي 1990 و 1993). وانتقصود بأسماء الأفعال الأسماء التي تفيد حدثاً (event) دالاً على عمل، ويقصد بأسماء غير الأفعال أسماء الجنس (common nouns). ويعرف الشريف على آخر جانبي اسم الجنس في التعريفات، ص. 48، كالتالي: "وهو ما وصل لأن يقع على شيء، وعلى ما أشبهه كثراً جائعاً، فإنه موضوع المكن فود حارجى على سبل البذل من غير اعتبار تعينه". ونغير الشريف المغربي هذه الصيغة من الأسماء من اسم العين الذي يعرفه كالتالي: "وهو البذل على معنى يقوم بهاته كثراً جائعاً وعصرها".

² أحياناً يختفي صوتياً حرف الجر *دال* في (2)، وبعض أفراد هذا الأمر أو محدوديته لفتح اللهجي في العربية المغربية.

(3) الدارُ دَ(يالْ) حمدٌ

وَتُنْكِنُ الْعَرَبِيَّةُ الْمَغْرِبِيَّةُ، إِلَى جَانِبِ الإِضَافَةِ الْمُوجَوَّدَةِ فِي (3)، الْإِضَافَةُ بِنَوْعِيهَا السَّالِفِيِّ الذِّكْرُ فِي (1) وَ(2)، فِي مِثْلِ (4) وَ(5)، تَبَاعًا:

(4) دَارُ حَمْدٌ

دارُ أَحْمَدٍ

(5) مَا كَلَّةُ الْخَبِيرِ

أَكْلُ الْخَبِيرِ

وَتَقْدِيمُ النُّونَةِ الْعَرَبِيَّةِ مَعْطِيَاتٍ يَفْصِلُ فِيهَا حِرْفُ حَرْ بَيْنَ الْمَضَافِ وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ، فِي مِثْلِ (6):

(6) كِتَابُ لَسْبِيُّوهُ

مِنَ الْأَسْئَلَةِ الَّتِي تَطْرَحُهَا هَذِهِ الْفَرْوَقُ وَالْتَّمَاثِيلُاتُ بَيْنَ الْعَرَبِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ وَالْعَرَبِيَّةِ الْمَغْرِبِيَّةِ، مَعْرِفَةُ مَا إِذَا كَانَتِ الْعَرَبِيَّةُ الْمُعَاصِرَةُ تُنْكِنُ كَذَلِكَ تَرْكِيبَ الإِضَافَةِ بِالْحِرْفِ؛ أَيْ، هَلْ تَمَاثِلُ الْبَيْنَةُ (6) فِي الْعَرَبِيَّةِ الْمُعَاصِرَةِ الْبَيْنَةُ (3) فِي الْعَرَبِيَّةِ الْمَغْرِبِيَّةِ؟ نَرْجُو إِلَيْكُمُ الْجَوابَ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ إِلَى الْفَقْرَةِ الثَّالِثَةِ حِينَ نَدْرُسُ الإِضَافَةَ الْخَرْقَةَ وَخَصائِصَهَا الْإِعْرَابِيَّةَ وَخَصائِصَ حِرْفِ الْخَرْقَةِ فِيهَا. وَنَخَصُّ الْفَقْرَةِ الثَّانِيَةِ لِدِرَاسَةِ خَصائِصِ الإِضَافَةِ الْخَضْنَةِ الْإِحَالِيَّةِ وَالْإِعْرَابِيَّةِ. وَنَبَيِّنُ، تَبَعًا لِلْفَاسِيِّ الْفَهْرِيِّ (1987، 1993 وَ1997)، أَنَّ هَاتِهِ الْخَصائِصَ تَشَتَّقُ مُحْلِيًّا مِنَ الْبَيْنَةِ

التركيبة وليس محددة سلفاً في المعجم وتضم بعد ذلك البنية التركيبية وفقاً لها، كما ترجم ذلك بورر (Borer 1994). وسندافع كذلك عن أن العلاقة الأساسية التي تحدد بنية الإضافة هي العلاقة الإعرابية وليس توارث التعريف، كما في بورر 1994. وفي هذا الإطار، ستبين أن فحص الإعراب مستقل عن التطابق³، وسنبرز التوازي الحاصل في هذا الشأن بين فحص الإعراب في المركب المهدى وفي الجملة، كما ينته أعمال عديدة.⁴ وفي تفحصنا للبنية الداخلية للمركب المهدى، ستتبين تصوراً أدنوياً للإسقاطات الوظيفية ينسق على مبدأ الاقتصاد وعلى محلية العمليات الاستئافية.

³ لقد سبق أن دافعنا عن هذا الاقتراح في دراستنا لنحو وموفع الفاعل في اللغة العربية في الرحال (1998).

⁴ انظر هنا الخامس الغوري (1990).

٢. الإضافة المخضة أو المعنوية

بالرجوع إلى كتب النحواء العرب القدماء، يمكننا أن نحصر خصائص الإضافة المعنوية فيما يلي:^٥

- (أ) إضافة اسم (لا وصف) إلى اسم، كما في (٨).
- (ب) تكون الإضافة بمعنى اللام الدالة على الاختصاص أو الملكية، أو بمعنى من، كما في (٦)، المعادة تحت (٩)، و(١٠) تباعاً.
- (ج) يرث المضاف خصائصه الإحالية من المضاف إليه، كما في (١١).
- (د) دخول حرف الجر على المضاف إليه يمنع تسلب الخصائص الإحالية إلى المضاف، كما في (١٢أ).
- (ه) لا يقبل المضاف الألف واللام، أي يوجد توزيع تكاملٍ بين الإضافة والألف واللام، كما في (١٢ب).
- (و) لا يقبل المضاف نون التنوين أو نون المثنى والجمع، كما في (١٣).
- (ز) لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه، كما في (١٤).

^٥ لتفصيل، انظر ابن عقيل في شرح ابن عقيل، ج. ٣، ص. ٤٣-٤٢، وابن معين في شرح الفحيص، ج. ٢، ١١٩-١١٨، وانصبات في حاشية الصبان على الأشمور، ج. ٣، ٢٤٣-٢٤٤، من بين آخرين.

ج) عاملُ الجر في المضاف إِلَيْهِ المضافُ أو حرفُ جرٍ ملائمٌ مقدرٌ، حسب نحاة آخرين.

وتمثلُ هذهُ الخصائصُ بالأمثلةِ الآتية:

(٨) كتاب سبويه

(٩) كتاب لسيويه

(١٠) أ) حاتم فضة

ب) حاتم من فضة

(١١) أ) كتاب سبويه القدم

ب) *كتاب سبويه قدم

(١٢) أ) الكتاب لسيويه

ب) *الكتاب سبويه

(١٣) أ) *كتاب/كتاب سبويه

ب) *كتابان/كتابا سبويه

ج) *بهرمون/بهرمو المدينة

(١٤) *كتاب القدم سبويه

ومن بينَ الخصائصِ الواردة في (٧)، سترَّ كثر مناقشتنا علىَ الخصائصِ الإحالية والعامنية-الإعرابية. وهكذا، سنَّين، تبعاً للفاسي الفهري (١٩٩٧)، أنَّ الإضافة لا تقتضي بالضرورة توارثاً في الخصائصِ الإحالية بينَ المضاف والمضاف إِلَيْهِ،

كما سبّين أن المضاف، وليس المضاف إليه وحده، يمكن أن يساهم في تحديد هذه الخصائص. وبالنسبة للخصائص الإعرابية، سبّين، خلافاً للنحوحة القدماء الذين ربطوا بين معنى الإضافة والحرف العامل المقدر،⁶ أن تأويل الإضافة الدلالي مستقل عن العلاقة الإعرابية، وأن الحرف الذي يظهر في بنية الإضافة فارغ من المعنى وله دور إعرابي خالص. وأدّافع في هذا التحليل عن أن الإعراب علاقة بنوية شجربية مستقلة نظرياً عن العلاقة المحورية.

١.٢ بنية الإضافة المحسنة التركية

حل الأعمال التي اهتمت ببنية الإضافة في اللغات السامية أو في لغات أخرى ركزت اهتمامها، في إطار اهتمامها الشامل ببنية المركب الاسمي، على شيئين: كيفية رصد الخصائص الإحالية وتوزيع الأداة والأسوار والأعداد والصفات داخل هذه البنيات، وكيفية إسناد/فحص الإعراب.⁷ تقتضي معالجة هذه الجوانب تحديد نوعين من الواقع: موقع التأويل الإحالى، وموضع

⁶ هذا الأمر واضح عند ابن عيسى في شرح النفس، ج. 2، ص. 118.

⁷ انظر الماسى العبرى (1987)، (1990)، (1993) و (1997)، بالنسبة للغة العربية، وريلر (1988) و سيلري (1994) ويورن (1994)، بالنسبة للغة العبرية، ولونكويردى (1997) Longobardi، بالنسبة للغات الأرومية، من بين آخرين.

الاعراب، كما تقتضي تحديد التعالق ، إذا كان هناك تعالق، بين التأويل والاعراب. وفي هذا الإطار، يمكن التمييز، بشكل عام، بين تحليلين لبنية الإضافة، تحليل تركيبي، تجده في أعمال الفاسي الفهري (1987، 1990، 1993 و1997)؛ وتحليل معجمي تبناه بورر (1994).

١.١.٢ التحليل المعجمي

تبني هذا التحليل بورر (1994) التي تذهب إلى أن الإضافة تملك الخصائص الصّوّاتية للكلمة، وتمثل لذلك بالمثالين الموجودين في (15):

beit sefer	?orex din	(15)
قانون محرر	كتاب دار	
‘محام’	‘مدرسة’	

وبناء على هذا، تفترض أن الإضافة تخضع لعملية تكوين الكلمة، فتتصرّف تصرّف الكلمة الواحدة، لا المركب. وعملية التكوين هذه تركيبية تبني على دمج رأس فضلة بنية الإضافة في رأسها. ويكون مبرر الدمج في أنه يسمح بتعريف المسماة (يُتعريف) إلى البنية بأئتها. وهذه العملية هي التي تفسّر، في رأي بورر، خاصية انتشار التعريف. ويقوم هذا التحليل على جملة من الافتراضات تلخصها كالتالي:

(١٦) أ) السمة [+تعريف] تولد في الأساس مع الرأس المعجمي س، في اللغات السامية،

ب) الماء غير مخصوص بالسمة [+تعريف] في اللغات السامية (في الأساس) ويصبح مخصوصاً بذلك السمة بعد صعود الاسم إليه،

ج) لا تملك الساميّات مخصوص الماء، ولذلك لا يمكن أن يصبح الماء مخصوصاً بالسمة [+تعريف] نتيجة لصعود مركب إلى مخصوصه، في التركيب الظاهر أو في الصورة المنطقية.

ويلزم عن هذه الافتراضات أن التركيب لا يلعب دوراً في تحديد علاقة توارث التعريف أو علاقة فحص الإعراب التي من المفروض أن تتم في مخصوص الماء. إن التعريف في هذا التحليل سمة معجمية تسند إلى رأس البنية في المعجم وتسقط في التركيب تحت الإسقاط المعجمي، وبعد صعود الاسم إلى الماء، يتسرّب التعريف إلى البنية كلها. النقطة الضعيفة في هذا التحليل، إضافية إلى نقط أخرى، تكمن في عدم رصده لإعراب الجر. فتحليل الدفع يعني علني أن سمات الرأس تتسرّب إلى الفعلة، كما يقع في سمة التعريف، لكنه غير واضح فيما يخص إعراب الجر الذي تعلمه الفعلة/المضاف إليه. فلو صح فعلاً أننا أمام كلمة واحدة أو وحدة صرفية، لحملت الكلمة إعراباً واحداً، وال الحال أن ما يحدث هو أن المضاف إليه يحمل دائمًا إعراب الجر بينما يعمل

الرأس/المضاف الإعراب الذي يقتضيه موقعه التركيبي، كما في (17)، حيث يحمل المضاف النصب باعتباره مفعولاً بينما يحمل المضاف إليه الجر:

(17) سرق الرجل بيت المال

عندما بأن عملية تكوين الكلمة، حسب بورر، تتم في التركيب بواسطة نقل رأس إلى رأس، لا في الصورة الصوتية، وهذا ما يجعل المشكل الإعرابي مشكلاً حقيقياً؛ تعني آخر، إذا كان هناك نوع من الامتصاص للتعريف، فلماذا لا يحدث ذلك بالنسبة للإعراب؟ وهناك ملاحظة أخرى عن تحويل الدمج تتعلق بغير النحوء إليه. فالقول بضرورة الدمج في الإضافة لتمكن الحسد من اكتساب التعريف هو زعم نظري داخلي وغير مبرر تجريبياً بشكل مستقل، وحقي من الناحية النظرية، فإن هذا الرعم يجعل مبرر عملية النقل هو إسناد سمة، أي إسناد/تسريب التعريف من الكلمة المدجحة إلى الحسد، في حين أن العمليات التركيبية مصممة مبدئياً لفحص السمات (إما لخوها وإما لخوها وحذفها)، وليس لإضافتها. فضلاً عن هذا، فإن تبرير النقل بالشكل المذكور فيه خرق لمبدأ الجشوع، سواء تعناه الموجود في شومسكي (1995)، أو تعناه الموجود في شومسكي (1996)⁸، حيث نجد أن النقل يتم لا لفحص سمة العنصر

⁸ في شومسكي (1996)، تحول مكان انتشار مبدأ الجشوع من العنصر المتفق إلى الموقف أهداف (target) الذي يستحق، وهو ما أصبح يعرف بالجشع الانتحاري (Suicidal Greed).

المتقل ولا لفحضر سمة الموضع الهدف. بالإضافة إلى هذا، هناك من المخرج التجريبية ما يكفي لتبين أن افتراض الدمج غير قائم. فهذا الافتراض مبني على تعميم بعض بناءات الإضافة المعاونة لـ(18)، على باقى بناءات الإضافة الاعتيادية السابقة الذكر، مثل (8) المعاادة أسفله في (19):

(18) رأس المال

(19) كتاب سيويه

لكن هذا التعميم خاطئ، لأن هناك فروقاً تركيبية وتأويلية واضحة بين (18) و(19) التي تعد من قبيل الكلمات المركبة (compounds) وتشبه في تحجرها العبارات المسكوكة. الفرق الأول، يكمن في أن المضاف إليه في (19) يقبل العطف، بينما لا يقبله المضاف إليه في (18)، كما يتضح ذلك في (20):

(20) أ) كتاب سيويه والم رد

ب) *رأس المال والرجل

الفرق الثاني، يتمثل في أن البناء من قبيل (19) تقبل دخول حرف الجر على المضاف إليه، كما في (9) أعلاه، المعاادة هنا في (21أ)، في حين أن دخول حرف الجر في (18) يجعل البنية شاذة، كما في (21ب):⁹

⁹ نقل العلامة "# على أن تأويل الجملة غير سليم.

(21) أ) كتاب لمسيويه

ب) # رئيس للعمال

وندمع معطيات العربية المغربية كذلك هذا الفرق، فنجد بنيات الإضافة المضمة تقبل عادة أن تأخذ صورة الإضافة الحرفة، مع الحفاظ على نفس التأويل، كما

(22) 3

(22) خبر السوق

ب) المخزز دبال السوق

المخزون في السوق

لکننا نری أن البنیات المعاشرة لـ(18) تبدو شاذة عندما تستعمل في الإضافة المحرقة، كما في (24):

(23) أ) رأس مال ب) رأس الخانوت

رأس المال رأس المال

٢٠١

(24) أ) # الرئيس دبليو مال ب) # الرئيس دبليو مال الحانوت

الرئيس لـ المال

الفرق الثالث، يكمن في أن المضاف إليه في بنيات الإضافة الاعتيادية يقبل الإضمار، كما في (25)، في حين أن إضمار المضاف إليه في البنيات المماثلة لـ (18) تنتج عنه بنيات شاذة، كما في (26ب):

(25) أ) فرأت كتاب سبيوه

ب) سبيوه فرأت كتابه

(26) أ) خسرت رأس المال

ب) # المال خسرت رأسه

الفرق الرابع، يكمن في أن بنيات الإضافة تميز بعدم قبول دخول أداة التعريف عليها (الخاصية ٥٧)، كما في (12ب) المعادة هنا في (27)، غير أن البنيات المماثلة لـ (18) تقبل أداة التعريف، كما في (28). بالإضافة إلى هذا، تقبل هذه البنيات لواصق صرفية أخرى تلتصق عادة بالكلمات المستقلة، مثل لاصقية النسبة والجمع في (29) و(30)، تباعاً:

(27) *الكتاب سبيوه

(28) الرأس مال/الرأسمال

(29) الرأسالي

(30) الرأساليون

فالبنية الموجودة في (28)-(30) تبرز بوضوح أننا أمام بنية إضافة تحجرت وأصبحت تسلك سلوك الكلمة الواحدة المركبة، وهذا السلوك يخالف بنيات الإضافة الاعتيادية. إن السلوك التركيبي للبنيات المقدمة أعلاه يبيّن أننا لسنا أمام وحدات مدبجة ولكن أمام عنصري بناء مستقلين، كما يبيّن ذلك نحلاً مثلاً العطف والإضمار.¹⁰ وبناء على هذه النتيجة، فإننا سنبيّن في الفقرة الموالية، خلافاً للافتراضات الموجودة في (16)، وتبعاً للفاسي الفهري (1993 و1997)، أن بنيات الإضافة تملأ مخصوصاً للتحد، ويلعب هذا المخصوص الدور الأكبر في تحديد خصائص الإضافة.

¹⁰ بالإضافة إلى الخمج التجريبية التي ذكرناها، فإنه من الناحية النظرية، لا يوجد ضرورة، في إطار الرفاسع الأدبي، لأن يقوم التركيب الظاهر بعمليات تكوين الكلمة، كما تفترض ذلك بورز، فانكلمات تسوّف المنعجم، وقد يبيّن جزء منها في القالب الصريح الذي يوجد بعد التهجيم، أما التركيب فعبارة عن عملية فحص بجزءة للسمات.

٢.١.٢. التحليل الأدبي المخلقي

١.٢.١. الإحالة والإعراب

يتفق جل الباحثين الذين اهتموا ببنية الإضافة في اللغات السامية . على أن المضاف يرث خصائص المضاف إليه،^{١١} غير أن الفاسي الفهري (1997) لاحظ أن بنية الإضافة لا تتطلب بالضرورة أن تكون معرفة حق في حالة كون المضاف إليه معرفا . الحجة على هذا، تكمن في أن الإضافة غير الموصوفة التي تقع في موقع المحمول في مثل (31أ) لا تقتضي دائماً الأحادية أو الفردية (uniqueness/individuality)، كما في (31ب) حيث تقبل البنية التعدد أو التكرار بالاعطف خلافاً لما هو موجود في (32) و(33):

(31) أ) *هذا أخي* (الفاسي الفهري 1997: 9)

ب) *هذا أخي وهذا (أيضاً) أخي*

(32) أ) *هذا أخي الكبير*

ب) # *هذا أخي الكبير وهذا أيضاً أخي الكبير*

^{١١} انظر بوزر (1994) وسيلاري (1994) ولونكوردي Siloni (1997) في المغرات السابقة، وانظر كذلك رأي العجاجة العرب في هذا الشأن في المصادر المواردة في اهامش ٥.

(33) أ) هذا هو أخي

ب) # هذا هو أخي وهذا أيضا هو أخي

فالفرق القائم بين (31) و(32)-(33) يكمن في أن المثالين الآخرين يقتضيان وجود أخي واحد معهود، لذلك لم يصح ورودها في بنية عطف تقيد تعدد المعطوف، في حين أن (31) تقتضي وجود أكثر من أخي لذلك صح ورودها في بنية عطف تقيد تعدد المعطوف، وهذا يوضح أن الإضافة في (31) لا تدل على الفردية، فرغم أن المضاف إليه في (31) ضمير، والضمير معرفة، فإن المضاف لم يرث التعريف الدال على الفردية، وهذا يؤكد أن سمات المضاف الإحالية لا تحدّد دائماً إحالة بنية الإضافة بأكملها. وتأكيداً لهذا الموقف، وخلافاً لما هو شائع في الأديبيات التي اهتمت ببنية الإضافة والتي نظرت إلى إحالتها وكأنها معزولة عن السياق التركيبي، ثُبّر معطيات أخرى أن إحالة بنية الإضافة تتأثر بالسياق التركيبي الذي يرد فيه المتضادين، وتتأثر كذلك ببنية المضاف الصرفية من حيث الإفراد والتثنية والجمع.

لنبأً أولاً بتأويل بنية الإضافة مع بعض المحمولات. فلقد أصبح شائعاً، منذ عمل كارلسن (1977) وكراتزر (1989) Kratzer (1989) وديزيسن (1992) Diesing، أن المركبات الاسمية تختلف إحالتها من حيث العموم (generic) والوجود (existential) باختلاف نوع المحمول الذي توارده. ويقسم كارلسن

هذه المحمولات إلى نوعين:¹² محمولات مستوى المرحلة (stage-level predicates) و محمولات المستوى الفردي (individual-level predicates). تعتبر الأولى عن الحالات المؤقتة، مثل موجود، ممدود على الأرض، وعن الأنشطة الدالة على الانتقال، مثل حطم؛ وتغير الثانية عن الحالات القارة، مثل ذكي، له أربعة أرجل، إلخ. لتأمل سلوك بنيات الإضافة مع هذا النوع من المحمولات:¹³

(34) أ) طلبة الجامعة أذكياء

ب) طلبة الجامعة يتكلمون لغات عديدة

(35) أ) طلبة الجامعة حطموا المقاعد

ب) طلبة الجامعة حاضرون هنا مساء

فإذا قارنا الجملتين الموجودتين في (34) بالموجودتين في (35)، نجد أن الأوليين تدلان على أن طلبة الجامعة، بشكل عام، يملكون خاصية معينة، في حين أن الثانيتين تدلان على وجود عنصر، هو طلبة الجامعة، وقام هذا العنصر بحدث

¹² يورن كارلسون هذا التقييم أساساً لرصد سلوك المركبات الأساسية الدالة على الجمع والعارية من الأداة مثل (كرنب صغير) التكبير أو الشخص، ويسرى أن المركبات الأساسية المعرفة في العربية تتأثر كذلك بهذه الأسبقة الترتكيبية.

¹³ يعنو أن تأويل المركب الذي ضلبه الجامعه يتأثر كذلك بالتأويل اخيه للمجموع، كما في (كتاب)، حيث إذا أخذ الفعل حبيبة الماضي، فإن التأويل يختلف (انظر ثيت (1997) Schmitt فيما يخص التأويل الذهبي لمركبات الأساسية).

معين، وبناء على هذا، تأخذ الجمل أعلاه التمثيلات المنطقية الواردة في (36) و(37)، تباعاً:¹⁴

(36) أ) عمر [حيث س هي طلبة الجامعة] س أذكياء

ب) عمر [حيث س هي طلبة الجامعة] س يتكلمون لغات عديدة

(37) أ) س هي طلبة الجامعة \wedge س حطموا المقاعد

ب) س هي طلبة الجامعة \wedge س حاضرون هذا المساء

فوفقاً للتحاليل المتداولة لبنية الإضافة، فإن المضاف في (34) يرث التعريف من المضاف إليه، وبالتالي، تصبح البنية كنها دالة على التعريف، تعنى أنها تمثل إحالة منفردة ومؤلفة،¹⁵ لكن ما يتبيّن من خلل (36) هو أن المركب الحدي "طلبة الجامعة" يحمل تأويل العموم حيث إن ماصدقه هو مجموع طبقة "الطلبة" وليس أفراداً معيناً داخل الطبقة.¹⁶ وهذا التأويل يختلف عن الذي تجده في (35)، كما يتضح ذلك من (37) حيث يحمل المركب الحدي دالة الوجود.

¹⁴ تعمّل هنا تمثيلاً متصقاً من النوع الذي نعده عند دروين (1992) Diesing. وتسمى به في (36) إثر السور أو العامل النصفي (operator) الدال على العموم، والذي يربط المركب الحدي المكون من المضاف والمضاف إليه.

¹⁵ تعمّل هنا الأئمة بالمعنى الذي نعده عند هلم (1982) Heim وإنس (1991) Enç.

¹⁶ نشير هنا إلى أن التأويلين المزبورين في (36) هما العالنان أو المضطلان، لكن في سياق معين ملائمو تكبير تأثير الإضافة في (36b) تأويلاً ومحورياً، غير أن هذا لا يفلت من قيمة الخطأ، لأن ما يسمّها هو أن وجود تأثيرات العموم في النسبي المترافق المزبور في (36) ينبع في حالة المركب الحدي.

ويمكن أن يتغير التأويل الموجود في (37) ب مجرد دخول عناصر جديدة إلى البنية مثل ما نجد في (38):

(38) طلبة الجامعة دائمًا حاضرون (في الساحة السياسية)
فالطرف دائمًا في (38) يلعب دور السور الرابط للمركب الحدي، فيُغلّب
 بذلك قراءة العموم.

يلعب كذلك الموضع التركيبي الذي ترد فيه بنية الإضافة دوراً في تكثيف تأويل هذه البنية، كما يتمثل ذلك في (39):

(39) الناس يتكلمون مع طلبة الجامعة
ففي (39)، تفقد بنية الإضافة تأويل العموم. فالجملة لا تعني أن هناك خاصية عامة تملّكتها س، حيث س هي طلبة الجامعة، بل إنما تعني أنه توجد س، حيث س هي طلبة الجامعة، والناس يتكلمون مع س. فهذا يوضح أن بنية الإضافة ليست لها مناعة ضد تغير السياق التركيبي وتأثيره في تأويلها.

بعد المضاف كذلك من العناصر المؤثرة في تأويل بنية الإضافة. فجميع الأبحاث التي عالجت هذا الضرب من البناء اعتبرت أن المضاف إليه وحده الذي له دور في التأويل الإحالى للبنية، فمعنى كان المضاف مُعرّفاً كانت البنية بأكملها مُعرفة ومتى كان مُنكرًا كانت البنية بأكملها منكرة، غير أن هناك من

المؤشرات ما يدل على أن للمضاف دوراً في التأويل الإحالى لبنية الإضافة. من هذه المؤشرات أن اختلاف بنية المضاف الصرفية من حيث العدد: الجمع والثنية والإفراد، يجعل التأويل مختلفاً. فلنقارن، مثلاً، (٤٠) بـ(٣٤):

(٤٠) طالباً الجامعة ذكياً

الفرق بين هذه الجملة وتلك الموجودة في (٣٤) يكمن فقط في أن المضاف انتقل من الجمع إلى الثنوية، لكن نتيجة هذا التغيير هي أن تأويل بنية الإضافة يرثها تغير من الدلالة على العموم إلى الدلالة على الوجود، وبذلك تأخذ

(٤١) التمثيل المنطقي الموجود في (٤١):

(٤١) عرس هو طالباً الجامعة س ذكياً

وقد جعل فقدان تأويل العموم بنية الإضافة تكتسب التعريف، فأصبحت بذلك مألوفة وذات إحالة منفردة، أي أنه من بين مجموع طلبة الجامعة هناك طالبان محددان يمكن أن يكونا ذكاءً خاصية الذكاء. فمن خلال (٤٠)، يبدو واضحاً أن المضاف، وليس المضاف إليه وحده، له دور في تحديد تأويل بنية الإضافة الإحالى، كما تجلى ذلك حين تغيرت بنية المضاف العددية. وبناء على هذا، فإن خصائص المضاف إليه وحدها لا تحدد دائماً تأويل بنية الإضافة بكاملها، لكن يبقى علينا أن نعرف ما هي بنية الإضافة في الحالة التي لا يترتب فيها المضاف سنته الإحالية من المضاف إليه؟ الجواب عن هذا السؤال نقدمه من

حالاً تحديدنا لبنية الإضافة بشكل عام. ولتوسيع هذا التحديد، نأخذ المثال

(1) المعاد هنا في (42):

(42) كلب الحراسة

لاستفادة بهذه البنية تحتاج إلى عمليتين: ضم (Merge) واجذب (Attract). وبناء على أن الضم عملية ثنائية،¹⁷ فإن المضاف إليه يُضم إلى المضاف في (43)، وبعد ذلك يصعد المضاف، رأس البنية، إلى رأس المركب الحدي الأول ليفحص السمة [التعريف] وإعراب الجر، ثم يصعد المضاف إليه إلى مخصوص هذا الحد ليفحص سميته، الإعرافية والإحالية، عبر العلاقة الشسورية تطابق مخصوص-رأس. وتنتج الرتبة الموجودة في (42) بعد صعود المضاف إلى رأس المركب الحدي الأعلى، كما هو مبين في (43):

¹⁷ يلزم عن هنا أن البنية الأحادية أو غير المنفردة، مثل (أ)، غير ممكنة:

أ) مس

مس

مس

كلب

(44)

م حلي						
حد	م حلي					
أ	أ	أ	أ	أ	أ	أ
كثير المراسةٍ حدٌ						
أ						
ثُنْحدُ						
أ						
حد م س						
أ	أ	أ	أ	أ	أ	أ
ثُنْ ثُنْ						
ثُنْ ثُنْ						

تطرح هذه البنية بمجموعة من الأسئلة، منها: ما الذي يجعل عملية الضم تشمل في بداية الاشتقاق المضاف والمضاف إليه لا المضاف وعنصر آخر يوجد في التعداد (Numeration) الذي ينطلق منه الاشتقاق.¹⁸ معنى آخر، ما الذي يمنع المضاف إليه من أن يُضم في مرحلة متاخرة من الاشتقاق؟ وما الذي يسرر صعود المضاف والمضاف إليه في التركيب الظاهر علماً أن الجذب في الصورة المنطقية أقصد من الجذب قبل النهجة، لا بسبب مبدأ الإرجاء، ولكن بسبب

¹⁸ هنا انتهي إلى محابي فيما ينصر مسألة وجود أو عدم وجود التعداد، لأن ذلك ليس له تأثير مباشر في التحقيق. اظر كوليد (1997) بالنسبة لاستدلال على إمكان الاستثناء عن التعداد داخل الترميم الأدبي.

أن الجذب ينطبق على السمة دون المكون الحامل لها؟ وما الذي يبرر وجود إسقاطين مستقلين للحد إلى جانب بنية متعددة المخصصات؟ فبالنسبة للسؤال الثاني، هناك من المعطيات ما يُبرز صعود المضاف إليه والمضاف قبل التهوية، وتمثل هذه المعطيات في توزيع الصفات داخل المركب الحدي. فعلى افتراض أن الصفة في (44) ملحوظة إلى حين الإسقاط المعجمي،¹⁹ كما في (45أ)، أو مولدة في مخصوص مقوله وظيفية تعلو الإسقاط المعجمي،²⁰ كما في (45ب)، فإن الرتبة الموجودة في (44) تدل على أن طرق الإضافة انتقالاً إلى موقع قبيل الصفة:

- (44) كلب الحراسة القصير
 (45) أ) ... [أبر القصير [أبر كلب الحراسة]]
 ب) ... [أبر القصير] وظـ. وظـ [أبر كلب الحراسة]]]

¹⁹ يبعي هذا الافتراض على عمل كين (1994) *Kayne* الذي يبن فيه أن جميع العمليات التركيبية تم إني بعین التو الشجرية.

²⁰ لقد دافع عن هذا المطرح العاصي الفهري (1997). انظر كذلك شmitt (1996) الذي يبيت أن هناك نوعين من الصفات داخل المركب الحدي، صفات ملحوظة بالإسقاط المعجمي، وصفات لها إسقاط مستقل داخل المركب الحدي.

ويتضح من موقع الصفة في (45) أنها تعنى المضاف والمضاف إليه وليس المضاف وحده، ومرر هذا الموقع تأويلاً، يعود إلى أن حيز الصفة يشمل المتضادين معاً، فالقصير هو "كلب الحراسة" وليس "كلب" ،²¹ وهذا يوضح جزئياً السبب في ضم المضاف إليه إلى المضاف قبل أي عنصر آخر. لكن مع ذلك، لنفترض أن المضاف إليه يدخل إلى الاستفهام لاحقاً غير ضمه إلى مخصوص المركب الحدي الأول. بالطبع، لن تكون هذه العملية عملية ضم اعتيادية، بالمفهوم الذي تجده عند كوليتز (1997)، أي أن العملية لن تكون مررة بواسطة قيد الاندماج (integration condition)، بل ستكون مررة بواسطة فحص السمة المسقطة في مكان المخصوص، ولتكن هذه السمة هي الإعراب أو التعريف.²² لكن هذا غير ممكن لشيئين: أولاً، لأن هاته العملية ستجعل الفرق بين الضم والجذب غير قائم، وبذلك ستكون إحدى العمليتين نافلة، وهذا

²¹ هناك سبل أخرى لاستفهام الجهة ورصد حيز الصفة داخلها، لكن ذلك مبرردي (إلى حلول خطوات تركيبة إضافية يمكن الاستفهام عنها في التحليل التقديم في (43).

²² يعرف كوليتز قيد الاندماج (1997: 66) كالتالي:

قيد الاندماج

شكل مفرونة (باستثناء الجذر (root)) يجب أن تحتويها مفرونة أخرى.

يصرح هنا القيد جملة تصديقاً، منها أنه لا يجر استثناء المفرونة الجذر من القيد. ولعدم ورود هذا النقاش في هذا الموضوع، فإننا لن ندقق التفاصيل فيه.

يسير عكس الافتراضات الأدنوية المبنية على الاقتصاد؛²³ ثانياً، لأننا حتى لو افترضنا أنضم بواسطة الفحص يمكن تبعاً لشومسكي (1995)، فإن الأمر مقصور في هذا النظام فقط على غير الموضوعات (non-arguments)، أو على العناصر غير المخورية، وال الحال أن المضاف إليه موضوع محوري في البنية الموجودة في (43). وبناء على هذا، فإن مكان ضم المضاف إليه في بنية الإضافة يكون إلى المقوله الجذر، أي إلى المضاف.

وهناك دليل آخر على أن المضاف، رأس الإضافة، ينتقل في التركيب الظاهر، ويتعلق بالحالة التي يكون فيها المضاف إليه ضميراً متصلة، كما في (46):

(46) كلبي

فعلى افتراض أن المتصلات في مواقعها المخورية إسقاطاتٌ كبيرة، وتنتقل لتحقق مقوله وظيفية ملائمة، كما بين ذلك كين (1991 و 1994)،²⁴ فإن الضمير المتصل "ي" في (46) يوجد في غير موقعه الأصلي، وعليه، فهو ملحق بمقوله وظيفية، ففترض أنها الحد، فوجود المضاف "كلب" في (46) قبل الضمير يدل إذن على أنه منقول/محذوب كذلك وأنه في غير موقعه الأصلي.

²³ انظر شومسكي (1995) وكولبي (1997) في المرق بين الضم والخذب.

²⁴ انظر كذلك شومسكي (1986).

لنعد الآن إلى مسألة المركب الحدي المكرر. يبني وجود إسقاطين للمركب الحدي على افتراض عام هو أن المقولات التركيبية تحمل خاصية التكرارية،²⁵ لكن على أي أساس؟ بمعنى آخر، لماذا تلحداً إلى بنية مثل (47أ) بدل بنية متعددة المخصوصيات تسمح بالفحص المتعدد للسمات على طريقة كويزومي (1994) Koizumi وشومسكي (1995)، في (47ب):²⁶

ب) م ص	م ص	أ) م ص
/ /	/ /	/ /
ص،	ص،	ص،
/ /	/ /	/ /
ص،	ص،	ص،
/ /	/ /	/ /
ص	ص	ص
/ /	/ /	/ /

يبدو أن اختيار إحدى البنتين مسألة تجريبية وليس نظرية. ومن الناحية التجريبية، هناك ما يبرر تساقن البنتين معاً في تركيب اللغات. ففي جملة مثل (48)، تحتاج إلى بنية مثل (47أ) حيث يولد المصدري الاستههامي *إنه* في رأس المصدري الأعلى ويولد مصدري الشرط *إن* في رأس المصدري الأسفل:

²⁵ انظر أرجان (1996) فيما يخص تبع هذا الافتراض بالنسبة للمركبات المقدرة في اللغة العربية.

²⁶ تجعل ص في (47) على أي مفهوم تركيبية.

(48) أين قبلت العرض، تقبله؟

فمن خلال (48)، يتضح أن اختلاف سمات الرأس هو الذي يفرض توقيف إسقاطات مستقلة، فلا يمكن لنفس الرأس المعجمي أن يفحص سمات غير متواقة كالشرط والاستفهام (والشرط يختلف عن الاستفهام)،²⁷ خاصة وأن هذه السمات مسؤولة، بحكم أنها تحدد المحتوى القضوي للجملة؛ ويفتفي بهذه الخاصية (أي، [+مؤول]), فإنه حتى لو أثبتت إحدى السماتين بعد فحصها، فإنها لن تُحذف، ومن ثمة ستبقى منظورة في التأويل المنطقي، وسيلزم عن هذا الأمر أن البنية ستنهار في الصورة المنطقية لأحد السينين: لأن الرأس المعجمي مخصوص إما بسمة الشرط وإما بالاستفهام، ويفتفي ذلك لا يمكنه أن يفحص سوى سمة واحدة وستبقى الأخرى دون فحص، أو لأن الرأس المعجمي مخصوص بالسمتين معاً، وعندما سيصل إلى الرأس الوظيفي الملائم لفحص إحدى السماتين سيقع انعدام التوافق مع السمة الأخرى وستحصل على وضع

²⁷ عندما نقول الرأس المعجمي في هذا السياق، فإننا نقصد به كذلك الرأس الوظيفي الذي يواكب في عملية الفحص. وباء على أن موقع المصدري هو الذي يحدد المحتوى القضوي للجملة، فإن هذا الموضع لا يمكن أن يفهم سعين غير متواقيين؛ فلا يمكن أن تزول النهاية في نفس الموضع تأويلين غير متواقيين. وهذا الأمر يسمى أن البنية المختلة ^أ-(48) يعني أن نظم إسقاطات مستقلة للمصدري، وبينما في كل واحد منها تساوي المحتلة التأويلي الملائم.

عدم تواافق فحص السمات (mismatch of feature checking)، وهو وضع يُوقف الاشتباك بمحب القيد الذي يصوّغه شومسكي (1995: 309) كالتالي:

(49) عدم تواافق السمات يلغى الاشتباك.

لند الآن إلى (43) لتحديد ما هي السمة الموجودة في المركب الحدي الأعلى وال مختلفة عن السمة الموجودة في المركب الحدي الأسفل، نفترض، في هذا الصدد، أن سمة المركب الحدي الأعلى هي سمة الإعرابية التي يفحصها في مجال فحص خارج المركب الحدي.²⁸ وهذا الإسقاط مرر بمحب مصفاة الإعراب التي تستوجب أن يكون لكل اسم إعراب، إنه بصيغة أخرى التعبير المقولي عن هاته المصفاة. ففي الجملة (50)، سمة الحد الأعلى هي الرفع، التي يصعد رأس المركب لفحصها، وهي سمة تواافق سمة الرفع التي يحملها رأس إسقاط الزمن في الجملة. ونفترض أن سمة الإعراب، مثل سمة [تعريف]، يصعد الاسم في التركيب الظاهر لفحصها في مثل (51)، كما سبق أن بيننا ذلك:

(50) مات كلبُ الحراسة

(51) مات الكلبُ

²⁸ انظر العاسي النهري (1997)، وأنزاجي المذكورة هنالك، فيما يخص وجود إسقاط حدي خاص بالإعراب، لكن ما يغير التحليل المقدم هنا من خليل العاسي النهري هو أن هذا الإسقاط مستقل عن الإضافة وعن إعراب آخر داخليها، إنه يعكس سمة صرفية عامة في الأسماء، وهي أنها تحتاج إلى إعراب مثلاً مما تحتاج إلى تأويل إعجمي.

ففي (51)، تُشخص سمة [التعريف] في الحد بواسطة الـ لا بواسطة الاسم، غير أن هذا لا يمنع الاسم من الصعود داخل إسقاطه الحدي إلى الحد قبل التهجيه لشخص إعراب الرفع الذي يحمله.²⁹ ونفس الشيء يحدث لكتاب في (50)،

²⁹ صعود الاسم إلى الحد الأول، حيث توجّه إلى، لا يتمتع بعرض الاتصال ولكن لعرض المعنون على افتراض أن هناك سمة [صفة] (affix feature) تنتهي في المفعّم وتُسقط في التعداد، وهي سمة اختيارية بالنسبة للاسم الذي يصعد شخصها في التركيب في موقع ملحق بالأداة، اشترطت المؤيد الذي ينفي أن تتجهب له هذه السمة، باختصارها اختيارية، هو أن تخرج مبدأ الاقتصاد الآلي:

أ) تدخل أ إلى التعداد فقط إذا كان خاتماً في الخرج. (شومسكي 1995: 294)

هذا التحليل الذي يستند إلى مفهوم الامقاء يعنيه عن مفهوم السمة القوية بالاعتبار أنها سا في الفعل الظاهر، وقد يعبّرنا كذلك عن افتراض بولوك (1997) الذي يفترض بالتمييز بين الاشتغالات التي تعدد فيها "حقيقة" رئيس في رأس وتحرج مبدأ المرأة، والتي يمكن أن تعدد المركب الحدي الموجود في (51) مثلاً، وإن الاشتغالات التي هي مجرد عمليات فحص، وإذا سلمنا بصحّة هذا التفسير الذي يقدمه بولوك، فإن صعود الاسم في (51) للاتصال سيكود من ناحية الدمع، وبالتالي ينظر إلى تحرج مبدأ المرأة، إلا أنه بالنظر إلى نظرية كين (1994) التي تفترض أن العمليات التركيبية تكون دائماً إلى اليمين، فإن الاشتغال في (51) سينتج البنية التالية: كهذا، وهي بنية تحرّق مبدأ المرأة، غير أنها إذا سلمنا بأن التركيب عمليات تجزئة، وأن النصوصات التي تفهمها إسقاط أسماء عردة لا للواحد معصبة، فإن هذا المشكّل لن يطرح ولن يكون الشير الذي يقيمه بولوك ضرورياً من الناحية النظرية، فضلاً عن أن الترتيب الزمني للرؤوس، كما يترجم مبدأ المرأة، ليس بالضرورة أن يكون من اختصاص التركيب، فقد بين شومسكي (1995) أن فعل الرؤوس يمكنه أن يخوّف مسلمة التوافق الخطري الخطري (Linear Correspondence Axiom) نظراً لطبيعة المعاشرة للمصرف، وباعتبار أن مسلمة التوافق الخطري تعد مبدأً من مبادئ المكون الصوائي، فإن قواعد التهجيه الخاصة بالصرافة الصّرفية ستقوم بتعديل هذه البنية الخطريّة (إدخال رئيس إلى رئيس). ونوجّه هذه القواعد في المكون الصوري الذي يتوسط التركيب والصوائين، بحكم أن هناك بعض النظائر الصغرافية التي لا يمسها لا التركيب ولا الصوائين.

الذى يصعد إلى الحد الأعلى لفحص إعراب الرفع، والرفع هنا إعراب مستقل عن إعراب الإضافة الذى هو إعراب داخلى. إن خصائص الإضافة الإحالىة والإعراية تتحقق فى إسقاط المركب الحدى الأسىلى فى (43). ففي هذه البنية، يصعد المضاف إلى حد 1 لفحص سمة التعریف وإعراب الجر، ويصعد المضاف إليه إلى المخصوص الأول فى حد 1 لفحص سمة إعراب الجر وإلى المخصوص الثاني، فى حد 1 كذلك، لفحص سمة التعریف.³⁰ وهناك ميرران للفصل بين حد 1 وحد 2 وعدم الاقتصر على إسقاط واحد للحد. الأول عام، ويتمثل في أنه لا يمكن للرأس الواحد أن يحمل سعين متعارضين أو غير متافقين:³¹

³⁰ الاحظ هنا أنه تم الترجي بين المبنيين الموجودتين فى (47)، والسؤال الذى يطرح فى هنا الصدد هو نادراً بلجأ فى إسقاط أحد 1 إلى بنية متعددة المخصوصات عوض بنية تكرارية، ونعني في هذه الحالة على م حد 1 وعند 2 وعند 3 أحوال عن هذا يمكن أن يكون بين الأفتراض الفارغ الذى يمكن في أنه في حالة عدم وجوده صيرورة بنية تكرارية يمكن المحروم (إلى بنية متعددة المخصوصات، خاصة أن السمات التي تستقطع في المخصوصات المختلفة ترتبط بنفس الوحدة، أي بالمعنى إليها، كما أنها مرتبطة بعض الرؤوس لا برأسين مختلفين، وبيبة مثل (47b) تسمى بالمحض المتعدد للسمات).

³¹ في إطار فرضية الفحص المتعدد للسمات، تبدو الصياغة الموصوعة على فحص السمات فى (49) غير كافية من الناحية التوصيفية، لذلك أستعمل "التواافق"، في هذا النسق من التحفيظ، يعني موسع، وأقصد به شبيهين، الأول، هو الذي يحدد عند شومسكي في الصياغة (49)، والذي يستلزم أن تكون السمة التي تحملها الرأس المخلوب موافقة للسمة الموجدة في الموضع المهدى؛ وبالتالي، يخص الموضع المهدى، يعني أن هذا الموضع لا يمكن أن يضم سمات متضادة، فلا يمكن أن يتحقق نفس الموضع سمة تدل على الآيات وأخرى على النفي أو بسمة إعراب الرفع وإعراب النصب، لكنه في مقابل ذلك، يمكن أن يضم سمات مختلفة، مثل التعریف والإعراب.

الرفع (أو إعراب آخر) والجر، بشكل مماثل، جزئياً³² لما رأى ساه في (48) بالنسبة لسمة الشرط والاستفهام؛ والثاني يكمن في أن حداً يختلف عن حداً في أنه إسقاط حرف بحروف يتحقق في صورة سمة التي هي الجر والتي يصعد الاسم لفحصها، وهاته السمة هي التي تجعل الاسم قادراً بعد هذا الصعود على "إسناد" الجر إلى مخصوصه. وهذا يعني أن سمة الجر الإعرابية الموجدة في بالإضافة سمة معجمية ملزمة للحرف وليس للاسم. وهذا طبيعي لأن الأسماء في ذاتها لا تستند الإعراب. وبناء على هذا، فالجر الذي يصعد المضاف لفحصه سمة اختيارية تستند إليه أثناء تكوين التعداد ولا يأتي بها المضاف من المعجم.³³ يبني هذا التحليل على اقتراح الفاسي الفهري (1987 و 1990) القاضي بأن الحد بمحاذيل الحرف في إسناد الجر، وهو اقتراح له ما يبرره. فالحرف له من الخصائص ما يجعله قريباً من المقولات الوظيفية (أو المقولات المغلقة) وبعيداً عن المقولات المعجمية (أو المقولات المفتوحة).³⁴ فالحرروف تشبه المقولات الوظيفية في أن لاحتها مخصوصة في المعجم في عدد محدود من الوحدات، وتشبه المقولات

³² نقول جزئياً لأن الإعراب، حالاً ما لشرط والاستفهام، سمة صورية غير ممزونة، ونذكر فيما تليها تمسك بعد فحصها.

³³ انظر شومسكي (1995) في التمييز بين السمات الاختيارية والسمات الملزمة.

³⁴ انظر إموندز (1985) فيما يخص التمييز بين المقولات المفتوحة والمقولات المغلقة، وانظر كذلك تحليل بعض المقولات الوظيفية، مثل المفردات في الأنجليزية، التي يعدها حرروف.

الوظيفية كذلك في أنها لا تخضع للإبداع الوعي لوحدات معجمية جديدة، خلافاً للمقولات المعجمية، مثل الأفعال والأسماء والصفات. ونجد في أبي (1987) خصائص أخرى للمقولات الوظيفية، تطبق في معظمها على الحروف، ومنها أن المقولات الوظيفية:

- (أ) يغلب عليها من الناحية الصواتية، عدم الاستقلال. ف تكون، على العموم، عبارة عن لواصق غير منبورة، وتكون أحياناً فارغة صوتياً،
- (ب) تتفق دائماً فضلة واحدة،
- (ج) تترع، في الغالب، نحو عدم الانفصال عن فضليتها.

وإذا صرخ أن الحد في الإضافة إسقاط لحرف فارغ مجرد متحقق في صورة سمة إعرابية، فإنه علينا أن نقدم الدليل على وجود هذا الحرف المارغ.³⁵ وبالرجوع إلى نظرية إمندلز (1985) عن المقولات الفارغة، نجد أن توزيع هذه المقولات ينبع لمبدأ المقوله الخفية (Invisible Category Principle) الذي نورده كالتالي:

³⁵ المقولات المارغة إما تكون غائبة وإما تكون حاضرة تركيبياً وغير متحققة صوناً، وانتعصود بالوجود في تعليلنا الخصوص أو انتشاط البرمجي.

(53) مبدأ المقولات الخفية (امتداد 1987: 615).

يمكن أن تظل مقوله مغلقةً م، مخصوصةً إنعجاها بسمات معينة من، فارغةً طوال الاشتقاء التركيبي إذا كانت جميع السمات مسد (رمتا باشتقاء م نفسها) محققة، بشكل بديل، في مقوله مركبية مؤاخية لـ م

وإذا أعدنا صياغة المبدأ (53) بمحض لغات أدبية، يمكننا أن نقول إنه إذا كانت هناك مقوله وظيفية فارغة،³⁶ فإن سماها ينبغي أن تتحقق في مقوله أخرى توجد في مجال فحصها. وبأخذ التحقق شكلا إعرابيا أو محوري، أو شكلا آخر.³⁷ وبالنسبة للبنية (43)، فإن سمات الحرف تتحقق صرفيا في مخصصه في صورة إعراب جر.³⁸ فدور الحرف، إذن، إعرابي لا دلالي، وهذا ينسجم مع افتراض أنه إسقاط لمقوله المحد الوظيفية، باعتبار أن المقولات الوظيفية، بشكل عام، لا تملك القدرة على الوسم المحوري الذي هو من خصائص المقولات

٣٦ باشة لامتنز اخروف مغولات مخلقة لوهيبة

انظر في هذا الشأن جحافة (1989).³⁷

³⁸ يبدو من المفيد أن نبي في هذا الصدد كيف يقوم رئيس الإحصافة بمحض سجين أعرابيين مختلفين، المفترض أنهم يفتحون بمحض الفحص الذي يوجد داخله المركب أخذى بأكمله. فالوضع هنا يبدو مشابهاً لـ موضوع الذي ناقشناه في عصبة عالمية (48). لكننا إذا أمعنا النظر في السجين (أعرابيين المفحوصين في الإحصاء، بعد أنما سنان غير مروتون)، نعموا أن فحصهما يخلوهما ثميان وشلقات، وبالتالي، ليس تكوا موضوعاً لـ عمليات حاسوبية أخرى. ففي البداية سيفحص آخر وبعده، وبذلك لي يصبح متظرواً أنباء فحص المركب في أحد الأعلى.

المصححة، وإذا صح هذا، فما هو مصدر دور المضاف إليه الدلالي؟ يأخذ المضاف إليه دوره الدلالي تاليفياً من المضاف، أما الحرف فيوفر فقط العلاقة البنوية التي تجمع بين المتضاديين. وما يدل على أن المضاف أو رأس بنية الإضافة هو الذي يحدد التأويل الدلالي، أنه كلما تغير الرأس تغير نوع العلاقة الدلالية التي تجمع المتضاديين، كما يتضح ذلك من الأمثلة الآتية:

(٥٤) أ) عين هند (جميلة أمها الباقي فقيحة)

ب) مال هند (وافر)

(٥٥) وقت العداء

فهي الجملة (٥٤ب)، بعد أن العلاقة الدلالية التي تجمع المتضاديين هي علاقة الملكية، بتأويل أن المال الذي في حوزة هند وافر، في حين أن العلاقة الدلالية التي تربط المتضاديين في (٥٤أ) قد تكون الملكية (يعني أن العين التي تملكها هند جميلة)، وقد تكون علاقة الجزء من الكل أو التبعيض (يعني أن جزءاً أو بعضاً من هند جميل)، وهاته العلاقة الأخيرة غير ممكنة في (٥٤ب) بحيث لا يمكن أن تؤول البنية على أن مالاً من هند وافر.^{٣٠} فتغير رأس الإضافة يكفيُّ العلاقة

^{٣٠} يرجع السبب في هذا، في تحليل غاليم، ضمن وقائع الدولة، لبيان بنية الإضافة، إلى وجود مقوله مُستَبَّنة من المعني تدور على عرض عمودي أو أصلي (prototype) يسمى مجموعة من التوسعات الدلالية، ويتمثل هذا النمط الأصلي في مقوله الملكية التي تدور عنها مجموعة المعني مثل القراءة والتغريبة والتبعيض والأصوات والأشباح، إلخ، غير أن هذه المعني غير مرتبطة مباشرة بالملكية بحكم أن الربط الاستعاري يتم عبر أكثر من

الدلالية. وتبين بنية الإضافة الموجودة في (55) هذا الأمر بخلافه، حيث تغيب علاقة الملكية لصالح علاقة محلية بتأويل أن الغداء حل في زمن معين. ومعلوم أن الغداء قد يدل على زمن الأكل أو الحدث، كما في (56)، وقد يدل على الأكل، كما في (56ب):⁴⁰

- (56) أ) كان الغداء ممتعا
ب) كان الغداء لذينا

غير أن كلمة الغداء لـماً أضيفت إليها كلمة وقت في (55) أصبحت تدل على زمن الأكل فقط. وهذا يبين أن رأس الإضافة يفرض قيوده الانتقامية على الاسم الذي يضاف إليه، وهذه خاصية من خصائص المحمولات. بالإضافة إلى هذا، فإن الرأس هو الذي يحدد نوع الدور المحوري المستند إلى المضاف إليه. ففي (57)، لا يمكن أن يكون المضاف إليه زيد إلا مالكا أو منفذا (أي كاتبا للكتاب)، ولا يمكن أن يكون معانيا (experiencer) أو ضحية:

مرحلة، وإن كانت يمكن تأويل التبعير على الملكية، لكن لا تتواءل الملكية دالها على الشيئين، ونفس الشيء، فقد يحدث مع المعنى الأخرى. ويمكن أن نعد هذه التبعير دعما بتحليل الفاسي الفهري (1993) الذي يرجح جنس علاقك الإضافة إلى علاقة الملكية التي يعبر عنها في التركيب باستفاضة المثال الذي هو إسقاط وظيفي مجرد.

⁴⁰ انظر كذلك غاليمه ضمن وقائع هذه الندوة.

(57) كتاب زيد

وإلى جانب تحديد الدور المحوري، يقوم الرأي كذلك بفرض قيود توارد على العناصر التي تأتي في سياقه الترکي. ففي (58)، لا يقبل الاسم كتاب التوارد مع أي مركب حرف، كما يدل على ذلك لحن (58ج):

(58) أ) كتاب زيد في الفلسفة

ب) كتاب زيد عن النظام العالمي الجديد

ج) (قرأت) كتاب زيد إلى الفلسفة

إضافة أسماء الجنس في (54) و(55) و(57) تصرف تصرف المحمول، يعني أنها دلالياً تحديد خاصية تُحمل على فاعل أو ما يقوم مقامه؛ ففي (57) مثلاً، أسلت إلى زيد خاصية الملكية أو التنفيذ، أي كتابة الكتاب. وهذا الأمر هو الذي يفسر إمكان إضافة أسماء الجنس، خلافاً لأنواع الأعلام التي لا تضاف، كما يتجلّى ذلك في (59)، إلا إذا حررت عن علميتها الدالة عنـي الفردية والألفة أو العهد في مثل (60):⁴¹⁻⁴²

⁴¹ يرجـع عـلـيـهـ، ضـعـنـ وـقـاعـ هـذـهـ الشـيـءـ، هـذـاـ الـأـمـرـ إـنـ بـهـ مـعـانـيـ أـسـماءـ الـأـعـلامـ التـصـورـيـ عـسـودـ بـهـ حـسـنـ أنـ بـهـ مـعـانـيـ أـسـماءـ الـجـنسـ التـصـورـيـ متـعدـدـ. فـعـنـدـمـاـ نـقـرـأـ كـتـابـ، فـيـهـ يـفـتـحـ بـحـالـاـ تـصـورـيـاـ ثـغـرـاـ فـيـهـ القرـاءـةـ، مـنـ حـيـثـ إـنـ الـكـتابـ يـقـرـأـ، وـبـهـ الـلـكـيـةـ، مـنـ حـيـثـ إـنـ الـكـتابـ يـقـرـأـ وـيـسـتـرـىـ وـيـقـدـ، إـلـىـ، وـهـنـهـ اـخـاصـيـةـ تـعـدـ أـسـماءـ الـجـنسـ تـشـهـدـ اـخـصـوـلـاتـ الـفـعـلـيـةـ فـيـ كـتـورـهاـ مـتـعـدـدـةـ دـلـائـلـ.

⁴² وقد يـبيـدـوـ أـنـ اـسـبـ فيـ لـحنـ (59) يـرجـعـ إـنـ القـيـدـ الـذـيـ يـمـعـنـ المـضـافـ مـنـ التـعرـيفـ (أـيـ اـخـاصـيـةـ (57))ـ، وـعـلـيـهـ، هـذـاـ زـيـدـ فيـ (59)ـ لـاـ يـمـكـنـهـ أـنـ يـحـلـ فـيـ مـوـقـعـ الـمـضـافـ لـأـنـ مـعـرـفـ، بـشـكـرـ مـاـنـ لـسـ(12ـبـ)ـ أـعـلـاهـ، وـيـكـنـ

(59) **زيد حايد**

(60) (محمود) درويش المنهى ليس هو درويش الوطن
نخلص من هذا كله إلى أن حرف الجر المجرد في الإضافة يحدد العلاقة البنوية
للتأويل الدلالي ولا يحدد طبيعة العلاقة الدلالية؛ تعقّ آخر، إن دور الحرف
المجرد إعرابي، وبذلك فهو مستقل عن المعنى. وسنوضح هذه النقطة بشكل
أفضل في الفقرة 3.

لند الآن إلى بنيات الإضافة الموجودة في (31) و(34)-(41)، والتي لا
تقتضي بالضرورة توارثها في السمات الإحالية بين المتضادين. لقد اقترح
الفاسي الفهري (1997) مثل هذه البنيات، وبالتدقيق، للبنية الموجودة في (31)،
أن المخد إسقاط للجر فقط، وبالتالي لا يوجد إسقاط مخد آخر يحمل سمة
[تعريف]⁴³، بحكم أن المركب الاسمي يسلك سلوك المحمول، وبذلك فهو

أن نسوق الخجولة على بطلان هذا الرعم من تفحصنا لسلوكي المضاف في بعض اللغات، مثل اللغة العربية
المغاربية. ففي هذه اللغة، لا يغير المضاف في الإضافة المخجولة كذئب التعريف، سواء بالعلمية أو بأداة التعريف في

(ب) و(ج):

أ) دار حمد .

ب) **أندار حمد**

ج) **محمد حمد**

ليس في موقع الموضوع. وبناء على هذا، فليس هناك مجال تركيبي لتحقق التوارث الإحالى. ويرصد هذا التحليل البيانات المماثلة لـ(31). لكن كيف يرصد باقى البيانات التي تحتل فيها الإضافة موقعها موضوعاً ولا يتم فيها توارث السمة (التعريف)؟ في التحليل الذي قدمناه في (43)، يصعد المضاف إليه إلى مخصوصي حد١ لفتح شبيهين، الإعراب والسمة (التعريف). وهذه السمة الأخيرة عارجية بالنسبة للاسم المضاف إليه لأنها مرتبطة بإحالة بنية الإضافة، أما سنته الإحالية الخاصة به في Finchها داخل إسقاط المركب الحدي الذي يعلوه لا الذي يعلو بنية الإضافة. بتعبير آخر، المضاف إليه يحيل في استقلال عن المضاف. من هنا، فالسمة (التعريف) التي يصعد المضاف إليها لفتحها في مخصوصي حد١، داخل المركب الحدي الذي يعلو المتضادين، سمة اختيارية تستند إليه أثناء تكوين التعداد. وما أنها كذلك، يمكن أن لا تستند إليه، وفي هذه الحالة يكون صعوده لفتح الإعراب فقط، لكن حد١ يحتفظ بالسمة الإحالية

تكرر في مقابل ذلك، بغير المضاف التعريف في الإضافة الأخرى، كما في (d)، لكنه لا يقبل، مع ذلك، التعريف بالمعنى، كما في (e):

(d) *المدار ديان* لم يرضى

(e) **جا محمد ديان* حد

فصححة (d) وخر (e) يدل على أن الأمر لا يتعلّق بالتعريف ولكن يتعلّق، على الأرجح، بأذْرُس الإضافة بوعيها، أخْطَأهُوا وأخْرَجَهُوا، يجب أن تكون له عصايف المحمل.

⁴³ يسو تحليل العاشر المهربي (1997) لـإضافة على وجود إسقاط مكرر للمحد، الأول (أو الأسمى) يحمل السمة (التعريف)، والثاني يحمل إعراب آخر.

المرتبطة بالرأس، الذي يصعد لفحصها. نعتقد أن هذا ما يحدث في الحالات التي لا يتم فيها توارث الخصائص الإحلالية. ففي الجملة (34)، مثلاً، المعادة هنا في (61أ)، يصعد المضاف إليه إلى مخصوص حداً لفحص إعراب الجر دون السمة +تعريف، التي لا تسند إليه في التعداد، ويصعد المضاف إلى رأس حداً لفحص سنته الملائمة [-تعريف]، وبعد صعود المضاف إلى رأس حداً يقع التطابق بينه وبين العامل المنطقي الدال على العموم، والذي نفترض أنه يوجد في مخصوص حداً، كما يتضح ذلك في (61ب):

أ) طلبة الجامعات أذكياء

م	حد	(ب)
/	/	
ع	م	حد
/	/	
حد	م	حد
/	/	
طريق	الجامعة	حد
/	/	
حد	م	مس
/	/	
ث	ث	ث
ث	ث	

يبرز هنا التحليل خاصية هامة للإضافة وهي أن التطابق أو توارث التعريف بين المتصايفين ليس خاصية ضرورية، ويبرز في المقابل أن الخاصية الجوهرية لهذا البناء هي الجر. وبناء على هذا، نعتبر أن بنية الإضافة يحكمها التعميم الآتي:

- (62) أ) التطابق في التعريف يؤدي دائمًا إلى ظهور الجر،
ب) ظهور الجر لا يؤدي بالضرورة إلى التطابق في التعريف.

يرصد الجزء (62أ) البي المائة لـ(42)، ويرصد الجزء (62ب) البي المائة لـ (31). ويبين التعميم (62) كذلك أن الإضافة لا تقتضي توسيعًا متبادلًا بين إعراب الجر والتطابق في التعريف.

يمثل التحليل الذي قدمناه لبنيّة الإضافة المخصوصة فضائل عديدة ، تصوريّة ووصفية. فمن الناحية التصوريّة تُخده يستحِب للشروط الأدنوية الخلية، من جهة أنه لا يفترض بنية محددة سلفاً للإضافة، تُصمم وتتم في إطارها العمليات التراكيبية، بل إنه يقوم على أن هذه البنية تُبنى محلياً. فالإضافة، كما رأينا، قد تكون إسقاطاً حدياً مخصوصين أو مخصوص واحد أو بدون مخصوص (انظر المركب الحدي 1 في (43)، المركب الحدي 1 والمركب الحدي 2 في (61)، والمركب الحدي 2 في (43)، تباعاً). بالإضافة إلى هذا، فإن البنية التراكيبية في هذا التحليل دنياً من جهة أنها تقتصر فقط على الإسقاطات التي لها دور في

الاشتقاق والتي تستحب لشرط الصلاحيّة (*legibility requirement*). ومن الناحية الوصفيّة، يُبرّز هذا التحليل التوازي القائم بين فحص الإعراب في المركب المحدّي وفحص الإعراب في الجملة، كما دافعنا عنه في الرحالٍ (1996)، وهو تحليل يبني على أن فحص الإعراب مستقل عن التطابق سواء بالمعنى المخصوص في سمات العدد والجنس والشخص، أو بالمعنى الواسع الذي يشمل التعريف، كما هو الشأن في الإضافة. لقد رأينا أن التطابق غير ضروري، ليس فقط من الناحية التصورية، ولكن أيضاً من ناحية أن الدور الذي تتحمّله إيماءات مجموعة من التحاليل يمكن إسناده إلى الحد.⁴⁴ فأساس بنيّة الإضافة هو العلاقة الإعرابية بين المتصاويفين، وليس العلاقة الإحالية المبنية على توارث التعريف. ويدعم هذه النتيجة، من الناحية التصورية، أن العلاقة التركيبية علاقٌ صوريّ، أما الإحالـة فهي مفهوم يقع في مستوى التماس مع الأساق التصورية-القصدية، والتركيب ليس مطالباً بأن يرى مثل هذه المسميات التي تقع في مستوى هذا التماس، مثلما أنه لا يرى السمات الصوتية التي تشمّي إلى مستوى تماس الصورة الصوتية مع الأساق الحسية-الحركية. وهذا التصور ينسجم كذلك مع النظرية الأدّونية المخلية التي تبقى الافتراض

⁴⁴ انظر سيفاوي (1994) ولتونكوبودي (1996).

⁴⁵ الداعي إلى أن العمليات التركيبية غير مبررة بسمات مستوى التماس. ونبين في الفقرة الموالية أن العلاقة الإعرابية التي قتل جوهر الإضافة المضمة تحكم كذلك الإضافة الحرة.

3. الإضافة الحرة

لقد قدمنا في الفقرة الأولى معطيات من اللغة العربية المغربية عن الإضافة الحرة حيث يتوسط حرف حر المتضایفين في مثل (3)، التي نعيدها هنا تحت (63)، وقدمنا كذلك معطيات من العربية المعاصرة يتوسط فيها كذلك حرف حر المتضایفين في مثل (6)، التي نعيدها هنا تحت (64):

(63) الدار د(يال) حمد

(64) كتاب لمسيبويه

والسؤال الذي طرحتناه ونعيده هنا يتعلق بما إذا كانت بنية الإضافة الموجودة في (64) تماثل تلك الموجودة في (63)، بغير آخر، هل تملك اللغة العربية

⁴⁵ إذا صح هذا الافتراض، فإن انتزاع (الظاهر) لا يمكن أن يكون كذلك بحال نفحص السمات للأدوار الخورية أو الجهوية داخل إسماها وضميمة خورية أو جهوية، على اعتبار أن التأويل الدلالي للموضوعات يتم في مستوى نفس الصورة المنطقية.

إلاضافة الحرة؟ قبل أن نجيب عن هذا السؤال، دعنا نقدم خصائص الإضافة الحرة من خلال ما توضحه المعطيات التالية:

(65) أ) دار ديال رجل

ب) دار ديال الرجل

ج) الدار ديال رجل

د) الدار ديال الرجل

هـ) الدار الصغيرة ديال حمد

وـ) الدار د حمد الصغيرة

(66) أ) شفت الدار ديال حمد

رأيت الدار لأحمد

”رأيت دار أحمد“

بـ) * شفت ديال حمد الدار

جـ) * ديال حمد شفت الدار

دـ) * شفت حمد الدار

(67) أ) (شفت الدار د حمد = شفت دار حمد) ≠ بـ، شفت دار ديال حمد

فإذا نظرنا إلى المعطيات الموجودة في (65)-(67) من خلال الخصائص الموجودة

في (7)، نجد أنها تتميز بما يلي:

- (68) أ) يأخذ المضاف، رأس الإضافة، أدلة التعريف إلى بعض النظر عن حالة المضاف إليه من حيث التعريف والتشكير، كما في (٦٥ج) و(٦٥د)، وهذا يدل على غياب التوزيع التكاملـي، الذي تجده في الإضافة المخصبة بين الإضافة الحرة وأداة التعريف. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعريف أو تشكير المضاف إليه لا يؤثر في تشكير أو تعريف المضاف، كما يتضح ذلك في (٦٥أ) و(٦٥ب).
- ب) يجوز الفصل بين المتضاعفين بالصفة، كما في (٦٥هـ)، خلافاً للإضافة المخصبة، كما أن تغيير موقع الصفة الناعنة للمضاف لا يؤثر في تأويل البنية، كما في (٦٥جـ) و(٦٥هـ).
- ج) يرد المضاف في رأس بنية الإضافة الحرة، بشكل مماثل للإضافة المخصبة، ولا يجوز أن يتقدم المضاف إليه المحرر، كما في (٦٦بـ) و(٦٦جـ)، بشكل مماثل أيضاً للإضافة المخصبة في (٦٦ـ).
- د) دخول حرف الجر دبال المحتزل صوتياً في د لا يغير معنى الإضافة. فمن الناحية الدلالية، ليس هناك فرق بين الإضافة الحرة والإضافة المخصبة، حسب ما يتجلى في (٧٦أـ).

لترى الآن إلى أي حد تخضع البنية (٦٤) لخصائص الإضافة الحرة الموجودة في (68):

(69) أ) الكتاب لسيبوـيه

ب) كتاب لـسيبوـيه

ج) الكتاب لرجل

د) كتاب لرجل

(٧٠) أ) الكتاب الوحيد لسيبوه

ب) * الكتاب لسيبوه الوحيد

(٧١) أ) (قرأت) الكتاب لسيبوه

ب) (قرأت) لسيبوه الكتاب

ج) لسيبوه (قرأت) الكتاب

(٧٢) أ) (قرأت) الكتاب لسيبوه ≠ ب. قرأت كتاب سبوه

توحي المعطيات الموجودة في (٦٩) أنها أمام بنيات مماثلة لبنيات الإضافة الحسراة

الموجودة في (٦٥)، والتي تتميز بالخاصية (٦٨)، إلا أن التأمل لبنيات الموجودة

في (٧٠)-(٧٢)، يتضح له أنها، في حقيقة الأمر، أمام بنيات مختلفة. فخلافاً

للإضافة الحسراة، فإن بنيات الموجودة في (٦٩) لا تستجيب لمعظم الخصائص

الموجودة في (٦٨). فالصلة في هذه البنيات لا ترد إلا بعد الرأس، ولا يجوز أن

ترد بعد المركب الحرفى، كما يتبين ذلك من (٧٠ب)، وبذلك، فإنها تختلف عن

بنيات الإضافة الحسراة حيث ترد الصفة دائمًا بعد المضاف إليه، وتختلف عن

بنيات الإضافة الحسراة حيث موقع الصفة حر. وتختلف بنيات الموجودة في

(٦٩) عن الإضافة الحسراة والحرقة في أن رأس البنيات فيها لا يحتل دائمًا الرتبة

الأولى، فقد يرد الرأس بعد المركب الحرف، كما في (٧١ب) و(٧١ج)، وفي

هذا خرق للنحوية (68ج). بالإضافة إلى هذا، فإن ما يميز البيانات التي تتضمن اللام في (69) هو أنها تختلف دلالياً عن بيانات الإضافة المخصبة التي توافقها، كما توضح ذلك (72)، فحرف الجر **الـ** في (72أ)، قد يعني أن سببها هو المالك أو المؤلف (المتفق)، لكن قد يعني كذلك أن سببها هو الهدف أو المستفيد، وهذا المعنى الآخر لا ينحده في الإضافة المخصبة في (72ب)؛ في حين أن حرف الجر في الإضافة المحررة لا يخرج معناه عن ما تقيده الإضافة المخصبة. إن حرف الجر الموجود في البياني الوارد في (69)، ليس إذن هو حرف الجر الموجود في الإضافة المحررة؛ إنه حرف مماثل لحرف الجر الموجود في العربية المغربية في (73أ)، والذي يختلف توزيعها ودلاليها عن حرف الإضافة المحررة المتحقق في ديار، كما يتعلّى ذلك من مقارنة (73) بـ (65)-(67):

(73) أ) شفت الدار لحمد ≠ ب) (شفت الدار ديار حمد = شفت دار حمد)

رأيت الدار لأحمد

د) شفت لحمد الدار

ه) شفت الدار لـ كبيرة لـ حمد

رأيت الدار الكبيرة لأحمد

و) **شفت الدار لـ حمد لـ كبيرة**

فحرف اللام الجار في (73أ) يتصرّف توزيعياً مثل اللام الموجودة في (71أ)، وهي لام تُسند دور الهدف أو المستفيد لفضائلها، ويمكن تأويتها كذلك على

الملوكية. فهذا الحرف يختلف عن حرف الإضافة المخربة، فالمعطيات التي أوردناها أعلاه تبين أن ما يميز حرف المخرب في الإضافة المخربة هو أنه فارغ دلاليًا، ولذلك فإنه لا يغير المعنى الذي تحده في الإضافة المخربة، خلافاً لحرف اللام الذي يغير وروده معنى البنية، كما تدل على ذلك (72أ) و(73أ). والذي يدل كذلك على أن حرف المخرب في (72أ) و(73أ) فارغ دلاليًا هو أنه لا يفرض قيوداً انتقائية أو مخورية على فضنته، كما تبرز ذلك (74)، حيث يأخذ الاسم المخرب دور المالك أو المنفذ في (74أ) ودور المصدر في (74ب):

- (74) أ) سرقت الكتاب دُبَالْ حَمْد
ب) سرقت الخاتم دُبَالَ الدَّهْب

وهذا يخالف سلوك الحروف التي لها مضمون دلالي والتي لا تقبل أي سياق تركيبي، مثل اللام في الأمثلة المأموردة من العربية المغربية في (75)، ومن العربية المعاصرة في (76):

- (75) أ) سرقت كتابْ حَمْد
ب) *سرقت خاتم للذهب
(76) أ) خاتم هند
ب) *خاتمْ حَدِيد
ج) خاتم من حَدِيد

فهي (٧٥) و(٧٦)، يحمل حرف الجر معنى الملكية ولذلك فإن فضله تحمل دور المالك كذلك^{٤٦} ولكنه لما خرج عن هذا المعنى في (٧٥ب) و(٧٦ب)، حيث تأخذ فضله دور المصدر، أصبحت البنية لاحنة، فمن خلال الفرق القائم بين حرف الجر في الإضافة الحرة في (٧٤) وحرف الجر الموجود في (٧٥) و(٧٦)، يمكن أن نخلص إلى أن حرف الجار في الإضافة الحرة بمفرد علامة إعرابية بدون محتوى دلالي داخل المعجم. وبناء على هذا، فإننا نعتبر أن هذا الحرف مقوله صرفية وظيفية تولد تحت إسقاط الحد؛ وعليه، تكون بنية الإضافة الحرة في (٦٣) كالتالي:

م حد	(٧٧)
ا /	
حد م حد	
ا / ا /	
ال ا /	
حد م س	
ا / ا /	
ديال ا /	
حمد دار	

^{٤٦} تقبل الاسم هنا معاني أخرى، فهل لها لأها لا نحسنا في هنا انتهى من التحليل.

في هذه البنية، يصعد المضاف دار إلى رأس المركب الحدي الأعلى، أما المضاف إليه حمد، فتصعد فقط سمه في الصورة المنطقية لفحص سمة إعراب الجر في موقع ملحق برأس المركب الحدي الأسفل. ونلاحظ في (77) أن الـ⁷⁷ تعنو المتضادين،⁷⁷ وتمثل الحيز الأكبر على البنية بائتها يحكم أنها هي التي تحدد تأويل التعريف والتوكير داخل البنية. ويصعد في مرحلة لاحقة المركب الدار إلى مركب حدي آخر لفحص السمة الإعرافية التي يأخذها المركب، بشكل مماثل لما نجده في (43). غير أن المشكل الخاص الذي يطرحه صعود الرأس/المضاف في (77) هو أنه ينتقل فوق رأس آخر، دبال، الذي يفصله عن الموقع الهدف، وفي هذا خرق لقيود الرأس الذي يمنع نقل رأس عمر رأس آخر يتحكم فيه مكونياً.⁷⁸ لكننا سبق أن بياناً أن الرأس المحرفي في (77) ليس له

⁷⁷ ترجمة هنا جانب المسألة المتعلقة بمعرفة ما إذا كانت أـ تدخل إلى الاشتغال بواسطة عملية الضم إلى المركب الحدي الأعلى في (77) وبعد ذلك تنتقل إلى أحد المخصصات من التعريف، أو أنها تدخل إلى الاشتغال مباشرة تحت إسقاط أحد المخصصات من التعريف، وبذلك تكون العملية عملية فحص بالضم، وهي عملية، كما أشرنا سابقاً، خاصة بغير الموضوعات (non-arguments). هناك إمكان ثالث هو أن أـ تدخل إلى الاشتغال ملعونة بالاسم، ثم بعد ذلك تصعد هي والاسم إلى أحد المخصصات من التعريف. كل إمكان من هذه الإمكانات يتطلب الدخول في فضيالاً عظرية وتقيمية، خارجة، إلى حد ما، عن التحليل الذي نحن بصدده. انظر كذلك اقسام .31

⁷⁸ يمكن الاشتغال قيد نقل الرأس من القيد العام الموضوع على الجذب والمعروف في شومسكي (1995: 311) بـ **قيود الربط الأدبي (Minimal Link Condition)** الذي يأخذ الصياغة الآتية:
أ) **قيد الربط الأدبي**

مضمون دلالي، وهو بذلك يختلف عن رأس بنية الإضافة. وبناء على هذا، يمكننا أن نتسبّب في نقل الرأس معتبرين أنه ينطبق فقط على الترقوس ذات المحتوى الدلالي؛ ومن ثمة، فإن رأس المركب الحدي الأسفل لن يُحسب عند نقل دار.

الخلاصة التي يمكن الخروج بها من التحليل الممثل له بـ (77) هي أن الفرق الأساسي بين الإضافة المخصبة والإضافة المحرّقة فرق صرفي يتمثل في تحقق حرف الجر (في الإضافة المحرّقة)، وعدمه (في الإضافة المخصبة)، أما الحالات الأخرى المميرة، وعلى رأسها توارث التعريف، فيحدّدها ظهور أو اختفاء الحرف الجار. فاحتلال الحرف الجار لرأس المركب الحدي الأسفل يجعل دون حلقة العلاقة الشجرية تطابق مخصوص-رأس، التي تعد بمحالاً بنويّاً للتطابق في السمات بين المتضاديين.

وتجدرّب إذا لم تكن هناك بـ، بحيث بـ تقوّب إلى م من أـ، بحيث تقوم بـ بتجدرّب بـ.

المراجع

- ابن عقيل، هاء الدين عبد الله: ق. ٦٩٠، شرح ابن عقيل، توزيع المركز الثقافي العربي، د.ت.
- ابن يعيش، أبو البقاء: ق. ٩٣، شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، د.ت.
- الصبان، محمد بن علي: ق. ١٤٢١هـ، حاشية الصبان على الأشموني، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- جحفة، عبد الحميد: ١٩٨٩م، حروف الجر في اللغة العربية: بعض قضايا التركيب والدلالة، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب، الرباط.
- الجرحاني، علي بن محمد: ق. ٩٦٠، التعريفات، تحقيق وتعليق عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.
- غاليم، محمد: ١٩٩٩م، بعض العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية، ضمن وقائع هذه الندوة.
- الفاسي الفهري، عبد القادر: ١٩٩٥م، البناء الموازي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

المراجع الأجنبية

- Abney, S.: 1987, *The English Noun Phrase in Sentential Aspect*. Doctoral dissertation, Cambridge, Mass.: MIT.
- Arad, M.: 1996, A Minimalist View of the Syntax-Lexical Semantics Interface. *UCL Working Papers in Linguistics 8*.
- Benua, L. and Borer, H.: 1996, Passive/Anti-passive in a Predicate Based Approach to Argument Structure. Talk presented at GLOW 19, 1996.
- Borer, H.: 1994/96, The Construct State in Review. In J. Lecarme, J. Lowenstamm and U. Shlonsky eds., *Studies in Afroasiatic Grammar*. 30-81, Holland Academic Graphics, The Hague.
- Carlson, G. N.: 1977, *Reference to Kinds in English*. Doctoral Dissertation, UMass., Amherst.
- Chomsky, N.: 1995, *The Minimalist Program*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Chomsky, N.: 1996, Some Observation on Economy in Generative Grammar. Ms. MIT.
- Collins, C. : 1997, *Local Economy*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Diesing, M. : 1992, *Indefinites*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Emonds, J.: 1985, *A Theory of Unified Categories*. Dordrecht: Foris Publications
- Enç, M.: 1991, The Semantics of Specificity. *Linguistic Inquiry* 22: 1, 1-25.
- Fassi Fehri, A.: 1987, Case, Inflection, VS Word Order, and X' Theory. *Proceedings of the First International Conference of the Linguistic Society of Morocco*, Rabat.

- Fassi Fehri, A.: 1993, *Issues in the Structure of Arabic Clause and Words*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
- Fassi Fehri, A.: 1997, Arabic Antisymmetrical Adjectives and Possessive structure, *Linguistic Research* 2:2, 1-51.
- Heim, I.: 1982, *The Semantics of Definite and Indefinite Noun Phrases*. Doctoral dissertation, Amherst: University of Massachusetts,
- Kayne, R.: 1994 *The Antisymmetry of Syntax*. Cambridge, Mass.: MIT Press.
- Koizumi, M.: 1994, Layered Specifiers. *NELS* 24.
- Kratzer, A.: 1989/95, Stage-Level and Individual-Level Predicates. In G. N. Carlson and F. J. Pelletier eds. (1995) *The Generic Book*, 125-175. The University of Chicago Press, Chicago and London.
- Longobardi, G.: 1996, The Syntax of N-raising: a minimalist theory. Ms. University of Venice
- Pollock, J-V.: 1997, Notes on Clause Structure. In L. Haegeman ed. *Elements of Grammar*, 137-280. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
- Rahhal, M.: 1996, Agreement, Case and Word order in Standard Arabic. *Linguistic Research* 2: 31-82.
- Ritter, E.: 1991, Two Functional Categories in Noun Phrases: Evidence from Modern Hebrew. In S. Rothstein ed., *Syntax and Semantics* 25, 37-62, Academic Press, New York.
- Schmitt, C. J.: 1996, *Aspect and the Syntax of Noun Phrases*. Doctoral Dissertation University of Maryland.
- Siloni, T.: 1994, *Noun Phrases and Nominalizations*. Doctoral Dissertation, Université de Genève.



On the Internal Structure of the Construct State In Arabic

1. Introduction

In this paper, the focus will be on the internal structure of the construct state (CS) in Standard Arabic and some of the computational processes involved in their derivation. The CS uncontroversially turns out to be categorially a DP (cf. Note (3)) where the relevant basic checking process is Genitive Case feature checking along the lines suggested in Chomsky (1995). A further process that is commonly held to come into play in the CS is the definite feature inheritance via a spec-head relation between the 'possessor' and the head N.¹

What is worth noting at the outset is that the CS in SA may be headed by a variety of categories including the 'pure' nominal (alias concrete nominal) (1a),² the deverbal nominal (1b), the adjective (1c), the participle (1d)³, and others such as the numeral, the quantifier, etc.

¹ Concerning these two points (= Genitive feature checking and definiteness inference), we will not have much to say, as it has already been extensively dealt with in different terms in various works by researchers such as Fassi Fehri (1991/93/97), Siloni (1994), Longobardi (1994), Boer (1996), among others. Hence, we will refer to them only insofar as they are pertinent to our discussion of phenomena related to the CS.

² We call 'pure' nominals those nouns which have no corresponding verbal form, unlike deverbal nominals, which are semantically and morphologically related to a verb.

³ Though the heads of the CS may belong to different categories, they generally exhibit two crucial nominal properties: a) they may bear the definite article *l*, b) they are inflected for Case:

- (1) a. tahaddamat [daar-u I-mudīr-i]
 collapsed house-Nom the-headmaster-Gen
 'The headmaster's house collapsed.'
- b. bādā?a [qatīl-u I-fī?raan-i]
 started killing-Nom the-mice-Gen
 'The killing of the mice (has) started.'
- c. r-rajul-u [kabiir-u s-sinn-i]
 the-man-Nom big-Nom the-age-Gen
 'The man is of an old age'
- d. r-rajul-u [saa?iq-u s-sayyaarat-i]
 the-man-Nom the-driving-Nom the-car-Gen
 'The man driving the car.'

In view of space restrictions, we will confine our discussion to CS's exemplified by (1a) and (1b). The syntactic analysis of these two types of CS provides some insight into the correlation between the configurational properties and the semantic interpretation of each. It is obvious that though the word order of the CS constituents in (1a) and (1b) is identical, the semantic relationship between the Genitive-bearing noun and the head N in

-
- i) a. tahaddamat [d-daar-u]
 collapsed the house-Nom
- b. r-rajul-u [I-kabiir-u]
 the-man-Nom the-big-Nom
- c. bādā?a [I-qatīl-u]
 started the-killing-Nom
- d. r-rajul-u [s-saa?iq-u]
 the-man-Nom the-driving-Nom

These observations have a direct bearing on the analysis of the structure of the CS's headed by the adjective and the participle, as discussed in Akkal (in preparation).

these two examples is not alike. In particular, *I-mudir* in (1a) is construed as the possessor of the house, whereas *I-fi?raan* in (1b) is a patient, which means that these two constituents cannot have originated in the same syntactic position.⁴ More complex situations will arise below.

One of the striking characteristics of the head N in (1a) and (1b) is that it is incompatible with the article, be it definite or indefinite, as the ungrammaticality of the following pair of examples shows:⁵

- (2) a. *tahaddamat [daar-u-n/d-daar-u I-mudiir-i]
 collapsed house-Nom-Indef/the-house-Nom the-headmaster-Gen
 b. *bada?a [qatl-u-n/l-qatl-u r-njaal-i I-fi?raan-a]
 took place killing-Nom/the-killing-Nom the-men-Gen the-mice-Acc

The essential question that ensues is twofold: a) where does the Genitive-bearing nominal originate in the structure of the CS? and b) how is it that the head N of the CS cannot bear the article?

⁴ An array of semantic interpretations based on the typical CS word order are available in Arabic. However, these lie beyond the scope of the present paper.

⁵ The case of (1c) is not amenable to the above observation. *Prima facie*, the head in this construction appears to be able to associate with what seems to be the definite article (i a) but not with the indefinite article (i b). The same holds good for (1d):

- (i) a. r-rajul -u [l-kabir-u s-sinn-i]
 the-man-Nom the-big-Nom the-age-Gen
 'The aged man.'
 b. *r-rajul -u [kabir-un s-sinn-i]
 the-man-Nom the-big-Nom-Indef the-age-Gen
 'The man is of an old age.'

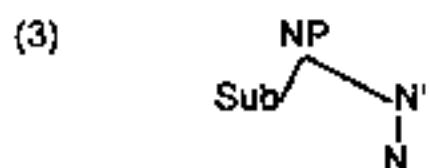
The contribution of this paper is to provide an answer to the questions formulated above which departs from most of those put forth so far, as will become clear below. Further questions will be raised and discussed as we go along.

The structure of the paper is as follows: section (2) provides a comparative survey of the contexts of occurrence of the 'pure' nominal and the deverbal noun which paves the way for the analysis outlined in (3).

2. The thematic relation between the head and the subject

2.1. *The CS headed by a 'pure' nominal*

A number of previous accounts are based on the conjecture that the structural relationship between the possessor/subject of the CS and the N-head parallels the structural relationship between the subject and the head V. Thus, the possessor of the CS is held to originate in spec-N, regardless of the categorial nature of the head N (see sections (3)). Such a stand gives rise to the following configuration (see Siloni (1994), among others):



However, the structural relationship between the possessor and the head N in (3) entails that either a) the head N theta-marks the subject, or b) N is predicated of the possessor. Neither of these relations holds between the possessor and N in the CS headed by a pure nominal. Consider (4) below:

- (4) qaṣru l-faqiiri
palace the-poor man
'The poor man's palace.'

As convincingly argued in Grimshaw (1990), the pure nominal in a CS does not qualify as an adequate theta-marker of the co-occurring possessor. Such a claim, if applied to (4), implies that, though *I-faqir* is interpreted as the possessor of *qaṣr*, it is not theta-marked by it. Based on this, the ensuing generalisation is that the pure nominal cannot license a DP in its spec-position in the CS, if we consider that the projection of, say, a referential expression in the spec-position of a head at an early stage of the derivation is partly determined by the Theta-Criterion.

A further motivation for the projection of referential expressions in the relevant spec-position is predication. Nevertheless, no predicative relation can be detected between the possessor and N in (4). This follows from the fact that predication is an essential property of clauses, see Moro (1995) and Guéron and Hoekstra (1995), among others. Now, the whole constituent in (4) is eventually an argument DP.⁶ Notice, however, that if the head of the construct state cannot be predicated of the Genitival DP, it can nonetheless establish a predicative link with a (different) co-occurring DP in contexts like

⁶ The head N of the Construct State (=DP) has a checking role to play within the computational system which is determined by its distribution in the clause. For example in (ia) it checks the N-feature of Tense, whereas in (ib) it checks the N-feature of V:

- (i) a. *tahaddama* [or *qaṣr-u* *I-faqir*]
collapsed palace-Nom the-poorman
'The poorman's palace collapsed.'
- b. *ra?aytu* [or *qaṣr-a* *I-faqir*]
saw-I palace-Acc the-poorman
'I saw the poorman's palace.'

(5), where *qaṣru* is construed as being predicated of *I-ǵaabatu*, though such a relation does not necessarily derive from theta-role assignment?⁷

- (5) I-ǵaabatu qaṣru I-faqiiri
 the-forest palace the-poor man
 'The forest is the poor man's forest.'

To sum up, two observations are worth considering; a) the head N of the CS does not license the Genitival DP, and b) the head N of the CS can be predicated of a DP other than the Genitival DP in appropriate environments.

We will postpone until section (3) the discussion of the derivational processes involved in the generation of the different structures illustrated thus far and related ones.

Let us now turn to the CS's headed by the deverbal nominal with an eye to pinning down the analogies and dissimilarities between these and those headed by the pure nominal in the contexts discussed up to now.

2.2. the CS headed by a deverbal nominal

The key distinction between a pure nominal and a deverbal nominal is to be captured on a thematic basis. For concreteness, if the pure nominal has

⁷ As is clear from the English gloss, (5) is interpreted as a clause, even though the verb *be* is missing on the surface. The verb *be* is a compulsory component of the surface structure just in case the containing clause is specified for the past:

- (i) kaanat I-ǵaabat-u qaṣr-a I-faqir-i
 was the-forest-Nom palace-Acc the-poorman
 'The forest was the poor man's palace'

no thematic structure, the deverbal nominal has one, provided the relevant deverbal nominal is associated with an event reading.⁸

Consider (6), which illustrates the CS headed by an event deverbal nominal:

- (6) qatl-u r-rajul-i l-fa?r-a
 killing-Nom the-man-Gen the-mouse-Acc
 'The man's killing of the mouse'

What clearly comes out from (6) is that *qatl* is thematically related to *r-rajul* and *l-fa?r*, which are to be interpreted as Agent and Patient, respectively. Furthermore, the object of the deverbal nominal carries the Accusative Case, which has to be checked off in the appropriate configuration, namely, spec-Agro.⁹

Notice that (6) is a suitable context for passivisation. In particular, the thematic subject might be suppressed, in which case the object surfaces as the Genitive-bearing syntactic subject of the structure.

- (7) qatl-u l-fa?r-i
 killing-Nom the-mouse
 'The killing of the mouse'

⁸ For the difference between event nominals and result nominals, see Grimshaw (1990), Fassi Fehri (1991), among others. The relevance of such a distinction to our discussion is that insofar as result nominals have no argument structure associated with them, they may be regarded as pure nominals, and hence may be thought to derive from similar structures (see section (3)).

⁹ These observations have led some researchers to conjecture that the deverbal nominal is both [+V] and [+N]. To satisfy its verbal requirements, it must then project under V. At a subsequent stage of the derivation it raises to N to satisfy its nominal requirements: See, in particular Fassi Fehri (1991), Borer (1991), and the references cited therein.

The thematic subject might in fact surface in a *by*-phrase, as in (8)¹⁰

- (8) qatl-u l-mujrim-i [‘ala yadl š-šurtiyy-i]
 killing-Nom the-criminal-Gen on the hand the-policeman
 'The killing of the criminal by the policeman'

It is interesting to note, however, that this state of affairs holds exclusively of CS's headed by a transitive deverbal nominal. If the deverbal nominal involved is intransitive (in the sense that it is morphologically and semantically related to an intransitive verb), the thematic subject must obligatorily surface, otherwise, ungrammaticality arises:

- (9) *nawm-u
 sleeping-Nom

The same holds good for the pure nominal. Compare (9) and (10) below:

¹⁰ As an anonymous reviewer puts it, (7) is not necessarily passive given that it is not morphologically marked for passive. However, passivisation is not necessarily a morphological process crosslinguistically. Passivisation might also be semantic so long as the syntactic requirements are met in the computational system. Consider (i) below:

- (i) gaydu s-sabu^fi
 hunting-Nom the-lion-Gen

What the example above shows is that it may have a passive reading though the predicate bears no passive morpheme. From a semantic perspective, this follows from the observation that the head N has only one theta-role to assign, namely the patient theta-role, while the external theta-role, which is supposed to be associated with the same head N, has been suppressed for reasons which need not concern us here. From a purely computational point of view, the patient in this example winds up in the same syntactic position the agent DP would occupy on the surface, the motivation being Genitive Case feature checking (cf., Burzio's (1986) Generalisation). By and large the computational processes that might be involved in (i) are contingent on whether or not the head *gaydu* (an event nominal, to use Grimshaw's (1990) terminology) appears in the appropriate numeration with an Accusative Case feature. In case it does not the patient will have to assume the role of a Genitive feature checker for the derivation to converge. If it does, an (external) argument must be included in the numeration together with the appropriate Case feature (Genitive) to meet the Case feature checking requirements in the computation, while the patient will have to be associated with the Accusative, as illustrated by the following example:

- (ii) gaydu r-raju^fi s-sabu^fi

- (10) *daar-u
house-Nom

The intuitive idea here is that Genitive Case checking is triggered in the absence of the determiner on the head of the CS. The pending question is then how to account for such a correlation (see (3.1.)).

A further property the CS headed by a pure nominal shares with the CS headed by a deverbal nominal is embodied in the observation that in either case the subject bears the Genitive Case. This observation is arguably the direct consequence of the lack of a tense feature within the structure of the CS.

In the following we turn to the analysis of the internal structure of the CS's this paper is concerned with.

3. Analysis

3.1. *the pure N*

As the point was made above, the pure N is incapable of licensing a DP in its spec-position. To circumvent this problem, Fassi Fehri (1991-93), for example, suggests that the possessor/subject originates in the spec-position of a (inflectional) head, i.e., Poss, which projects its own independent syntactic category.¹¹ The aim of such a move is obviously to satisfy the interface condition of Interpretability (11):

- (11) *Interpretability:*

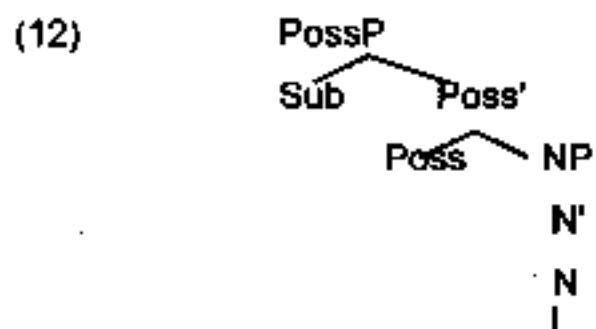
hunting-Nom the-man-Gen the-lion-Acc

¹¹ In actual fact, Poss need not be a functional head, it could alternatively be an empty head *à la Chomsky* (1995). Whether Poss be a functional head or an empty one has no direct bearing

all arguments must satisfy Full (F1) Interpretation at LF.

One way for an argument to satisfy (11), for example, is by meeting the requirements of the Theta-Criterion. Another would be for an argument to contract a predicative relation with a predicate, even when theta-marking is not involved, as it is the case in situations where N is predicated of a DP (see note (18)).

Assuming this to be correct, the appropriate structural representation of the relation between the possessor/subject and the pure head N is as in (12):



We will adopt this line of reasoning as a working hypothesis since it appears to be thematically well-grounded all the more so as it also accounts for the structural position of the NP as the complement of Poss. Consider the CS in (1a), repeated below as (13) for convenience:

- (13) [daar-u I-mudiir-i]

Clearly, the NP *daar* in (13) is in a sense a theme since it represents the thing possessed. In other words it may loosely be held as the recipient of possession.

However, the problem remains to empirically determine whether the complement of Poss is exclusively an NP or whether it could be a DP.

on the analysis being elaborated below. The main point to make is that N is incapable of licensing an external argument.

In the relevant literature, it is held that the head D in the structure of the CS (dominating PossP in (12)) must be empty for reasons of incompatibility between the determiner, be it definite or indefinite, and Genitive Case checking. This accounts for the ungrammaticality of (14):

- (14) *d-daar-u i-mudiir-i
 the-house-Nom the-headmaster-Gen

The thesis we defend here is that the complement of Poss can be a DP instead of an NP, in which case its head-movement is blocked for reasons of category saturation, an issue we turn to presently.

Notice that (12) seems appropriate in instances involving articleless NPs like in (13). Nevertheless, (12) does not accommodate SA data such as are exemplified in (15):^{12/13}

- (15) d-daar-u li-i-mudiir-i
 the-house-Nom to-the-headmaster-Gen

The semantic interpretation of (15) is identical to that of (13); that is, in either case *i-mudiir* is construed as being the possessor of *d-dar*, which implies that the thematic relations are identically expressed in both constructions, consequently in both cases *i-mudiir* might be held to originate in the same initial syntactic position.¹⁴ However, though, the surface realisation of the relevant constructions (13) and (15) is different in the sense that (13) can only be construed as an argument, whereas (15) is as a fully-fledged sentence. Such a structural discrepancy between these two structures is to be imputed to the difference in their respective Numerations, namely the

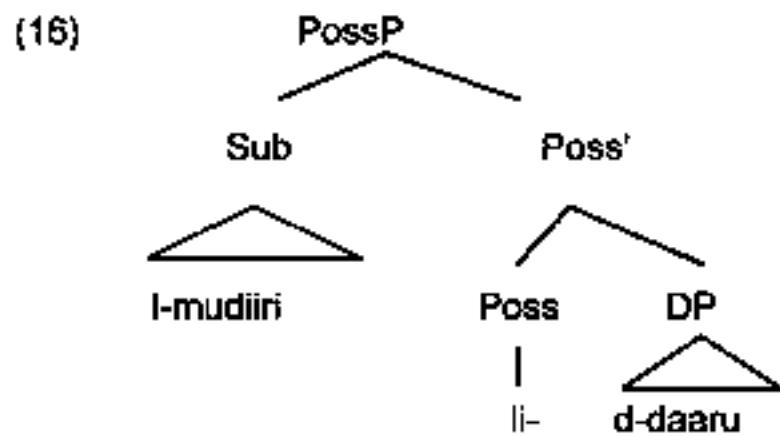
¹² In the relevant literature, (15) is referred to as Free State.

¹³ For Siloni (1994) the equivalent of *li-* in Hebrew is a dummy preposition which checks off the genitive Case feature of the possessor. Siloni was forced to take such a stand because his analysis does not make provision for Poss as a syntactic position.

¹⁴ See Baker's (1988) UTAH.

Numeration of (15) contains at least one element that the Numeration of (13) lacks (=*i*-); consequently the computational processes involved are also different (see below).

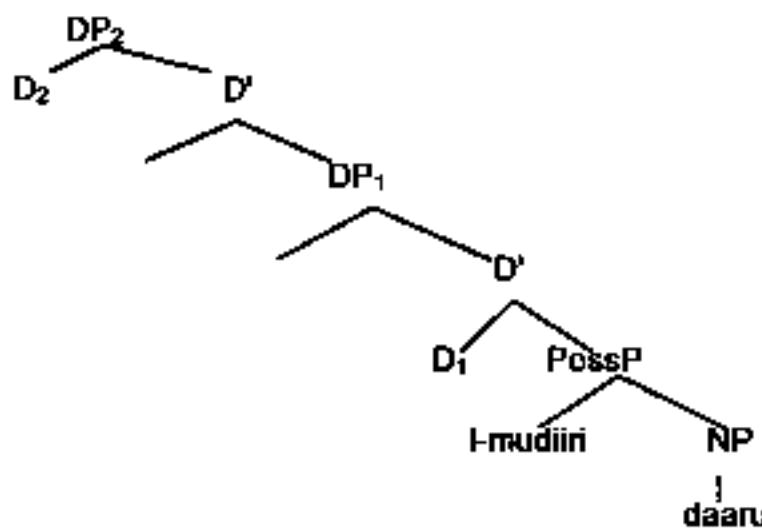
Nevertheless, from a thematic point of view the data in (13) and (15) seem to point to the conclusion that the complement of Poss can indeed be a DP. This conclusion is, in fact, motivated by the thematic considerations just invoked (see footnote (12)). Such being the case, the structure underlying (15) is represented in (16), the only difference being that in the Free State the complement is a DP, whereas in the CS the complement is an NP:



Notice that (16) supports the position that Poss is a syntactic head. Unlike Poss in (12), which is empty, Poss in (16) has phonological content, i.e., *ii*. Assuming this to be correct, the issue to be addressed is why it is that (12) and (16) derive two distinct surface structures, cf. (13) and (15). To be able to provide an account of this difference, let us consider the more articulated structures of (12) and (16) based on the split D hypothesis such as is suggested by Fassi Fehri (1996):¹⁵

¹⁵ For different accounts, see Szabolcsi (1994), Bittner and Hale (1996a), Borer (1996).

(17)



In (17) the head *N daaru* head-moves to *D₁*, and the possessor to Spec-*D₁*. The output is a spec-head relationship which triggers two operations, namely a) the inheritance by *N* of the [\pm Definite] value of the possessor,¹⁶ b) the checking of the Genitive-Case feature on the possessor. Subsequently, *N* moves on to *D₂* for a Case-checking reason. More specifically, *N* in *D₂* is essential so that the complex *DP* can be later subjected to attraction by an appropriate functional head (see note (5)).

It is worth noticing that the (in)definiteness feature inherited by *N* need not be checked later on (by a covert movement of the possessor to spec-*D₂*, as proposed by Fassi Fehri (1997)) on the grounds that [\pm Def] is an interpretable feature (see Chomsky (1995)).

Two points are in order concerning the structure in (17): a) for *N* to inherit the [\pm Def] feature of the possessor in the right configuration (*DP₁*), *N* must not be specified for this value so that overspecification of *N* or feature conflict may be avoided b) *N* is attracted by *D₁* for two obvious reasons, firstly, it checks off the *N*-feature of *D₁*, and secondly, it allows *D* to eliminate the

Genitive Case feature of the possessor in spec-D_i, N-raising to D_i, is thus analogous to V-movement to tense. Underlying this observation is the assumption that the articleless noun, like V, does have an uninterpretable feature which is meant to be eliminated prior to Spell Out. However, when adjunction of N to D has taken place, a DP is expected to raise to spec-D to check its N-feature, otherwise the resulting structure crashes. That this is so is evidenced by the ungrammaticality of (10), where D has failed to check off its N-feature as no possessor is available to this effect.

With this background in mind, let us see what happens in (16) above. Recall that in (16) the complement of Poss is a DP; that is it is a saturated category.¹⁷ Hence its movement to a head position (in our case the higher DP) is illicit.¹⁸ However, the relevant DP must have its Case-feature eliminated somewhere in the structure though it passes the requirements of

¹⁶ See Fassi Fehri (1993 and later work) for a detailed discussion of this point.

¹⁷ What we mean by a saturated category is when the head N moves to D, the consequence being that no constituent is allowed to move out of the relevant DP. This is analogous to situations where C is saturated either by V-movement to C or by the presence of a complementiser ?anna/?inna (=that) in C. Consider the contrast between (i.a) and (i.b) below:

- (i) a. janantu I-?awlaad-a yadrusuuna
 though(I) the-children-1Acc study(they)
 'literally, 'I thought the boys are studying'
 b. janantu ?anna I-?awlaad-a yadrusuuna
 though(I) that the-children-Acc study(they)
 'I thought that the students are studying'

The DP in (i.a) checks its Accusative-Case feature in Spec-Ago of the matrix clause (=the clause headed by janantu), the assumption being that yadrusuuna is either tenseless or its tense feature is checked by the pronominal agreement -uuna (see Akkal (1996)). In (i.b), movement of I-?awlaad-a out of the containing CP is thoroughly prohibited in view of C being morphologically realised as ?anna, whence the ungrammaticality of (i.c):

- (i) c. *janantu I-?awlaad-a ?anna yadrusuuna
 thought(I) the-children that are studying

¹⁸ See Akkal (1996).

FI on the conjecture that it is the complement of Poss (see (11)). A close look at the structure of the CS suggested above reveals that there is nowhere it can do so, given that the only position available within the CS is occupied by the possessor.¹⁹ The structure is saved only if there is an inflectional element which can attract it to its spec-position for a checking purpose. Indeed, this is exactly what we think happens in the derivation of (15), where the spec-position of tense is accessible as a landing site for *d-daaru* in (10) above. The assumption is that the DP (=CS) in (16) is the complement of the verb *kaan* (=be), whose inflectional domain contains a tense node (see note (6)). Supposing that this line of reasoning is on the right track, an account of the difference between (13) and (15) is thus straightforward.

Let us now see if the SA data does in fact lend support the account sketched thus far. In particular, the expectation is to find instances of CS with a possessor and a DP of which N is predicated, the assumption being that predication is not necessarily contingent on theta-role assignment.²⁰ The fact that predication can obtain between an N and a DP is illustrated by (18), where the DP *r-rajul* is assumed to originate in Spec-NP and is subsequently attracted to spec-tense of the verb *kaan* to check the N-feature of Tense (see note (6), see also Akkal (1997)):

- (18) [_{TNSP} r-rajul-u; Tns [VP V [DP D [NP [_t] mudhir-u-n]]]]]
 the-man-Nom headmaster-Nom-Indef
 'The man is a headmaster.'

¹⁹ A more detailed explanation is provided in Akkal (in preparation).

²⁰ In this connection see in particular Guéron and Hoekstra (1995), who regard predication as an inclusion relation, i.e., predication requires an inclusion operator (=Agr) and tense. See also Moro (1995), who claims that predication is not necessarily contingent on theta-role assignment.

Let us now consider (19):

- (19) *I-ğaabat-u qaṣr-u t-faqiir-i*
 the-forest palace the-poor
 'The forest is the poor man's palace'

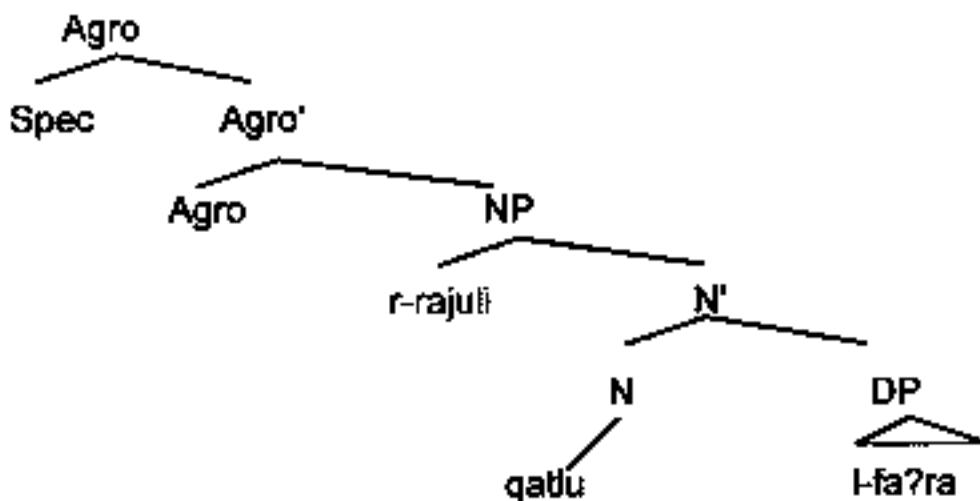
In this sentence *qaṣru* is predicated of *I-ğaabatu* and *I-faqiiri* is a sort of possessor. It is obvious that the same checking process that triggers movement of *r-rajulu* in (18) also applies in (19) to move *I-gabatu* to spec-tense.

3.2. the deverbal nominal

The situation seems quite different in clauses headed by a deverbal nominal. As pointed above, the event deverbal nominal has an argument structure similar to that of the verb from which it is derived. If this is so, it stands to reason that these two elements enter into identical structural relations with their arguments and are thus supposed to have similar underlying structures. Following Siloni (1994), we will propose (21) as a suitable structure underlying (20). Nevertheless, to structurally account for the facts exhibited by (20), it is perhaps necessary to provide for the fact that the deverbal noun has an N-feature which has to be appropriately checked off by *I-fa?r* in a Spec-Agro relation for the structure to converge:

- (20) *qatlu r-rajul-i I-fa?r-a*
 killing the-man-Gen the-mouse-Acc
 'The man's killing of the mouse'

(21)



Notice that if the deverbal noun has a thematic structure, then the assumption that there is a PossP in the configuration underlying its derivation is not tenable. However, our contention is that both the deverbal and the pure nominals have the same functional complex (a split DP) if only because they are N heads. If this true, it follows that *r-rajili* in (21) must raise to spec D₁ for the reasons stated above (see discussion of (17)). *qatlu* ends up in head DP₂ to satisfy the checking requirements of a relevant inflectional head in the manner sketched above for the pure nominal.

The assumption just made that the structure of the deverbal noun does not project a PossP has a far reaching consequence. Actually there are CS's in Arabic which are open to different interpretations, and the only way to disambiguate such contexts is by reference to the presence vs. absence of PossP, whence the correlation between semantic interpretation and structural configuration in this type of structure. Consider the CS in (22):

(22) ?aklu d-dajaaj-i

eating the-chickens-Gen

On one reading, *?aklu* is interpreted as a (event) deverbal noun and *d-dajaaji* either as an agent or as a patient. In the latter case, (22) is to be held as a passive structure meaning *the eating of the chicken*; in the former, it is

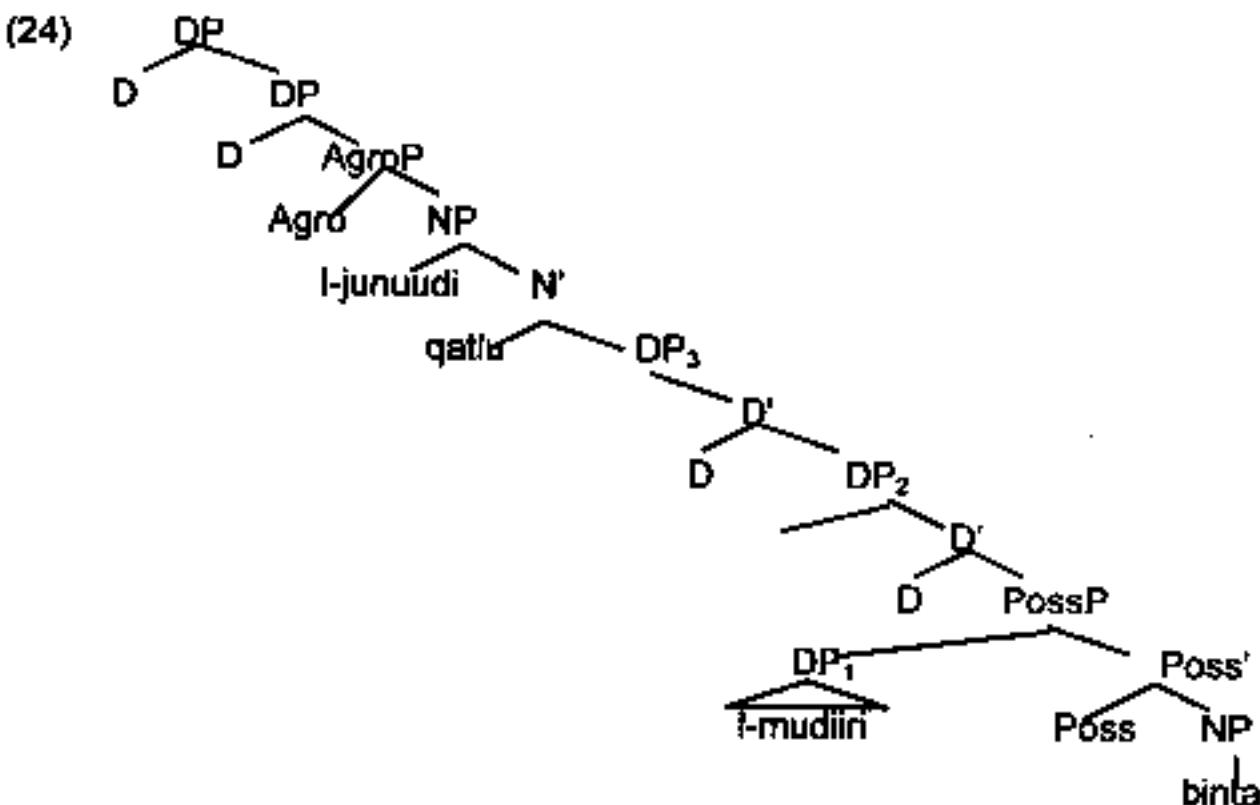
construed as an active structure meaning *(the way) the chickens eat*. Both sentences, however, derive from the structure in (21) on our account.

On yet a further reading, *?aklu* is interpreted as a result noun (see note (7)) and *d-dajaaji* as a possessor, i.e., *chicken's food*. Thus it can only be derived from (17).

However, the CS headed by the deverbal nominal can contain one or more embedded CS's headed by pure nouns:

- (23) qatiu I-junuud-i bint-a I-mudiir-i
 killing the-soldiers-Gen daughter-Acc the-headmaster-Gen
 'The soldiers' killing of the headmaster's daughter'

In line with the analysis outlined above, PossP does not project in the matrix DP, which is headed by a deverbal noun, though the embedded DP's do contain one each. At an earliest stage of the derivation, the structure of (23) is like in (24), abstracting away from unnecessary details:



Notice that *binta*, which heads the complement of *qatlu* (=DP₃), head-moves to DP₂. This movement allows the relevant D to attract *I-mudīri* so as to check off its N-feature. The head *binta* moves on to the head position of DP₃, which is now in a position to be attracted by Agro for checking purposes. Likewise *qatlu* undergoes movement to the D above it and *I-junuudi* merges with the same D to eliminate its N-feature. Thus the derivation converges because not only the uninterpretable features have all been checked off, but the interpretability constraint (11) has been satisfied as well.

To conclude, the main ideas defended in this study are that:

- (25) a. the pure nominal CS is headed by Poss rather than by N,
- b. the head of Poss is not always empty, but it may have phonological content,
- c. the complement of Poss can be a DP, in which case the output is a clause,
- d. the pure nominal can license a subject on the basis of predication, while Poss licenses a possessor,
- e. the deverbal CS is headed not by Poss but by the deverbal itself by virtue of its capacity of assigning theta-roles to its arguments,
- f. the structural difference between these two CS structures is correlated with a difference in their semantic interpretations,
- g. both the deverbal and the pure N in the CS are articleless, and as such they are amenable to attraction by the dominating D, which, otherwise, cannot check the Genitive Case feature of the possessor/subject.

References

- Akkal, A.: in preparation, The CS: A comparative study.
- Akkal, A.: 1996, Word Order and Related Issues in Standard Arabic: A Minimalist Approach, *Linguistic Research 1*, IERA, Rabat.
- Akkal, A.: 1997, Predication in the copular sentence in Moroccan Arabic, in A. Fassi Fehri ed., *Situated Languages, Technology, and Communication*, IERA Publications, Rabat.
- Baker, M. C.: 1988, *Incorporation. A theory of grammatical function changing*, Chicago, University of Chicago Press.
- Bittner, M. and K. Hale: 1996a, The Structural Determination of Case and Agreement, *Linguistic Inquiry 27*.
- Borer, H.: 1996, The Construct in Review, in J. Lecarme, J. Lowenstamm, and U. Shlonsky eds., *Studies in Afrasiatic Grammar*, Holland Academic Graphics, The Hague.
- Burzio, L.: 1981, *Intransitive Verbs and Italian Auxiliaries*. Ph.D dissertation, MIT, Cambridge.
- Chomsky, N.: 1995, *The Minimalist Program*, The MIT Press, Cambridge, Mass.
- Fassi Fehri, A.: 1991/1993, *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.
- Fassi Fehri, A.: 1997c, Arabic antisymmetrical adjectives, *Linguistic Research 2*, IERA, Rabat.
- Grimshaw, J.: 1990, *Argument Structure*, MIT Press, Cambridge, Mass.
- Guéron, J. And Hoekstra T.: 1995, The temporal interpretation of predication, *Syntax and Semantics 28*, Academic Press.
- Longobardi, P.: 1996, The Syntax of N-raising: a minimalist theory, ms., Uni. di Venezia.

Moro, A.: Small clauses with predicative nominals, *Syntax and Semantics* 28,
Academic Press.

Siloni, T.: 1994, *Noun Phrases and Nominalisations*, Thèse de doctorat,
Université de Genève.

Szabolcsi, A.: 1994, *The Noun Phrases, Syntax and Semantics* 27,
Academic Press.

Agreement in DP: evidence from Standard Arabic^{*}

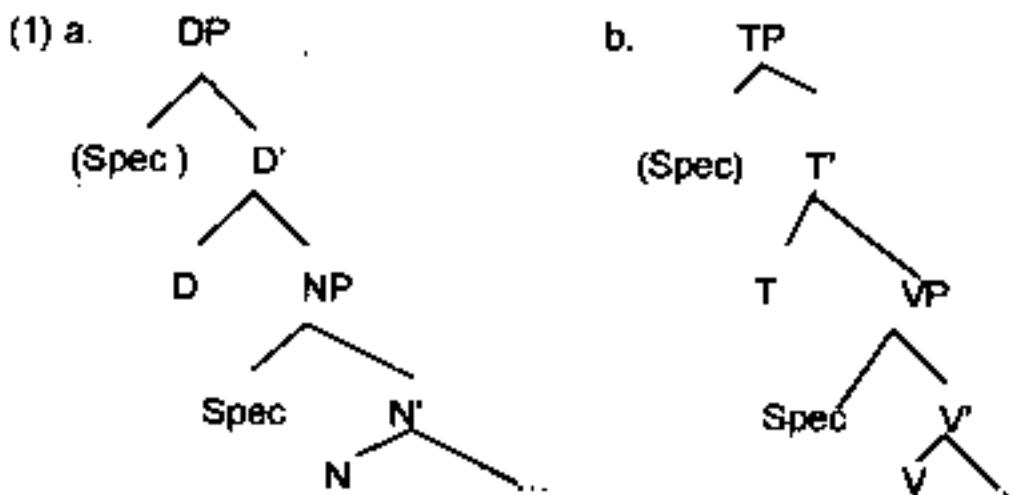
1. Introduction

This paper examines the behaviour of some Determiner phrases (DPs) in Standard Arabic (SA) within the minimalist framework, as proposed in Chomsky (1993). The focus will be on Construct States (CSs) from the perspective of agreement and Case checking. It will be argued that CSs in SA involve overt N-raising to D, due to the strong N-feature of this functional head. It will be also illustrated that genitive Case checking in SA takes place between D2 and the possessor in SpecDP1, assuming the split D hypothesis of Fassi Fehri (1997). When the possessor is a genitive clitic, its Case is satisfied via incorporation onto N under D; (ii) when the genitive argument is lexical, Case checking is satisfied by means of attraction to D2 (see (17) below). Another point that will be brought into light has to do with agreement that holds between the noun (N) heading the CS and the post-modifying adjective. It will be illustrated that the definite interpretation of the head is determined by the genitive argument in SpecDP1 while agreement and Case which appear on the adjective are transmitted from the head noun that shows up under D2. As a point of departure, let us examine briefly the structure of DPs.

* I would like to thank an anonymous reviewer for valuable comments on this paper.

2. The Structure of DPs

I assume that noun phrases which surface as CSs in SA have the minimal structure depicted in (1a), in comparison with the structure of clauses in (1b):



One step towards motivating the structure of DP in (1a) is to illustrate how verbal sentences in SA are derived. To this end, consider the examples in (2a-c):

- (2) a. fataha I-?awlaad-u I-baab-a (VSO)
 opened-3.m.s.g the-boys-nom the- door-acc
 'The boys opened the door.'
- b. *I- ?awlaad-u fataha I-baab-a
 the- boys- nom opened -3.m.s
- c. I- ?awlaad-u fatah-uu I-baab-a (Top-VSO)
 the- boys- nom opened -3.m.s the door-acc
 'The boys opened the door.'

The main observation to be made here is that SA does not allow free inversion. Rather, it is a 'pure' VSO language. Thus, in (2a), the verb is assumed to raise to T so as to check its strong V-features. The thematic subject, however, cannot be raised to Spec-T because the features of Agr (on the tensed verb) are weak in the absence of Number. Yet, if movement applies, it yields an ungrammatical sentence (cf. 2b), as predicted by the Procrustean principle, which favours LF-raising over overt movement. Therefore, the subject is required to remain in situ, while its nominative Case feature can be checked by T via attraction, i.e., T attracts the Case feature specified under the subject without movement of the latter (see Radford 1997 for English).

There is yet one possibility where the subject can be preposed to Spec-TP in simple clauses as in (2c). This option is legitimised when the displaced DP has a left-dislocated reading, in which case it must be obligatorily associated with a resumptive pronoun. The latter has the crucial function of checking the Case of T and licensing the fronted DP (see Akkai (1996) for details). The overall picture that emerges from this line of reasoning is summarised in (3), an inflectional parameter which is assumed to be at work in the derivation of VSO order in SA and similar languages (e.g. Irish):

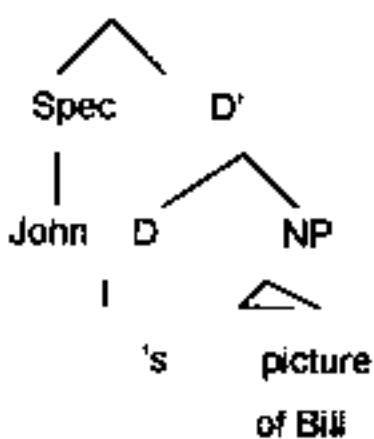
(3)	VSO (SA)	SVO (English)
V-features of T	strong	*weak
V-features of Agr	weak	*weak
N-feature of T	weak	strong
N-feature of Agr	weak	strong

Interestingly, the derivation of CSs in SA and DPs in English is strikingly parallel to that of clauses, as will be shown below. Meanwhile, it is worth

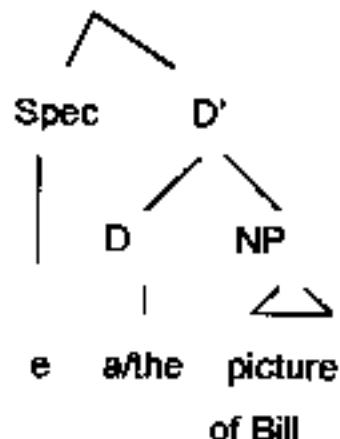
considering the structure of DP in (1a) with the aim of identifying the potential occupants of the head D position as well as its Spec.

In English, the Spec of DP may be filled by an argument such as 'John' in (4a), or it may be empty as in (4b). With regard to the head position, it could be occupied by a determiner (e.g. *the/a*) or the genitive clitic '*'s*' (cf. Abney 1987).

(4) a. DP



b. DP



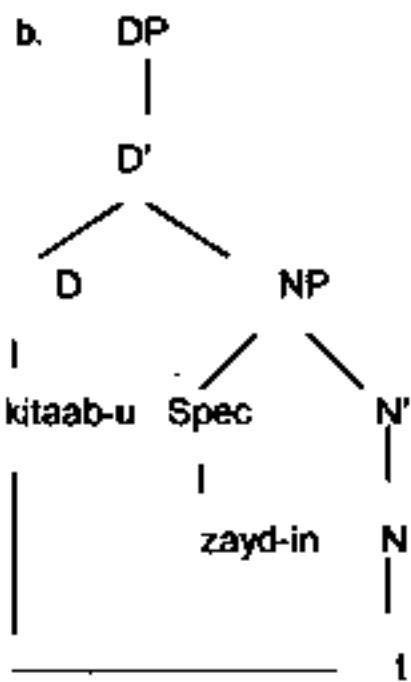
In SA, the situation is quite different with respect to the derivation of CSs.

By way of illustration, consider the example in (5a) with its representation in (5b):

(5) a) *kitaab-u zayd-in*

book-nom Zayd-gen

'Zayd's book'



The structure in (5b) indicates that the head N is raised from within the lexical projection NP to D, while the genitive argument remains in place. This operation yields a pure CS. The fact that the genitive DP need not be raised any further is supported by the process of nominalization, which requires NSO order in parallel with the order of constituents in verbal (i.e. VSO) sentences:

- (6) a. fatħu l-ʔawlaad-i l-baab-a
 opening the-boys-gen the-door-acc
 'The boys' opening of the door'
- b. *l-ʔawlaadi fatħu l-baab-a (SNO)

With this background information in mind, let us illustrate how the checking approach can account for the derivation of CSs, as instantiated by (5a-b).

2. CSs and feature checking

In SA, the head N overtly moves to D, which implies that the latter has a strong N- feature that must be checked prior to Spell Out. This operation is reminiscent of V-raising to T, which is motivated by the need to check its strong V-feature. Movement in both cases is imposed by the principle of Greed, which ensures that strong features in general must be checked (and erased) at PF.

Focusing the attention on N-raising to D in (6b), it is also motivated for morphological and Case reasons. More specifically, N-raising has the effect of lexicalising (the empty) D and making it visible for a potential Case checker that could be merged on its left, as in (7a-b):

- (7) a. qara?-tu [kitaab-a zayd-in]
read-1.sg book-acc Zayd- gen
'I read Zayd's book'
- b. ?adunnu ?anna [kitaab-a zayd-in] mufid-un
think-1.sg that book-acc Zayd- gen interesting
'I think that Zayd's book is interesting'

In these sentences, the noun heading the CS carries accusative Case, as determined by the selecting head (a transitive V/ ?anna 'that'). Had N-raising not taken place, the Case feature of these heads would remain unchecked, leading to ungrammaticality (cf. Akkal, 1995, 1996).

When the possessor is manifested as a clitic, Case-checking is satisfied via incorporation, as illustrated below:

- (8) a. kitaab-u-hu
 book-nom-his
 'his book'

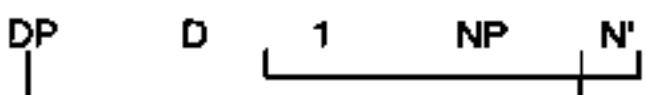
- b. [kitaabi -hu] [V t]
- | | | | | |
|-------|--|--------|--|--|
| DP D' | | NP [N] | | |
|-------|--|--------|--|--|

In (8b), the possessive clitic-*hu* is treated as a bare D head that originates in [Spec, NP] and then adjoins to the head N under D. This adjunction or incorporation may be viewed as an instance of head-head checking, which is required by the principle of Greed: the possessor argument, being a bound morpheme, must be attached to N before Spell Out so as to be morphologically supported and satisfy the feature of genitive Case. This amounts to saying that genitive Case in SA applies in overt syntax, though in two different ways, namely: attraction of the relevant feature to the head D or incorporation of the genitive clitic to the same head, depending on whether the possessor element is lexical or pronominal.

However, movement of the genitive argument to SpecDP is disallowed because the Agr-feature features of D are weak (see (11) below). This restriction is predicted by the Procrastinate principle (cf. (9)). One way to rescue the structure is to make use of a resumptive pronoun. This last resort strategy, which follows from the opacity of DPs with respect to movement, has the effect of checking the Case of the head under D and licensing the fronted DP in much the same way that a resumptive pronoun does in the process of left-dislocation (cf. Akkal 1996, Makhoul 1998):

- (9) a. zayd-un kitab-u-hu (mufidun)
 zayd-nom book-nom- his (interesting)

- b. [zayd-un] [kitabu - hu] [Spec *t_i* | *t_i*]]



2

Under this conception, it could be argued that raising of the genitive argument to [Spec, DP] in (9b) is motivated for reasons of 'focus'. This operation is assumed to take place at PF. By contrast, in English, the same operation of DP-raising is Case-driven. This is illustrated by (10a) with its respective derivation in (10c).

- (10). a. John's book
 b. *book John
 c. [John [AgrG 's] [Spec *t_i* [book]]]



The contrast in grammaticality between (10a) and (10b) indicates that English does not allow N-raising to D, which entails that the N-feature of D is weak in this language. However, DP-raising to [Spec, D] is obligatory, as can be seen in (10c). This overt movement is motivated by the need to check the strong Agr feature of D, in compliance with the principle of Greed. The end result is that the displaced genitive DP has its Case feature checked under Spec-head relation with AgrG under D, which is spelled out as a genitive clitic 's. This parametric difference between SA and English, which derives from the strength/ weakness of D features, may be captured by means of the inflectional parameter stated in (11):

(11)	SA	English
a. N-feature of D	strong	weak
b. Agr-feature of D	weak	strong

the parameter in (11) indicates that SA and English are maximally opposed with respect to features of D. This opposition can be translated in the following terms: ACS is a typical property of languages which have a strong N-feature of D that triggers N-raising before Spell Out applies. This option is not available in English-type languages, due to the weak N-feature of D. Another cross-linguistic variation displayed in (11b) is that genitive arguments in SA cannot surface in prenominal position, because the Agr feature of D is weak while the reverse situation holds in English (cf. (10a -b)). Equipped with this information, let us examine the behaviour of CSs states when they are modified, with the specific aim of determining the source of definiteness and agreement in this phrasal domain.

3. Modified CSs

Recent literature on the DP hypothesis has shown that the head noun in CSs inherits its definite feature from the genitive argument. The aim of this section is to examine the extent to which this observation is valid. The relevant data to illustrate this point is given in (12)-(13):

- (12) a. sayaraat-u l-mudiir-i l-hadidat-u
 car-nom the-director-gen the -new-f-nom
 'The director's new car'
- b. *sayaarat-u l-mudiir-i jadiidat-u-n (CS)
 car-nom the-director-gen new-f-nom-indef

The first observation to be made here is that the CSs under consideration are post-modified by an attributive adjective. The latter encodes the features of (in)definiteness, number, gender and Case in agreement with the head noun and not the genitive DP. Thus, the contrast in grammaticality between the (a) and (b) sentences in (12) and (13) is attributed to a mismatch in the feature of definiteness between the head noun and the modifying adjective. As observed by Ritter (1991) for Hebrew and Fassi Fehri (1993, 1997) for SA, the definiteness of a head in CS nominals is determined by or inherited from the genitive argument, though it is indicated in the morphology of the attributive adjective. The same fact obtains in multiply embedded CSs as in (14):

- (14) sayyaaret-u zawjat-i mudir-i Šankat-i n-naql-i
 car-nom wife-gen director-gen company-gen the-transport-gen

In this example, all the nouns have a definite interpretation because the most embedded genitive argument (which is underlined) is definite. Noting this fact, let us shift the attention back to the cases in (12 a-b) and see how definiteness is manifested there. In (12a), the head noun has a definite reading. This is understood from the inflection of the adjective. The result is thus a well-formed structure. By contrast, in (12b), the absence of the definiteness feature on the adjective implies that the head N is indefinite in its interpretation; yet the derivation is ungrammatical, contrary to what is

expected. It is this disagreement in the feature of definiteness which gives rise to an ill-formed derivation. The same reasoning extends to the cases in (13a-b), where the relevant agreement feature involved is indefiniteness.

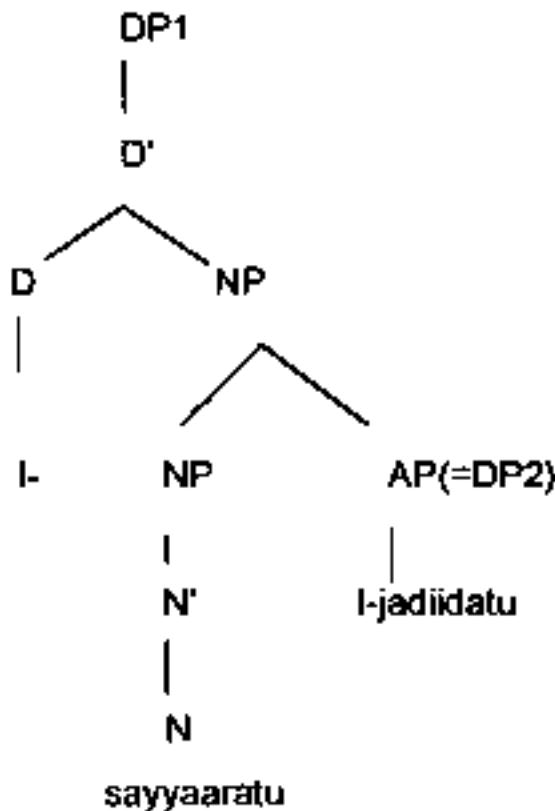
But what arguments can be provided to trace back the source of (in) definiteness in modified CSs? To answer this question, let us examine carefully the example (12), repeated below as (15):

- (15) sayyaarat-u i-mudiir-i i-jadidat-u
 car-nom the -director-gen the -new-f-nom
 'the director's new car'

As can be observed from (15), the attributive adjective agrees with the head noun in gender, number and Case. It also agrees with it in definiteness, though this feature is not overtly expressed on the head N.

The fact that the genitive DP is not involved in agreement is obvious, since it is not the target of modification. Thus, before forming the CS in (15), the head noun and the adjective are assumed to have the structure in (16), where D, heading a definite DP, selects a definite Adjective phrase(AP) not only for reasons of agreement but also to close off the category DP2 (=AP) and avoid a predicative reading (cf.Carnie1993, Akkal 1997).

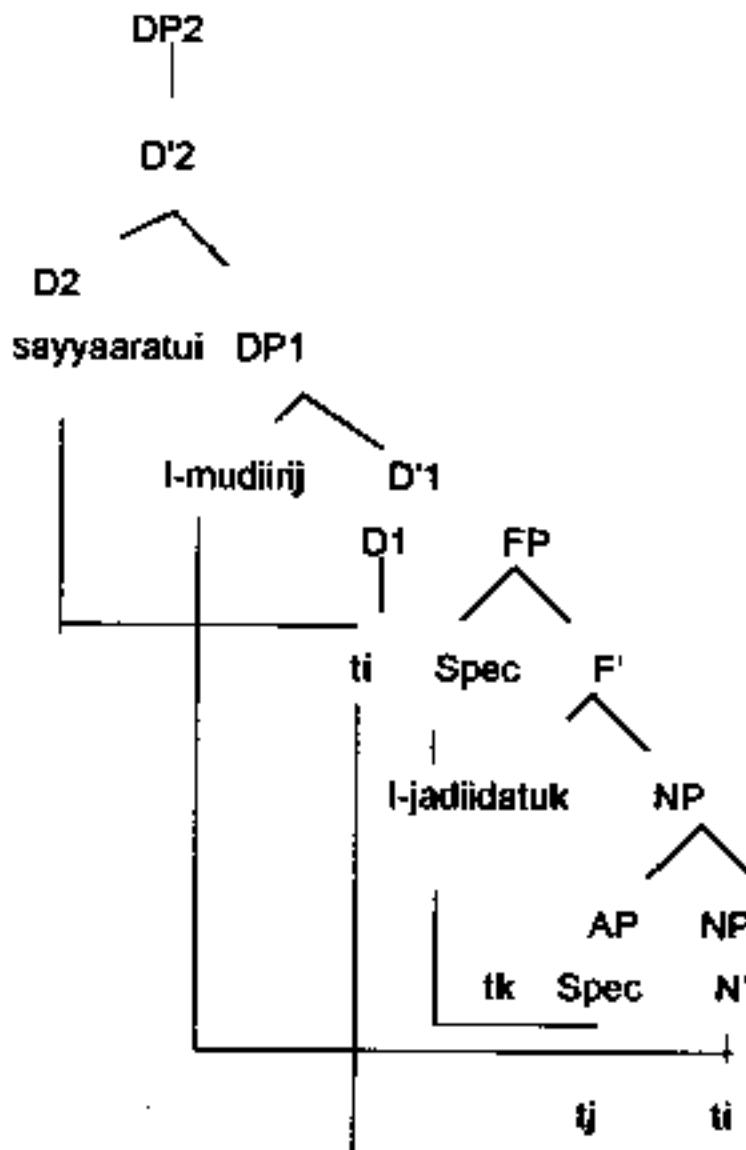
(16)



This representation illustrates the first step in the derivation of the modified CS in (15). Before showing how agreement is established in this structure, a few remarks about the status and position of the adjective in (16) are in order. Firstly, the determiner and the adjective constitute a noun phrase by themselves. Secondly, attributive adjectives express a presupposition and seem to have no subject (see Deejing 1993:122). Thirdly, given that adjectives are characterised by the feature [+N], they must have Case through inheritance from the modified N. the Case feature may be visible (i.e. morphologically realised) as in languages with overt Case morphology (e.g. SA) or abstract as in English-type languages.

Let us now take a closer look at how agreement is manifested in CSs like (16)=(17):

(17)



This configuration is adapted from Fassi Fehri (1997) and rests on the crucial assumption

that the functional head *D* in SA could be split in two segments for the following reasons: the higher *D*₂ has a strong Case feature, which must be checked off overtly via attraction of the head noun to it. The lower *D*₁ is specified for Definiteness. This feature is satisfied via attraction of the possessor to its Spec (*ibid.*). Worthy of notice here is that the genitive DP may not move further to the Spec of DP₂ in overt syntax because the Agr

features of D are Weak (see (11)). This implies that agreement checking in CSs can take place only at LF. This is regulated by the Procrastinate principle. It may also be noted the post-modifying AdjP in (16) is initially positioned in SpecAP, which is left-adjoined to the lexical projection NP. It behaves like an argument because it is definite and bears agreement and Case features. The latter two features are inherited from the modified N, which ends up under D2 for Case reasons, as mentioned above. The feature of Definiteness, however, is determined by O1, which attracts AP (=DP) to [Spec, FP]. This fact supports the observation made by Fassi Fehri (1997) that a strong D can attract multiple specifiers.

4. Conclusion

To conclude, the aim of this paper has been to show that Chomsky's (1993) Checking theory is powerful enough to explain why CSs are available in SA. This is due to the strong N-feature of D. It has also been shown that movement of the genitive argument to [Spec, D1] is triggered by the need to check the definiteness feature of D1 in Spec-head relation. Yet, the same argument lands in the Spec of DP1. It cannot surface in the Spec of the higher DP2, since the Agr features of the head D2 are weak. Regarding the features of the attributive adjective, they are assumed to be satisfied in two different ways: the Case and agreement features are transmitted from the fronted noun that it modifies, while the Definiteness feature is satisfied via attraction of AP to the Spec of FP by D1, along the lines suggested in Fassi Fehri (1997).

References

- Abney, S.: 1987, *The English Noun Phrase in its Sentential Aspect*. Doctoral Diss., MIT.
- Akkal, A.: 1996, Word Order or Related Issues in Standard Arabic: A Minimalist Approach. *Linguistic Research*, 1.1, pp 1-30, IERA, Rabat.
- Akkal, A.: 1997, Predication in the Copular Sentence in Moroccan Arabic. In Fassi Fehri, (ed.), *Situated Languages, Technology and Communication*, IERA, Rabat.
- Carrie, A.: 1993, Nominal Predicates and Absolutive Case in Irish. In C. Phillips (ed.), *Papers on Case and Agreement*. MIT WPL, vol. 19: 89-129.
- Chomsky, N.: 1993, A Minimalist Approach for Linguistic Theory. In S.T. Keyser & K. Hale (eds.), *The view from Building 20*, Cambridge, Mass.
- Delsing, L.O.: 1993, On Attributive Adjectives in Scandinavian and Other Languages. *Studia Linguistica*, 47. 2, pp. 105-125.
- Fassi Fehri, A.: 1993, *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*. Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.
- Fassi Fehri, A.: 1997, Arabic antisymmetrical adjectives and possessive structures. *Linguistic Research*, 2.2, pp. 1-51, IERA, Rabat.
- Longobardi, G.: 1994, N-movement and the syntax of Genitive: A Minimalist Interpretation, Ms, Venizia.
- Makhoukh, A.: 1998, *Agreement Phenomena in Standard Arabic: A Minimalist Approach*. Doctorat d'Etat Thesis, Faculty of Letters, Meknès.
- Radford, A.: 1997, *Syntactic Theory and the Structure of English*. Cambridge: CUP.
- Ritter, E.: 1991, Two Functional Categories in Noun Phrases: Evidence from Modern Hebrew. In S. Rothstein (ed.), *Syntax and Semantics*, Vol. 25. Academic Press.

دراسات حالية



بعض العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية

تعنى الملاحظات الآتية بعض العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية التخصيصية أو الإفرادية، على اعتبار أن الإضافة نوعان:

- إضافة تخصيصية أو إفرادية نحو:

(1) دار الرجل

حيث المضاف إليه حد (determiner) لاسم الرأس، وحيث يحيل المركب كله على كيان مخصوص خارج طبقة الكيانات التي يحيل عليها الاسم الرأس. أي أن المقصود بـ (1) دار الرجل لا قصره أو ضيقه... الخ.

- وإضافة تصفيفية أو وصفية، نحو:

(2) دار رجل

حيث المضاف إليه بعثة نعت (modifier) لاسم الرأس، وحيث يحيل المركب كله على طبقة فرعية معينة داخل الطبقة التي يحيل عليها الاسم الرأس. أي أن المقصود بـ (2) دار رجل لا امرأة أو طفل أو ثقة... الخ.¹

¹ فنون الأدباء حصلت بين بحث الإضافة التخصيصية وبنيات الأسماء المركبة (compound nouns).

د. في دلالة المتضادين

ما دامت البنية الإضافية قائمة على تضاد اثنين، فإن دلالتها تتجزأ عن التأليف المشترك بينهما؛ ومن ثمّة ضرورة النظر في خصائصهما الدلالية. وقد انعكست بعض الأعمال في تحديد إمكانات التضاد من حيث يقوم على اعتبارات عامة تفتقر إلى الدقة ولا تعكس في أحسن الأحوال، سوى بعض الميول التي يديها المتكلم نحو بنيات إضافية معينة دون أخرى. ومن ذلك "قيد الحيوية" (animacy constraint) الذي يعود إلى دين (1987)، ومفاده أن السلمية التالية يمكن أن تلعب دوراً في تقيد تضاد الأسماء:^٢

(3) ضمير الشخص الأول < ضمير الشخص الثاني < ضمير الشخص الثالث < اسم العلم < الفاعل القرابة < الأسماء الإنسانية والحيوية < الأشياء المحسوسة < الأسماء المجردة.

والملاحظ أن هذه السلمية تعكس نزولاً في درجة الحيوية أو موضع الاستحقاق (topic-worthiness). فكلما كان المركب الاسني واقعاً على بعين السلمية كلما كان من الطبيعي أكثر أن يقع مضافاً إليه، وكلما كان واقعاً

^٢ انظر دين (1987)، ودوريو (1990) Durieux (1990)، ص. 12. وانظر تحليلاً وافياً لبراكيب الإضافة في النافس الفهري (1998).

على يسار السلمية كلما كان التركيب الإضافي أقل مقبولية أو أبعد عن اختيارات المتكلم. فتكون تراكيب مثل:

my car (٤)

John's car (٥)

أولى من تراكيب مثل:

Japanese industry's cars (٦)

لذلك يكون من الأولى التعبير عن هذا التركيب الأخير باستعمال المركب الحرفي: *of-phrase*، أي:

The cars of japanse industry (٧)

إلا أن الاعتبارات التي تقوم عليها "قيود" بهذه غير واضحة، كما أسلفنا، وغير مقيدة، وينبغي أن ينصب الاهتمام، كما سبق، على تحصيص أكفي لبنية الأسمين المتضاديين الدلالية ولكيفية تالفهمها لبناء دلالة المركب الإضافي.

إن من أهم مظاهر معنى الكلمة المعلومات المتعلقة بمعنطها الدلالي أو مقولتها الدلالية. فالفعل، نحو: "أحب" و"كره"، علاقة بين أفراد في العالم؛ والاسم، نحو "رجل"، ينتهي بمجموعة كل الأفراد في العالم الذين هم رجال، أو

أنه يعين منطقة داخل مجال معرفي (*cognitif domain*).³ ولما أن مثل هذه الفروق النمطية فروق عامة، تحتاج الدلالة المعجمية إلى إجراء المزيد من التمييزات التي تسفر عنمجموعات انتقائية فرعية أدق داخل عناصر الأنماط المذكورة.

من ذلك تمييز "كتاب" من "رجل" على أساس الحيوية (*animacy*)؛ أو تمييز المعدود (*count*)، مثل: "دار"، الذي يعين منطقة محدودة داخل مجال، من الكتلة (*mass*)، مثل: "سمن"، التي تعين منطقة غير محدودة داخل مجال؛⁴ أو تمييز الفرد (*individual*)، مثل: "رجل"، من الجماعة (*group*)، مثل: "لجنة".

ومن التمييزات الواردة أيضاً، تمييز طبقة الأسماء الحاملية (*predicative*) من طبقة الأسماء العلاقية (*relational*). فالأولى، نحو: "رجل" و"ماء"، عندما تستعمل مركبات اسمية تامة، تستقل بإحالتها، أي أنها تكتفى بذاتها في الإحالة على شيء موجود في العالم الخارجي؛ بينما الثانية، نحو: "أخ" و"أب"، تعتبر تابعة، في كيفية إحالتها، لكيان إ kali آخر، أي أنها تحيل على أفراد يقيّمون علاقة مخصوصة بفرد آخر على الأقل.⁵ ففي مثل هذه الحالات يتطلب رأس

³ انظر بوسنوفسكي (1995)، ص. 8. وانظر لشككير (1991)، ص. 110.

⁴ انظر لشككير (1991)، ص. 117-118.

⁵ انظر بوسنوفسكي (1995)، ص. 17-18.

المركب الإضافي، مباشرة، كيانا آخر بالنظر إليه تقوم العلاقة. ومن العلاقات التي تبرز فيها أهمية مثل هذه الرؤوس الاسمية العلاقة علاقات الإضافة الدالة على القرابة. فرأس مثل: "أب" يتطلب مباشرة كيانا آخر بالنظر إليه تقوم علاقة: "هو أب ص"؛ أي أن "أب" يتطلب، لاستكمال إحالته، ابنًا أو بنتًا في نحو:

(7) أب زيد

(8) أب هند

ويصدق مثل هذا أيضًا في نحو (9) وغيرها من علاقات القرابة:

(9) حال عمرو

و كذلك علاقات الجزء بالكل حيث يحمل الاسم الرأس على جزء من الكل الذي تربطه به علاقة عضوية، في نحو:

(10) أ) يد الرجل

ب) رجل الطفل

ومثل ذلك علاقات الشيء بمصدره (أو أصله)، حيث يتطلب الرأس مباشرةً كياناً يخوب على مصدره (أو أصله)، نحو:^٦

(١) رأي زيد
 (ب) صوت هند

إذا كانت الرؤوس العلاقية، بالمعنى المذكور، تلعب الدور البارز في تحديد دلالة المركبات الإضافية التي ترأسها فتفلص بذلك إمكانات التأويل، فإن هذه الإمكانيات يمكن أن تتعدد في حالة المركبات الإضافية التي ترأسها رؤوس حملية أو "متعددة العلاقة"، أي رؤوس لا تتطلب مباشرةً علاقة مخصوصة، وإنما يمكن أن تدخل في عدد من العلاقات بكائنات أخرى. ويسعد أن تعدد مجال التأويل، في هذه الحالة، مرتبط، كما أسلفنا، بتفحص أوسع للبنية الدلالية للاسم الرأس، وذلك بناءً على أن التأويل ينبع عن خصائص هذه البنية في علاقتها ببنية الاسم المضاف إليه.

وتدقيقاً لما أشرنا إليه بقصد هذه الخصائص نعتبر، تبعاً لبوستويفسكي (1995)، أن من أهم مكونات بنية الأسماء (والوحدات المعجمية عموماً) ما يلي:

^٦ انظر دوبرو (1990)، ص. ١٥-١٦

- الخاصية الصورية؛ أي "هوية" الشيء، أو ما يميزه داخل مجال أوسع، وما يستتبع ذلك من محددات تتعلق بالحجم والاتجاه والبعد والنون والوضع؛
 - الخاصية التكوينية، أي علاقة الشيء بمكوناته أو أحرازه الذاتية؛
 - الخاصية الغائية، أي الغاية من الشيء ووظيفته التي يستعمل من أجلها؛
 - الخاصية المنفذية، أي العوامل المتدخلة في إيجاد الشيء أو أصله ومصدره وما يستتبع ذلك من محددات تتعلق بمنتجه وبكونه منتجًا أو نوعًا طبيعيا.
- فتعتبر هذه الخصائص ثباتية مجموعة من القيد الدلالية التي تفهم عن طريقها الكلمة عندما تدمع في اللغة.⁷

ورغم أن بوستوفسكي (1995) لا يتطرق للبنيات الإضافية، يمكننا أن نتعجب أن هذه الخصائص تلعب كذلك دوراً أساسياً في تحديد إضافة اسم إلى اسم آخر وفي تأويل المركب الإضافي. فنفترض أن خصائص الاسم الرأس الصورية أو التكوينية أو الغائية أو المنفذية تحدد خط الاسم الذي يضاف إليه، أو أن المضاف إليه يحقق إمكانات التي تسمح لها بنية خصائص الاسم الرأس.

لنتظر في البنيات التالية:

⁷ انظر بوستوفسكي (1995)، ص. 85-86.

- (12) كتاب الفلسفة
 - (13) كتاب زيد
 - (14) كتاب الشمانية أحزاء

إن ما تشتراك فيه هذه البنيات المختلفة أنها تملك نفس الرأس وأنها تحقق تبعاً لذلك، إمكانات يمكن استباقطها من بنية خصائص هذا الرأس؛ أي أن المضاف إليه في كل بنية يحمل على عاصبة من خصائص المضاف.

فالمضاف إليه في (12) يحيل على خاصية الرأس الصورية باعتباره "معلومات"، ذلك أن "الكتاب" من الأسماء ذات الأنماط المركبة التي لها أكثر من إ حالات واحدة، فيحيل، عبر خاصيته الصورية، على شيء فيزيائي أو على المعلومات التي يحملها هذا الشيء الفيزيائي، وتحقق (12) هذا الإمكان الأخير الذي يحدد نوع المعلومات التي يحملها "الكتاب".

وبالإضافة إلى الإحالة على خاصية الرأس الصورية باعتباره شيئاً غير يائياً يحمل معلومات، فإن المضاف إليه في (١٣) يجعل كذلك إما على خاصية الرأس الغائية، باعتبار "زيد" مستعملاً (قارئاً) للكتاب، وإما على خاصيته التنفيذية باعتبار "زيد" كاتباً (مؤلفاً) للكتاب.

أما في (14)، فيحيل المضاف إليه على خاصية الرأس التكوينية باعتباره مكونا من ثنائية أجزاء.

فيتبين من هذا أن تأويل المركبات الإضافية، في البنيات المذكورة، ينبع عن التأليف المشترك بين بنية خصائص الرأس ونط المضاف إليه الذي يستوجب للأحدى هذه الخصائص.

إن "الكتاب"، باعتباره اسماء مفردا، نط دلالي يقوم على بنية من الخصائص المتساوية، ولكن تركيبه مع اسم آخر في مركب إضافي يفرض تأويله في اتجاه معين باعتبار إحدى خصائص البنية وتبعا لنط المضاف إليه. "فالفلسفة" معلومات تفرض تأويل (12) على شيء فизيائي يحمل معلومات من نوع معين تبعا للخاصة الصورية؛ و"زيد" إنسان يفرض تأويل (13) على شيء فيزياطي يحمل معلومات، تبعا للخاصة الصورية، ويستعمله "زيد" لغاية القراءة، تبعا للخاصة الغائية، أو يوأله "زيد" تبعا للخاصة المنفذية. وواضح أن ما يسمى بتأويل (13) بالإحالة على الخاصية الغائية أو المنفذية أن المضاف إليه من نط "إنسان" يمكنه أن يقرأ أو يوأله. ويبدو أن تأويل الملكية في (13) مشتق من الخاصية الغائية، إذ لا تخلق إلا الأشياء التي لها قيمة معينة لأننا نستعملها لغاية مخصوصة. فمفهوم الملكية مفهوم مركب لا يقوم بدون عناصر تكونه منها، خاصة، مفهوم مراقبة الشيء والحق في استعماله، أي أنه مفهوم مشتق وليس

أولياً.⁸ وهناك بنيات لا يظهر فيها من هذه العناصر سوى الحق في الاستعمال مثل:

(15) أ) مكتب الرئيس

ب) سيارة الرئيس

أي "المكتب" أو "السيارة" الموضوعان رهن إشارة الرئيس أو لاستعماله مل adam رئيسا. فيدل الاسم الرئيس على شيء يستعمله المضاف إليه عوض أن يكون في ملكه؛ وهذا، إجمالاً، ما يسميه قدماء اللغويين العرب "الاختصاص" في نحو: "منبر الخطيب"، حيث لا يعنك الخطيب المنبر ولكنه موضوع له.

ويمكننا، تبعاً لديرييو (Durieu) (1990)، أن نسمي العلاقات التي تدل عليها البنيات (7-15) علاقات ساكنة في مقابل العلاقات غير الساكنة التي تدل عليها البنيات التي يكون رأسها اسم فعلياً، مثل المصدر أو اسم الفاعل أو اسم المفعول. ومن العلاقات الساكنة التي تضاف إلى البنيات السابقة علاقة المعلقة، نحو:

(16) حضور القاعة

حيث يدل الاسم المضاف إليه على محل.

⁸ انظر جاك دروف (1992)، ص. 78-80.

أما العلاقات غير الساكنة فتبيّن، بين الرأس وما يضاف إليه، على نفس ما تبيّن عليه العلاقة بين الفعل (أو المحمول) وموضوعاته، نحو (١٧) للمنفذ وللمعنى وللضجية تبعاً:

(١٧) أ) غلاء هند

ب) حزن زيد

ج) تدمير المدينة

ومن هذه الرؤوس غير الساكنة رؤوس ذات أحاط دلالية مركبة يمكنها من التعدد الدلالي. مثال ذلك الرأس "بناء" في مركب إضافي نحو:

(١٨) بناء الدار

التي يمكن أن تخيل على النمط بأئمه، كما في (١٩أ)، أو على السبورة (أي على فعل البناء)، كما في (١٩ب)، أو على الحالة (أي على نتيجة السبورة)، كما في (١٩ج):

(١٩) أ) تم بناء الدار في ثلاثة أشهر

ب) كان بناء الدار متعباً وصعباً

ج) يوجد بناء الدار في الشارع الآخر

فمن مظاهر الدلالة الملازمة للأسماء قدرها على إسقاط أي معنى من معانيها في سياقات تركيبية ودلالية مختلفة تتعبر تعبيرات منطقية عن مظاهر نفس النمط المركب أو الميتا-مدخل (*meta-entry*), كما يسميه بوستويفسكي (1995)، الذي يسمى أيضاً قدرة الوحدة المعجمية على ضم معان متعددة: أثودجا تصوريًا معجمياً.^٩

وإجمالاً، فإن النظر في البنية الدلالية للرأس وللامضاف إليه، يمكن أن يسمح بتفصيل أنماط العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية بشكل أوسع وأدق مما يوجد في أغلب الأنجاء، ومنها التقليدية، التي لم تقف بما فيه الكفاية عند بنيات الرؤوس وما يضاف إليها.

٢. في العلاقات بين معان الإضافة

مثلاً لم تكتم الأنجاء التقليدية بالبنيات الدلالية للأسماء المتضافية، لم تكتم العلاقات التصورية (أو المعرفية) الممكن قيامها بين مختلف معان الإضافة. فأوردت هذه المعان، في صورة ناقصة (تعمل أحياناً في معان اللام ومن وفي)، وفي شكل لوابع لا يربط بين عناصرها رابط. أي أن بنية الإضافة عموماً

^٩ انظر بوستويفسكي (1995)، ص. ٩١-٩٤ و (1998) ص. ٣٠٠-٢٩٦.

باعتبارها نوعاً من "المشترك اللغظي"، وليس باعتبارها مجموعة من المعانى البنية أو المترادفة على أساس معين.

إن المعانى التي تدلّ عليها البنيات الإضافية تقوم في أغلب اللغات (إن لم يكن في كل اللغات) على نفس الجهاز الصورى (ما فيه إعراب الحسر)؛ ولا يمكن لمعالجة قائمة على المشترك اللغظي إلا أن تغير هذا من قبيل الاعبهاط أو الصدفة. في حين أنها تحتاج إلى افتراض أقوى يذهب إلى غير هذا، أي إلى وجود علاقة ما بين معانى البنيات الإضافية تقوم على نوع من التعدد الدلائلي أو التمايزات التصورية (الجزئية)، وإلى أن هذا التعدد ليس اعبهاطياً بالصورة التي تؤدي بها المعالجات التقليدية.

كما أن مثل هذا الافتراض يمكن من عدم تزيل مختلف معانى الإضافة مترافقاً واحدة، كما هو الأمر في معالجة "المشترك اللغظي"؛ ويسمح بتبيين إمكان وجود درجات من التعالقات النمطية التموذجية (degrees of prototypicality) بين مختلف المعانى، وتغيير بعض المعانى المركبة من أخرى مشتقة أو غير مركبة.

ويمكن مثل هذا الافتراض أيضاً من تفسير كون هذه المجموعة من المعانى المخصوصة، دون غيرها، يعبر عنها بنفس البنية الصورية؛ وذلك بتبيان الرابط

(الاستعاري أو التصوري الجزئي) الذي يربط هذه المعاني بعضها، ويربطها بنمط خودجي.

وستفترض أن معنى الملكية يشكل المعنى النمطي النموذجي للحر في الإضافة.¹⁰ وهذه بعض الاستعارات أو التماثيلات التصورية الجزرية التي تربط "أفيما" بين بعض معانٍ الإضافة.¹¹

١.٢. من الملوك إلى الحزء

تبين الجمل التالية أننا نتصور الأجزاء باعتبارها من كيات:

(20) أ) أعطيه بدها للزواج

ب) لا يملك هذا الكرسي متکاً

I can lend you a hand with this (✓)

فيكون معنى التبعيض في نحو (21) توسعًا استعاريًا لمعنى الملكية في نحو (22)،
بناءً على الاستعارة: الأجزاء ملكيات:

^{١٣} مع اعتراف ما أشرنا إليه في الفقرة الأولى بحد ذاتها المفهوم، وانظر عصوص مفهوم البسط التمذجي شيكير (1991) مثلًا.

¹¹ سنتلهم فيما يلي نيكغوريدو (1989)، و دميريو (1990)، و بخير نيكغوريدو (1989) بين روابط استعارية تعمل في اتحاد "عمودي" ، فترتبط أمثلة ملموسة بأمثلة مجردة لنفس المعنى، و روابط استعارية تعمل في اتحاد "أفقي" فترتبط معنى معينا بالمعنى المعمودجي أو يعني آخر من يربط به.

(أ) يد زيد

ب) رجل الطاولة

(22) دراجة عمرو

٢.٢. من الكل إلى الأصل (أو المصدر)

من مؤشرات العلاقة بين معنى التبعيض في نحو (23) ومعنى المصدر (أو الأصل) في نحو (24):

(23) غصن الشجرة

(24) ماء العين

أنا نستخدم نفس الحرف الدال على معنى الأصل (أو المصدر) للدلالة على معنى الكل، كما في نحو:

(25) أ) هذا الماء من العين

ب) هذا رأي من المعارضة

(26) هذا غصن من تلك الشجرة

فيتم الربط بين المعين عن طريق الاستعارة: الكل أصل (أو مصدر).

٣.٢. من أصل الحدث (أو مصدره) إلى سببه

تبين استعارات مثل (٢٧) أن أسباب الأحداث تتصور باعتبارها أصولاً (أو مصادر) بحدة:

- (أ) إنه يعني من الوحدة
- (ب) من أين أتي سوء الفهم؟

فيكون معنى السبب في نحو (٢٨):

ألم الوحدة

توسعاً في معنى الأصل (أو المصدر) في نحو (٢٤) أعلاه، بناءً على رابط استعاري يفاده أن: الأسباب أصول (أو مصادر).

٤.٢. من المالك إلى المعانى

في استعارات مثل (٢٩) يتصور المعانى باعتباره مالكاً لمعاناته:

(٢٩) أ) لا يملك هذا الرجل شفقة ولا رحمة

ب) She doesn't have any feelings / admiration for any body

فيبدو أن هناك علاقة بين معنى المعانى في نحو (30):

(30) حزن زيد

ومعنى المالك في نحو (22) مثلا، بناء على رابط استعاراتي مفاده أن المعانى
مالك (المعانات).

٥.٢. من المالك إلى الضحية

يبدو أن وجود جمل مثل:

(31) أ) راه تتكلم على الحادثة دياں احمد خار المسبت

ب) نال زيد عقابا شديدا

ج) He got the disease by staying with the sick man

يشير إلى وجود علاقة بين معنى الضحية في نحو:

(32) حادثة زيد

ومعنى الملكية على أساس رابط استعاراتي مفاده أن ما يقع لنا يعتبر ملكا لنا.

6.2. من الأصل (أو المصدر) إلى المكون المادي

تبين الجمل التالية أن الحرف الدال على الأصل (أو المصدر) في نحو (33ج) يستعمل للإحالات على المكون المادي في نحو (33أ-ب):

- (33) أ) الفولاذ مصنوع من الحديد
- ب) هذا الخاتم من ذهب صاف
- ج) هذا الخمر من العنب

فيبدو أن معنى المكون المادي في نحو:

(34) خاتم الذهب

توسيع لمعنى الأصل (أو المصدر) في نحو:

(35) حمر العنب

بناء على الرابط الاستعاري: **المكونات المادية أصول (أو مصادر).**

7.2. من الجزء المكون إلى الخاصية المميزة

يظهر من جمل مثل:

(36) أ) ماهي الصفات المكونة لشخصيته؟

Let them see what you are made of

أن هناك علاقة بين معنى الجزء المكون في نحو:

(37) حديد السيارة

ومعنى الخاصية المميزة في نحو:

(38) قوة الشخصية

بناء على استعارة تصورية مفادها أن الخصائص (المميزة) أجزاء مكونة.

8.2. من المعلوم إلى القريب

يبدو أن هناك رابطاً بين علاقة الملكية وعلاقة القرابة في نحو (39):

(39) ابن هند

أساسه استعارة تصورية مفادها أن الأقارب ملكيات، وتدل عليها جمل نحو:

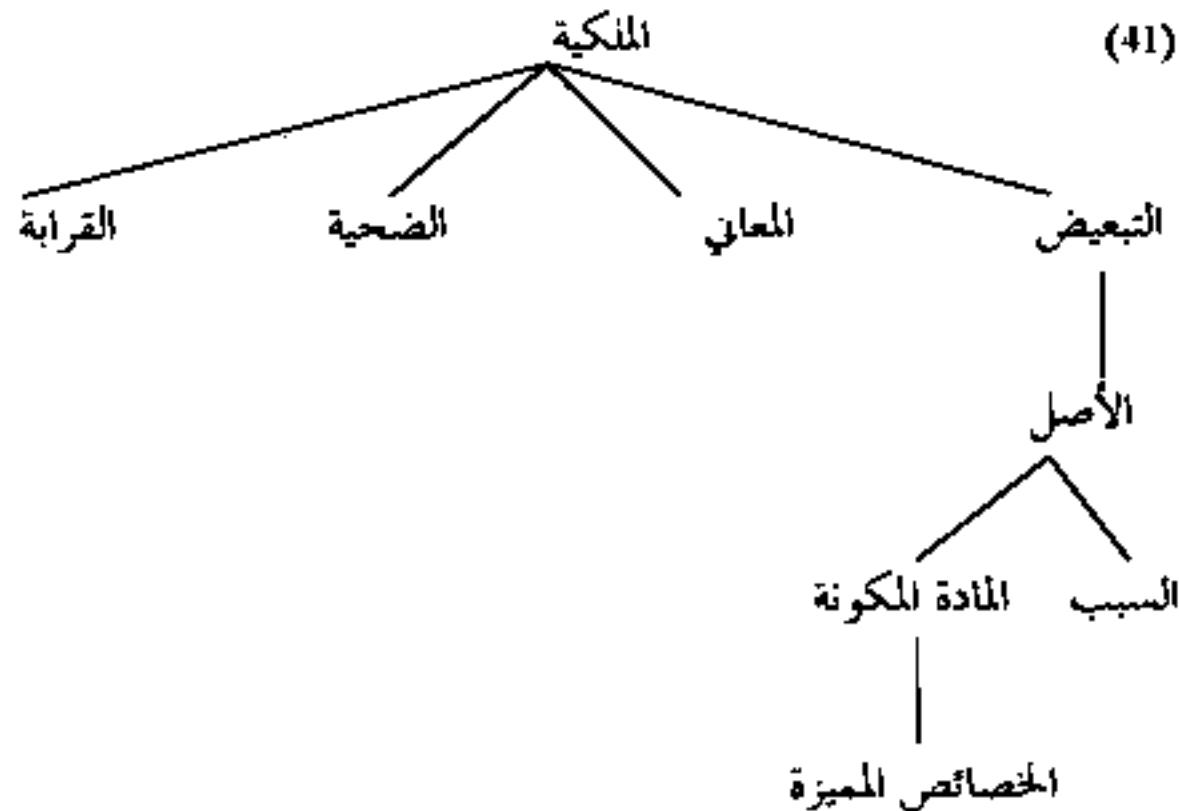
(40) وهب زيد ابنته لحرب التحرير

ب) لا يملك عمرو أحوالا

ج) She lost her children in the accident

ترتبط مثل هذه الاستعارات، إذن، مختلف معانٍ الجر في الإضافة ببعضها

وبالنطاق المودجي، والت نتيجة مقوله مبنية من المعانى تقوم على نمط نموذجى يسمح بعدد من التوسعات الاستعارية، ويمكن أن نعمل ذلك في الرسم التالي:



وما يظهر من خلال (41) أن المعانى ليست كلها مرتبطة مباشرة بالملنکية، لكنها كلها مبررة على أساس معنى الملنکية باعتبار أن الربط الاستعاري يتسم عبر أكثر من مرحلة واحدة.

3. خاتمة

بناء على أن دلالة البنية الإضافية تتجزأ عن التأليف المشترك بين الاسمين المتصابفين وتوجب النظر في خصائصهما الدلالية، أوردنا مجموعه من الخصائص المركزية منها الخصائص الصورية والتكمينية والغائية والمنفذية التي تعمل على تحديد نمط الاسم الذي يضاف إلى الرأس؛ فيكون تأويل المركب الإضافي قائما على ما يتحققه المضاف إليه من إمكانات تسمح بها بنية خصائص الاسم الرأس. وهو إجراء يمكن من التفصيل في آفاق العلاقات الدلالية في البنيات الإضافية بشكل أوسع وأدق مما يوجد في أغلب الأنظمة، ومنها التقليدية، التي لم تتفق بما فيه الكفاية عند بنيات الرؤوس وما يضاف إليها.

وفيما ينحصر العلاقات بين معانٍ إضافية، افترضنا وجود روابط استعارية (أو ثالثيات تصورية حزبية) تربط هذه المعانٍ بعضها من جهة، وترتبطها بنمط نموذجي أساسه معنى الملكية من جهة ثانية. وهو افتراض يخالف معاجلات أخرى أوردت معانٍ إضافية في شكل لوائح لا يربط بين عناصرها رابط.

مراجع

- Deane, P.: 1987, English possessives, Topicality and the Silverstein Hierarchy . *Proceedings of the Thirteenth Annual Meeting of the Berkely Linguistics Society* : General Session.
- Durieux, F.: 1990, The meanings of the specifying genitive in English, a cognitive analysis, *Antwerp Papers in Linguistics* 66.
- Fassi Fehri, A.: 1997, Arabic antisymmetrical adjectives and possessive structure, *Linguistic Research* vol. 2, N° 2.
- Jackendoff, R.: 1992, *Languages of the Mind*, MIT Press.
- Langacker, R.: 1991, Noms et verbes, *Communications* 53.
- Nikifondou, V.: 1989, The Meaning of the Genitive: A Case Study in Semantic Structure and Semantic Change. Unpublished manuscript, University of California, Berkeley.
- Pustejovsky, J.: 1995, *The Generative Lexicon*, MIT Press.
- Pustejovsky, J.: 1998, generativity and Explanation in Semantics: A Reply to Fodor and Lepore, *Linguistic Inquiry* vol. 29, N° 2.

عبد الحميد جعفرة
كلية الأداب، بجامعة، البصرة

المركب الاسمي والجهة

أنتطرق، في هذا العرض، لثلاث مسائل ترتبط بعلاقة المركبات الاسمية بالتأويل الجهي للجملة. سأدفع عن تأليفيّة الجهة، بحيث إنّ خصائص الأفعال تتفاعل مع خصائص الأسماء داخل الجملة في بناء التأويل الجهي. وسأبين ما يلحق التأويل الجهي من تغير بناء على تناوب الخصائص الاسمية والخصائص الفعلية، وأقترح، أحياناً، أحيازاً يتم فيها حساب التأويل الجهي، وهو حساب يتم بين سمات فعلية وسمات اسمية، وينتّج عن هذا الحساب التأويل الجهي الملائم لهذا التأليف الذي يحترم البنية التركيبية للجملة كما هو متعارف عليها في الأدبيات.

١. الجهة تأليفيّة

تعرف الجهة بكونها "الطرق المختلفة التي يُنظرُ بها إلى التكوين الزماني الداخلي للأوضاع" التي تصفها الجمل (كمري 1976) (Conrie). تتضمن الجهة شيئين، نحسب هذا التعريف: أولاً، الطبقة الجهيّة للأوضاع

(the aspectual class)، وهي ما يقصد بالتكوين الزمني الداخلي للأوضاع؛ وثانياً، الأشكال الجهوية (aspectual forms)، وهي الطرق المختلفة للنظر إلى الوضع. فالطبيعة الجهوية هي ما عرف في الأديبيات بالمعنى الملائم للأفعال، أما الأشكال الجهوية فهي المؤشرات الجهوية التي تميز بين أشياء من قبيل بداية الوضع أو نهايته أو وسطه، ومن قبيل أحادية الوضع أو تكرارته، أو محدودية الوضع أو عدم محدوديته، إلخ. (انظر داولي (Dowty 1979: 52).

وتميز الأديبيات الجهوية عموماً بين المحمولات الدالة على الحالات والمحمولات الدالة على اللاحالات. وتصف الأولى أوضاعاً ماقنة، فيما تصف الثانية أوضاعاً دينامية أو انتقالية. وقد حاول فاندلير (Vandller 1967) النظر في هذا التقسيم وبيان أساسه اللغوي. وبناءً على هذا، اقترح أربع مقولات جهوية للأفعال مرتكزاً على إمكان تساوتها أو عدمها مع بعض الأفعال الأخرى أو بعض الأزمنة أو بعض الظروف الزمنية. وينحصر الاتناء إلى نوع معين لعدد من الروائز المرتكزة على هذه الواقعية اللغوية.

غير أن مقولات فاندلير واجهت سؤالاً جوهرياً هو: ماذا تمقول هذه المقولات؟ فهل هي مقولات للأفعال، أم للمركبات الفعلية، أم للجمل؟ فقد لاحظت أعمال لاحقة أن هذه المقولات لا تصف الأفعال وحدها، لأن اتناء

فعل أو عدم انتماهه إلى مقوله معينة من هذه المقولات لا يقتضي الفعل وحده، بل يقتضي مفعوله أيضاً (إن كان متعدياً)، كما يقتضي فاعلته، إلى جانب مكونات اسمية أخرى. وقد ساهم هذا السؤال في قيام تميز، داخل الأديبات الجهوية، بين تناولين: التناول غير التأليفي والتناول التأليفي.

١.١. التناول غير التأليفي

ركز هذا التناول على خصائص الأفعال. ويمكن اعتباره محاولة لفهم كيفية بناء المعلومات بقصد العالم. وقد اتبرى هذا التناول لدراسة كيفية وصف الأفعال للمعلومات الخارجية وبنائها في نحو للجهة. وقد اقترنحت عدة تصنیفات على هذا الأساس، ومنها تصنیف فاندلير وكیني وداوني، واستعملت عدة روائز من أجل مقوله الأفعال جهیاً (وأیرزا رائز ظرف المقدار الزمني، ورايز التدرج). ولعل أشهر تصنیف هو ذاك المعروف باسم "فاندلير - داون" الذي يفترض وجود أربعة أقسام من الأفعال:^١

(أ) عرف، أحب، مرض (حالة)

ب) سار، حرى (نشاط)

^١ انظر، بقصد هذه التقسيم ورؤى الزرد في العربية، الفاسي الخميري (1986) والتوكان (1989)، ولا يخفى هنا العدلان عند هذا التقسيم، بل يقتربان تصنیفات أخرى بناءً على معطيات العربية.

ج) بني متولا، كتب رسالة، رسم لوحة (إنجاز)

د) مات، وصل (إنعام). (فاندلير 1967).

المشكل في هذا التصنيف أن الأفعال لا تتسمى إلى صنف قار، بحيث تتقلّل من صنف إلى آخر.² فإذا كان الفعلان "ذهب" و"سار" نشاطين يتدرجان في الزمن، فإنهما لا يتضمنان نقطة نهاية الحدث، أما "ذهب إلى المنزل" أو "سار ميلاً" فينتميان إلى مجموعة أخرى من الأفعال، وهي الأفعال التي تتضمن نقطة نهاية الحدث (وهي نقطة زمنية ما في الخط الزمني). غير أن "بني سدا"، التي تتضمن حد النهاية، تختلف عن "بني سودا/ السود" التي ليس من الضروري أن تتضمن حد النهاية. ولذلك يقال إن الأول يصف حدثاً محدوداً، أما الثاني فيصف حدثاً ممتدأ أو غير محدود.

(2) أ) بني المقاول سدا/ السد

ب) بني المقاول سودا/ السود

والخلاصة أنه، في ظل هذا التناول، تتبّس أفعال مثل "بني" أو "كتب" أو "سار" بين النشاط (الذي لا يتضمن حد نهاية) والإنجاز (الذي يتضمن حد

² وهذا ما حاول بوستوفسكي Postovska لبرهانه من خلال تصنيفه الذي يعترض ثلاثة أصناف فقط (الحالات والتحولات والانتقالات). كما حاولت تيني Tenny أن تدرس جرعاً من هذه الانتقالات، وخصوصاً الانتقال من الأنسنة إلى الإنجازات.

خالية). وواضح أن هذا الالتباس إنما سببه الفصلية الاسمية (المفعول هنا)، وليس المفعول. وقد التحجاً هذا التناول، في أعمال لاحقة، إلى مفاهيم من قبيل التدرج والتأثير (الجزئي أو الشامل) وتغير الحالة، كي يرصد الاختلاف في علاقة كل فعل بموضوعاته. ويمكن أن نلخص أهم نتائجه في الجدول (3):

(3) تصنيف الأفعال:

التأثير	تغير الحالة	الدرج
-	-	الحالة
-	+	النشاط
موضوع داخلي	+	الإنجاز
موضوع خارجي	+	الإنعام

2.2. التناول التفاعلي (التاليمي)

يحاول الجدول (3) أن يبني تصنيفاً فاراً لا مجال فيه للتغيير أو الانتقال من صنف إلى صنف، غير أن الواقع التي سقناها أعلاه تبين أن أي تصنيف جهي ينبغي أن يكون مرنا، فبراعي علاقة الفعل بموضوعاته، ليس من حيث أثر الفعل على هذه الموضوعات (من تأثير وتغير حالة)، وإنما من حيث تدخلها

في رسم المدة الزمنية للحدث. فإذا مس تغير ما هذه الموضوعات، لحق ذلك بنيّة الحدث الزمنية. هذا المعنى تعتبر الجهة تأليفية؛ إنما عبارة عن تأليف بين خصائص الأفعال وخصائص الأسماء، وليس خاصية من خصائص الأفعال فحسب (انظر فيركويل (72) و(93) و(95) Verkuyl). ويشكل التفاعل بين الفعل والاسم نواة معطيات الجهة. فرصد التأويلات الجهة يعني أن يتبع عن هذا التفاعل بطريقة تأليفية، والاكتفاء بوصف معجمي معن للأفعال لا يتبع وحده الحصول على التأويلات الجهة الملائمة.

2. التفاعل بين الفعل وفضله

توجد طريقتان، على ما يبدو، في تأثير م (المفعول) في البنية الداخلية للحدث الذي تتضمنه الجملة:

- (٤) أثر م س في الحدث:
- أ) قد يأتى بنقطة نهاية الحدث،
- ب) قد يقسم الحدث إلى أجزاء فرعية.

لتنظر إلى الجملتين (٥). إنما تصفان حدثاً محدوداً زمنياً، ولذلك لا يمكنها استساغة (٥ب)، لأن الظرف غير المحدود "لمدة ثلاثة أشهر" لا يلائم الوضع

المحدود. وفي مقابل ذلك، تستساغ البنية (5أ) لأن الوضع المحدود لا يلائمه إلا ظرف محدود من قبيل "في ثلاثة أشهر". أما الجملتان، في (6)، فصفان حدثان غير محدود زمنيا، ولذلك لا يستساغ الظرف المحدود "في ستين". غير أنه بالإمكان تأويله تأويلاً محدوداً كذلك (والجملة (6ب) لها قراءتان في حقيقة الأمر).

(5أ) بين المقاول سدا في ثلاثة أشهر

ب)* بين المقاول سدا ثلاثة أشهر

(6أ) بين المقاول سدوا/السدود لعدة سنوات (أو سنوات عديدة)

ب)* بين المقاول سدوا/السدود في ستين (بقراءة معينة، والجيدة إحالياً).

نلاحظ أن الفعل لم يتغير وتغير التأويل، ولذلك فالفرق بين التأowيلين الجھيین (محدود / غير محدود) يرجع إلى المفعول: ففي (5) نعرف كم المفعول ومقداره، أما في (6) فلا نعرف كمه بالضرورة.

ولننظر إلى (7). نلاحظ أن "كتابه القصيدة/قصيدة" تفيد جهة محدودة، أما

"كتابه الشعر/شعر" فتفيد جهة غير محدودة:

(7أ) كتب محمد قصيدة/القصيدة

ب) كتب محمد شعراً/الشعر

ما الفرق، إذن، بين "قصيدة" و "شعر"؟ "قصيدة" عبارة عن اسم محدود، أما "شعر" فليس كذلك، وهو اسم يدل على الجمع رغم أنه ليس جمعا من الناحية- الصرفية (فهو مصدر). غير أن هناك فرقا دقيقا بين التعريف والتكيير.

لنتظر إلى (8) :

- (8) أ) كتب محمد القصيدة في ساعتين / سينين عديدة
- ب) كتب محمد قصيدة في ساعتين / * سينين عديدة

نلاحظ أن التعريف قد يؤول هنا تأويلاين: القصيدة العينية المحدودة، ولذلك يرد الظرف المحدود "في ساعتين"، أو القصيدة التي تعني الشعر عموما، ولذلك يرد الظرف غير المحدود "سينين عديدة". وهذا التنويع في التأويل يعيينا على التمييز النحوي بين "الـ" العهدية و"الـ" الجنسية. فالتأويل الأول عهدي، والتأويل الثاني جنسى.

نلاحظ كذلك أن (8ب) لا تتسا بالواقع الوصفية نفسها. ف "قصيدة" بدون تعريف، لا يمكن أن تؤول إلا التأويل المحدود/المعدود (وكانها لا تؤول "قصيدة" إلا التأويل العهدي، إذا قابلناها بتنوع تأويل "الـ").

ولا ينصح هذا التنويع في التأويل على (7ب)، فسواء كانت الجملة "كتب شعراً" أو "كتب الشعر" فالحدث غير محدود فيهما معاً، فما الفرق، إذن، بين "قصيدة/القصيدة" و"شعر/الشعر"؟

الفرق في العدد، إنما تقول "ثلاث قصائد"، ولا تقول "ثلاثة أشعار". ونقول "قصيدتان" ولا نقول "شعران" أو "ثلاثة أشعار" (إلا على تأويل أنواع من الشعر).

(8) أ) قصيدة، قصيدتان، ثلاثة قصائد، ... إلخ.

ب) شعر، شعران، ثلاثة أشعار، ... إلخ. (تأويل الأنواع).

ولننظر إلى (9):

(9) أ) جرى زيد ساعة/* في ساعة

ب) جرى زيد ميلا/الميل في ساعة/* ساعة

ج) جرى زيد أميلاً ساعة/ في ساعة

د) جرى زيد الأميال ساعة/ في ساعة

نرى أن الفعل المدحبي اللازم، في (9أ)، له جهة الامتداد، وهذا معنى من معنى (9ج) و(9د). أما (9ب) فيضيف فيها "ميلاً/ الميل" حد النهاية للحدث،

ولذلك يساوي هذه الجملة الطرف المحدود، وليس الظرف غير المحدود.
والجملة (٩ب) لها أيضا معنى من معنى (٩ج) و(٩د).

لماذا نقول (٩ج) و(٩د) تأويلين (التأويل الأول محدود والتأويل الثاني غير محدود)? في التأويل المحدود يكون "أميالاً" و"الأميال" اسمين معدودين محدودين، وفي التأويل غير المحدود يكونان غير معدودين غير محدودين. يتضح هذا من خلال (١٠):

(١٠) أ) حرى زيد ثلاثة أميالا في ساعة/* ساعة

ب) حرى زيد الأميال الثلاثة في ساعة/* ساعة

فمن حضر التحصيص العددي انصرف التأويل نحو المحدودية وألغى تأويل الامتداد بصورة واضحة. إذن، في تأويل (٩ج) و(٩د) على المحدودية، تعد الأميال معدودة، وفي تأويلها على الامتداد تعد الأميال غير معدودة.
أين يوجد الالتباس؟ هل نقول إن الجمع هنا ملتبس، أم نقول إن ما هو ملتبس هو الحد، أم إن التفاعل بين خصائصهما (الحد والعدد) هو الذي يؤدي إلى الالتباس؟^٣

^٣ رأى القدماء أن الالتباس في أحد. انظر المزروقى (١٩٩٤).

إذا كانت المعطيات أعلاه تتبع تنويعاً في التأويل الجهي، فإن بعض البيانات تظل دائماً امتدادية بصرف النظر عن نوعية الفضلة الفعلية، محدودة هي أم غير محدودة، معرفة هي أم منكرة، بحيث لا أثر لهذه الفضلة على القراءة التي تحصل عليها. وهذا ينصح على الأوضاع غير الدينامية، أي الحالات:

(١١) أ) أحب محمد امرأة/المرأة (*في ساعتين/ عدة سنوات)

ب) أحب محمد ثلاثة نساء/ النساء (*في ساعتين/ عدة سنوات)

تبين المعطيات أعلاه الواقع التأليفي في الجهة، فالجهة تأليف بين خصائص أفعال وخصائص أسماء، ورغم هذا، فبعض الأفعال تؤول دائماً تأويلاً امتدادياً، ولا يرتبط تأويلاً بما يوجد في موقع المفعول (انظر (١١)). وهذا يقودنا إلى اعتبار النوع الأول من الأفعال نواة لتغير التأويل الجهي في الجملة. ومن هنا نستنتج ما يلي: توجد طرق متعددة في اشتلاف القراءة الامتدادية (غير المحدودة)، بيد أنه لا توجد إلا طريقة واحدة واضحة في اشتلاف القراءة المحدودة، بحيث إن هذه القراءة تتطلب وجود نوع معين من الأسماء إلى جانب الأفعال. ولذلك فالأفعال ليست محدودة بذلك.

ويبدو أن القراءة المحدودة راجعة جزئياً إلى نظام المحدود (Determiners).

ففي اللغات التي لا تتضمن حدوداً متحققة يتم النحوء إلى آليات أخرى في

بناء القراءة المحدودة في مقابل القراءة غير المحدودة. ففي الفنلندية تعبّر التمايزات الإعرابية عن التمايز بين القراءة المحدودة والقراءة الامتدادية:

(12) a) Tuula rakensi talo-a

بعضي - منزل/المنزل تبني تو لا

(كانت تو لا تبني متراً/المتر (قراءة غير محدودة، متدرجة))

b) Tuula rakensi talo-n

نصب - منزل/المتر تبني تو لا

بنت تو لا متراً/المتر (قراءة محدودة) (شميد (1996) Schmid).

بيّنت لنا المعطيات (10-5) أن المفعول قد يؤثّر في الحدث الذي يصفه الفعل، بحيث يحدّه (يضع حدّ هايته). وهذه هي الخاصية (4أ) أعلاه. والخاصية الثانية التي تميّز المفعول في هذه السياقات أنه قد يؤثّر على منطع الحدث، إذ إنّه قد يقسم الحدث إلى أجزاء فرعية منفصلة (وهذه هي الخاصية (4ب) أعلاه). وهذا يشير بالإمكان النظر إلى الحدث بوصفه أجزاء، أو بوصفه كتلة واحدة لا تقبل التجزيء.

لنظر إلى (13):

(13) أ) شربت كأسين

ب) شربت ماء

يما أن "ماء" اسم كلة (وليس له أجزاء فردية)، فإن (13ب) لا يمكن أن تؤول بوصفها تتضمن أجزاء فرعية من شرب الماء. وهذا خلاف ما يوجد في (13أ)، بحيث إن "كأسين" اسم له أجزاء منفصلة (كأس وكأس)، ولذلك تؤول البنية (13أ) بوصفها تتضمن أحداثاً فرعية من شرب الكأسين (شرب الأول ثم شرب الثاني). والسبب في هذا الاختلاف في التأويل أن مفعول "شرب" في (13أ) معدود، أما مفعول "شرب" في (13ب)، فغير معدود. ومن هنا، فإن قابلية الحديث للتجزيء ضرورية في فهم الجهة، وفي فهم إسهام الاسم (المفعول) في تحديد هذه الجهة.

ويمكن أن نفترض أن خاصية وضع حد النهاية إنما راجعة إلى نظام التعريف/التنكير في المفعول، وأن خاصية تجزيء الحديث إنما راجعة إلى نظام العدد في المفعول. وقد تتطابق الخاصيتان (والنظامان)، فنحصل على تأويل تجزيئي محدود، أو لا نحصل عليه، ببعض السمات المتألفة.

١.٢. حلوس

يمكن أن نعامل الواقع أعلاه من خلال الفرضيتين التاليتين:

- أ) إذا كان من الواحب وسم الأفعال بسمة معينة تتعلق سمات الأسماء، فإن سمة الأفعال غير محدودة، فهي تشبه أسماء الكتل في كونها لا تقييد أجزاء فردية منفصلة. وهذا الافتراض مخالف لعدد كبير من الأعمال في الجهة، التي حلوت أن تبني نوعاً من التوازي بين الأفعال والأسماء، فافتراض أن الأفعال مثل الأسماء، إما دالة على الكلمة وإما دالة على الأفراد.
- ب) وإذا كان هذا صحيحاً، فإن الأسماء هي التي لها خاصية الأفراد (individuality) (وهذه هي السمة التي ينبغي أن تتعلق سمة الفعل في إطار حساب معين). والحدودية تنسحب عن الأفراد الذي تقيده بعض المركبات الاسمية (انظر الفرق بين (٨أ) و(٨ب)، وبين (١٣أ) و(١٣ب)، مثلاً).

وبهذا، فإن فرض البنية التجزئية على الحدث، أو تعداد التقسيمات من أجل تحديد نقطة نهاية الحدث، يعني أن يرجع فيهما إلى الأسماء. وهذا معناه

أن التأليفية تحترم النظام الشجري داخل المركب الفعلي، وتحترم بناء الشكل الترکيبي عموما.^٤

ولكن، ما هي أدلةنا على أن الأفعال مثل أسماء الكتل؟ الدليل على ذلك سلوك "كثيرا" فهذا الظرف/السور يمكن أن يظهر مع أسماء الكتل وليس مع العبارات المعدودة:

- (١٤) أ) شرب الطفل كثيرا من الحليب
- ب) # أكل الطفل كثيرا من الدجاجات

وقد يظهر هذا السور مع أفعال موضوعها اسم كتلة، وليس مع أفعال موضوعها اسم معدود:

- (١٥) أ) شرب الحليب كثيرا
- ب) # أكل الدجاجتين كثيرا

^٤ وهذا يذكرنا بانجهود الدلالة الأولى في التصوّر التوليدي، وما عرف بعدها الغنم الصاعد الذي افترضه كاتر وفودور (1963). Katz and Fodor (1963).

فـ "كثيراً" لا يعنى محملات منسجمة، محملات تراكمية. ونعني بالتراكم أن حاصل حدثين من (شرب الحليب)، مثلاً، يظل دائماً "شرب الحليب" أما حاصل حدثين من "أكل دجاجتين" فهو "أكل أربع دجاجات". ولذلك لا يعتبر الحدث في (5b) منسجماً لأن له بنية تجزئية. أما الحدث في (15أ) فحدث منسجم (تراكمي).

خلاصة الأمر أن الأفعال قد تقبل أن يضاف إليها في مدها الزمنية (- الأفعال)، أو لا تقبل أن يضاف إليها (= الحالات). وتحمل النوع الأول من الأفعال السمة [+ أضف إلى]، فيما يحمل النوع الثاني السمة [- أضف إلى]. والأسماء هي التي تضيف أو لا تضيف. فهي تضيف إذا كانت تفيد كمية مخصوصة مما تخيل عليه، وتكون لها السمة [+ كم]، ولا تضيف إذا كانت لا تفيد كمية مخصوصة مما تخيل عليه، وتكون لها السمة [- كم]. وبناء عليه، نفترض، بـعا لفر كوبيل (1995)، ما يلي:

(16) افتراضات:

- أ) الأفعال: [+/- أضف إلى] (قابلة/ غير قابلة لأن تُحدّد)
 - ب) الأسماء: [+/- كمية] (تعين/ لا تعين كمية مخصوصة)
- ج) تفاعل السمتان (أ، ب) في إطار حساب ينتهي التأويلات الجهوية الممكنة.

لا يمكن لهذا الحساب، الذي نفترض وجوده بين السمات الفعلية والسمات الاسمية، أن يقوم إذا لم تحدد وجه المعدودية (أو الفردية) في المركبات الاسمية.

لنفرض أن كل السمات الواردة في التخصيص الجهي سمات دلالية، فما هو دور التركيب؟ بالإضافة إلى سمات التطابق (theta-features) التي تدخل في [+/- كم]، هناك خاصية تركيبية مهمة تتضمنها (16): إن جهة المحدودية تحتاج إلى سمة دلالية اسية [+ كم] وإلى سمة دلالية فعلية [+أضف]. ولكن لحصل على هذا ينبغي أن "يرى" كل من الاسم والفعل بعضهما البعض، بما أهما سيشكلان المسار الزمني للحدث. إن ما ينبغي أن نعرفه هو: كيف يسمح النسق للفعل وللاسم بأن "يريا بعضهما البعض"، وكيف يقع التأليف تكميلاً؟

يقول شومسكي (1993) إنه على السمات الوظيفية للكيانات المجمعة أن تُفحص في الإسقاطات الوظيفية، بما أنه لا يمكن أن تُسْوَغ في موقع محتل بدماء في التعثيل. إذن، إذا وُجدت سمات مجردة في إسقاط أعلى معين أو في رأس

معين، فإن هذه العناصر سيكون عليها أن تنتقل إلى موقع وظيفي خارجي.⁵
والسمات التي لا تنفصل عن تأول.

2.2. الحد والعدد في المركب الجدي

للغة العربية ثلاثة أشكال عددية (صرفية): المفرد والثنى والجمع. غير أن هذه الأشكال الصرفية لا تعكس دائمًا المقولات التصورية التي تقابلها. فما هو الاسم الذي يتمتع بالسمة [+ كم] والاسم الذي يتمتع بالسمة [- كم]؟
يتضمن المركب الجدي البسيط العناصر التالية:

(17) حد + س + عدد + جنس (بدون ترتيب)

والعدد قد يقرأ عندما تكون بصلة مركب عددي مثل:

(18) أكلت ثلات موزات

⁵ وبذلك يلغيها مبدأ التأويل الشام (Principle of Full Interpretation) الذي يشترط أنه على كل عنصر في عروج تحيل ما أن يزود الأجزاء الأخرى الواردة في السياق بمعنى ذاته. إن العلاقة بين المركب الجدي (الذى يمكنه موضوعاً) والفعل يوحي فيها مركب التصابق. وبهذا يحصر السمات الأساسية والسمات المعملية في إطار علاقته عصفر - رأس في إسقاطه وظيفي. ويتبين عن هذا أن صفات التصابق في رأس الموضوع الداخلية تكون منظورة للفاعل، بما أنه في هذا الموضع يمكن إلغاء السمة الأساسية التصورية المفعول. وهذا معناه أنه، في هذا الموضع، تكون السمات الأساسية للمركب الجدي المفعول مصورة للفعل، وأنه في هذه النقطة يمكن أن تؤول العلاقة بين المفعول والاسم، أي هنا تتحدد المقدمة محدودة هي أم غير محدودة.

حيث ترى سمة [+ أضف] في الفعل سمة [+ كم] في الاسم. وقد لا تراها إذا ورد التعريف:

(19) أكلت الثلاث موزات

حيث تكون للحدث نهاية، والتجزئي، لا يكون واردا، لأن العدد حجبه التعريف. ويمكن أن تترجم هذا الحجب من خلال قاعدة صعود السور التي اقترحها ماي (1985).

ويمكن أن نلخص الإمكانيين في (21) و(22)، وهما قراءتان منطقيتان لمكتنان للبنية التركيبية (20):

(20) [حد [س [عدد]]]

(21) [حد [س [عدد]]] (عدم صعود العدد كي يقرأ منطقيا)

(22) [عدد ي | حد [س [عدد]]] (إمكان صعود العدد كي يقرأ منطقيا)
إنما نعمل فرقا واضحا بين (23) و(24):

(23) رقت الكاتبة رسالتين

(24) رقت الكاتبة الرسائلين

فالجملة الأولى تركز على عدد الرسائل التي رقتها الكاتبة، أما الجملة الثانية فتركز على بحمل ما رقته الكاتبة، وإن كان عدد هذا الحمل واضحا. فالعدد

في "الرسالتين" لا يراه الفعل، وإنما هو معلومة يفيدها الاسم وحده. إن الفعل يرى محدودية "الرسالتين"، ولا يرى تجزيئ "الرسالتين" للحدث. ولذلك، فإن التباس تأويل "ال" لا يرجع إلى هذه الأداة بذاتها، وإنما إلى السياق الذي تردد فيه. وهذا السياق هو م س:

(25) ال [س —]

ولأن العبارات الاسمية ترسم حالاتها باعتبارها مركبات اسمية وليس باعتبارها أسماء (أي باعتبارها تتضمن مجموعة من المعلومات "الصرفية" مثل الحد والعدد والجنس)، فإنه ينبغي أن نعتبر "ال" متعدياً إلى مركب عددي وليس إلى م س. وهذا التفريق أساسي، فالمركبات الاسمية نفسها يمكن أن تكون مسورة من خلال أحد مكوناتها الصرفية. وإذا كان م س بنية مسورة فإنه يحق أن نغير القيمة [معدود] (التي تشير إلى توافر العدد في م س أو عدم توافره) بسمة تخيل على هذا التقابل القائم مع بنيات الأحداث، ولذلك يمكن تبني السمة المترتبة [فرد] التي تحدثنا عنها أعلاه.

وانطلاقاً من هذه الملاحظات، يمكن أن نصدر المبدأين التاليين:

(26) يسعى رأس م س الكيان (س) أما الحد (ح) فيراقب محدودية م س
والعدد يجزئ الحدث.

(27) ينبغي أن يتضمن المركب الحدي سمة العدد، والحد يعجمه أو لا يعجمه.

3. التأليف

أ) من جهة الحدث: تتميز الأفعال بواسطة السمة $[+/-]$ أضف، وهي سمة تميز عموماً بين الحالات $[-\text{أضف}]$ والأعمال $[\text{أضف}+]$. وهناك دالة تصييف وحدات تقسيم الحدث، إنها عبارة عن دالة للتوازي:

(28) مدة زمنية → فاصل، حيث فاصل = $\{(0, n) : n \text{ تنتمي إلى } N\}$
ونحدد هذه الدالة كالتالي:

(29) كل فاصل ينتمي إلى مدة زمنية، إذا كان فاصل = $(0, n)$ ، دالة (مدة) = $(0, n+1)$ (حيث مدة ز هي ما يستغرقه الحدث من زمن، وحيث مدة مدة فرعية، أو جزء منها).

تقول الدالة ما يلي: كلما كان لدينا $(n+1)$ ، فإن المعلومة n يتم الاحتفاظ بها، وبنفس الكيفية تتم الأمور إذا كان لدينا $(n+2)$ ، بحيث يتم الاحتفاظ بالمعلومة $(n+1)$.

ب) من جهة الاسم: تمايز الأسماء بترميزها للسمة المتغيرة $[+/-]$ كم، التي تعني "كمية مخصوصة من". وهذه سمة لتفاعل نظام الحدود مع نظام العدد. فإذا وجدت معلومات حول كم م، ولكن العدد ثلاثة، أو مختلف الأشكال الصرفية الدالة على العدد، فإن م م يؤول بوصفه $[+ \text{كم}]$ ، وإلا أول بوصفه

- كم]، ونذكر أن النسبة [+/- كم] سمة تركيبية منطقية، وليس سمة معطاة بدها.

٤. أحياز التأليف الجهي

إذا صبح ما ذهبنا إليه أعلاه، فإن الجهة لا يمكن أن تتناول إلا من خلال أحياز (وعلاقات داخل هذه الأحياز). ونفترض وجود ثلاثة أحياز تظافر فيها المعلومات الجهوية:

١.١. حيز التأليف الجهي الأول: م ف: ف [+/- أصف إلى]، س [+/- كم]

نسمي حيز التأليف الجهي الأول جهة داخلية. وينصع هذا الحيز لمبدأ الإيجاب، الذي ينص على ضرورة حمل السنتين، الفعلية والاسمية كلتيهما، لقيمة الإيجاب:

(30) تنصع المحدودية لمبدأ الإيجاب

إذا كان المفعول يساهم في بناء جهة الحدث من حيث رسم حد النهاية أو من حيث تقسيم الحدث إلى أجزاء فرعية، فإن معنى هذا أن الحدث يسلك

مساراً واحداً في التحقق بالنظر إلى المفعول. ولذلك تكون القراءة محدودة، ينبع أن يتحقق مبدأ الإيجاب (= سنتا الفعل والاسم كلتاهمما قيمتاهمما إيجابيتان). وسرى أنه، في الحيز الثاني، قد ترسم عدة مسارات للحدث (تعداد الحدث).

2.4. حيز التأليف الجهي الثاني: م س + م ف (جهة خارجية)

يسهم الموضوع الخارجي (الفاعل) بدوره في بناء جهة الحدث من حيث تعداد هذا الحدث، وليس من حيث تقسيمه (إنه تقسيم خارجي، إذا أردنا). ويدخل في هذا الفرقُ بين التأويل التوزيعي والتأويل الجماعي. لنظر إلى الجملة :

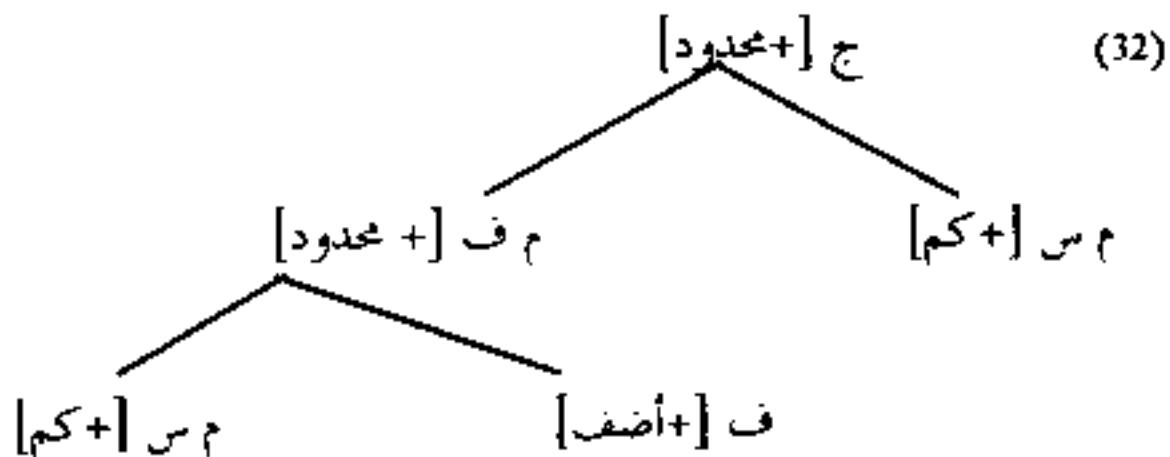
(31)

(31) أكل الأطفال تفاحتين

تؤول هذه الجملة تأويلاً، إما أن كل طفل من الأطفال أكل تفاحتين (وهو التأويل التوزيعي)، وإما أن كل الأطفال اشتركوا في أكل تفاحتين لا غير (وهو التأويل الجماعي). وقد بنت عدة أعمال أن هذين التأويلاً يشكلان صورتين منطقيتين مختلفتين.

يشكل الحيز الأول والحيز الثاني سلسلة جهوية، وتقوم هذه السلسلة بحساب المعلومات الجهوية التي يقدمها المفعول والفاعل. ويدخل هذا الحساب في إطار صعود السور الذي يدعمه الالتوازي القائم بين الفاعل والمفعول (كما هو معروف في الأديبات).

ويرصد البناء الشجري التالي ما أسلفناه:



ومعنوم أن الجملة التي يرد فيها الفاعل اسماء مفردا (في جملة تتضمن موضوعا داخليا) لا يمكن أن تقول عنها إنها تأويل جماعيا أو توزيعيا، ومثال ذلك (33أ). أما الجملة التي يرد فيها الفاعل اسماء جمعا فيمكن أن تؤول تأowيلا جماعيا أو توزيعيا (وهذا يشبه إلى حد بعيد تركيب الأسوار عند ماي) ومثال ذلك الجملة (33ب) التي قد تقييد أن الأطفال اجتمعوا في إشعال شععة واحدة أو تقييد أن كل طفل من الأطفال المعنيين أشعل شععة (أي عدة شعوع).

(33أ) أشعل الطفل شععة

ب) أشعل الأطفال شععة (تأويل جماعي أو تأويل توزيعي)

غير أنه لا يمكن أن نقول هذا بصدق جمل مثل (34ب). فالمفعول في الجملة (34ب) ينوب بالضرورة على الإحالة المحررة، بحيث لا يكون الأنفُ أَنْفُ القصرين، بل أَنْفُ غيرهم. أما (34ج)، ذات المفعول الجمع، فبالإمكان أن تنوّل على الإحالة المحررة أو على الإحالة المشتركة، بحيث قد تكون الأنوفُ أنوفَ غير القصرين أو أنوفَ القصرين. وحين تنوّل على الإحالة المشتركة لا يمكن أن تنوّل إلا تأويلاً توزيعياً.

(34) أ) جد ع القصرين أَنْفُه

ب) جد ع القصرين أَنْفُهُم

ج) جد ع القصرين أَنْفُهُم

لهذا، لا يمكن أن نرصد التفاعل الجهي بين الفاعل والمفعول بدون الانتباه إلى العلاقة المنطقية التي تجمع بينهما، مثل العلاقة السوروية (كما رأينا في (31))، أو العلاقة الدلالية (مثل علاقة الجزء/ الكل، أو ما يسمى بالملكية الثابتة أو الملازمية في (34) ومن هنا ضرورة احترام المبدأ (35):

(35) يتم الحساب الجهي مع احترام العلاقة الإحالية والدلالية بين فا ومف

٤.٣. حيز التأليف الجهمي الثالث: الزمن + ج

قد تؤول الجملة إما بالنظر إلى زمن التلفظ، فتكون لها قيمة زمانية إحالية محددة، أو بعض النظر عن زمن التلفظ، فلا تكون لها قيمة زمانية إحالية محددة، والجمل التي تؤول بالنظر إلى زمن التلفظ تكون جملة زمانية، والجمل التي لا تؤول بالنظر إلى زمن التلفظ تكون جملة غير زمانية وهي أنواع، ومنها الجمل النوعية (المؤولة تأويل الجنس).^{١)} ولننظر إلى الجملتين التاليتين:

(36) أ) يأكل زيد الدجاج (تأويل نوعي، بدون زمن تلفظ)

ب) يأكل زيد الدجاجة (تأويل التدرج بالنظر إلى زمن التلفظ)

^{١)} من الأنسنة المعروفة في وصف الزمن في اللغات سمي بـ*Ritschau*: يفوج هذا النسق على ثلاثة معاهيم (زمن التلفظ والزمن الإحالة وزمن الحدث) وعلى علاقيين (علاقة السبق وعلاقة التواتر). وقيمة المبني هي الزمن يسبق فيها زمن الحدث زمن التلفظ، وقيمة الاستبيان هي التي يسبق فيها زمن التلفظ زمن الحدث، وقيمة المخصوص هي التي يواكب فيها زمن التلفظ زمن الحدث. وهذه التهيم الإحالية قائمة على علاقة زمن الحدث بزمن التلفظ، حيث لا يمكن إثبات القيمة الزمانية إلا من خلال موقع زمن التلفظ. أما الزمن الإحالي فيدخل في رصد الأزمنة المركبة (عن ماض في الماضي، أو ماض في المستقبل، ...، إلخ). وإذا لم تكن البنية اللغوية تبع عن النسق أو التواتر بالنظر إلى زمن التلفظ، كانت بنية غير زمانية، فتدل على تأويل العادة أو تأويل التأويل المرتبط بغير القواعد والأحكام العامة التي لا ترتبط بزمن إحالة عينه، ودللت نحو "يخرج الماء في درجة الحرارة مائة". وهذه الجملة، كما عرى، تؤول ببعض النظر عن الزمن الذي قد تلفظ بها فيه.

حين تأتي صيغة "يُفعل" في اللغة العربية تلتبس بين قراءة الحاضر المتردج وقراءة العادة أو القراءة اللازمية النوعية، وهذا الالتباس لا يحصل مع أفعال دالة على الحالة، ومعنى هذا أن التدرج يشترط السمة [+أضف إلى] في الأفعال، مع العلم أن هذه الأفعال تخضع للالتباس. غير أن هذا الالتباس قابل للحساب، فالقراءة التدرجية لا تتحقق في (36أ) رغم أن الفعل يحمل السمة [+أضف إلى]، ذلك أن الاسم الذي يساوئه يحمل السمة [- كم]. أما (36ب) فتحقق قراءة التدرج لأنها، إضافة إلى حمل الفعل سمة [+أضف إلى]، يحمل الاسم السمة [+ كم]. فلذلك يحصل على قراءة التدرج ينبغي أن يحمل الفعل سمة: [+أضف]، وأن يحمل الاسم سمة: [+ كم]. وبذلك يخلص إلى

(37)

(37) تأويل التدرج مشروط ببعد الإيجاب.

وهذا، يتضح أن قراءة التدرج لا تتحقق إلا بصورة تأليفية، خلافاً لما اعتمد في الدراسات الجهوية الأولى التي كانت تعتبر التدرج خاصية غير مشتقة، مما دعاها إلى اعتماده رائزاً أساسياً في تصنيف الطبقات الجهوية للأفعال. (انظر الجدول (3)).

المراجع

- ابن هشام، جمال الدين، معنى التصنيف عن كتب الأغاريب، حققه مازن المبلوك و محمد علي حمد الله و سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط. ٥، ١٩٧٩.
- التوكاني، نعيمة: ١٩٨٩، خصائص المشتقات الجهوية، اسم المفعول نموذجاً، ددع، كلية الآداب، بنمسيك، الدار البيضاء.
- جحافة، عبد الحميد: ١٩٩٦، الحدث في المفعول، في اللسانيات المقارنة واللغات المغاربية، إعداد عبد القادر الفاسي الفهري، منشورات كلية الآداب بالرباط.
- الفاسي الفهري، عبد القادر: ١٩٨٥ ، اللسانيات واللغة المغاربية، دار توبقال، الدار البيضاء.
- الفاسي الفهري، عبد القادر: ١٩٨٦، المعجم العربي، دار توبقال، الدار البيضاء.
- الفاسي الفهري، عبد القادر: ١٩٩٠، البناء الموزاري، دار توبقال، الدار البيضاء.
- المرزوقي: ١٩٩٤، أبو علي: ١٩٩٤، الفاطح الشمولي والعموم، تحقيق حليل ابراهيم العطية، دار الجيل، بيروت.

المراجع الأجنبية

- Abney, S.: 1987, *The Noun Phrase and its Sentential Aspect*, Ph. D. Cambridge.
- Chomsky, N.: 1993, *A Minimalist Program for Linguistic Theory*, ms. MIT.
- Comrie, B.: 1987, *Aspect*, Cambridge, Cambridge University Press.
- Dowty, D.: 1979, *Word Meaning and Montague Grammar*, Dordrecht, Reidel.
- Fassi Fehri, A.: 1993, *Issues in the Structure of Arabic Clauses and words*, Kluwer, Dordrecht.
- Fassi Fehri, A.: 1997, Arabic Adverbs, *Recherches Linguistiques*, vol. 2, N1.
- Jackendoff, R.: 1992, *Semantic Structures*, Cambridge, MIT Press.
- May, R.: 1985, *Logical Form, Its Structure and Derivation*, Cambridge, MIT Press.
- Pustejovski, J.: 1989, The Geometry of Events. In C. Tenny (ed), *Generative Approaches to Aspect*, Cambridge, MIT Lexicon Project.
- Schmitt, C.: 1995, *Aspect and the Syntax of Noun Phrases*, Ph. D. University of Maryland.
- Tenny, C.: 1987, *Grammaticalizing Aspect and Affectedness*, Ph. D. MIT.
- Tenny, C.: 1994, *Aspectual Roles and the Syntax -Semantics Interface*, Kluwer, Dordrecht.
- Vendler, Z.: 1967, *Linguistics in Philosophy*, Cornell University Press, Ithaca, NY.
- Verkuyl, H.: 1972, *On the Compositional Nature of Aspects*, Kluwer, Dordrecht.
- Verkuyl, H.: 1995, Aspectualizers and Event Structure, *OTS Working Papers*, Utrecht University.



ظاهرة الأوضاع وطبقات الأسماء في اللغة العربية^١

١. مدخل: تأثير الأسماء في جهة الحدث

عُرف في أدبيات الجهة أن الأحداث التي تغير عنها الأفعال تكون إما أحداثاً ممتدة في الزمن أو أحداثاً ليس لها امتداد فيه،^٢ كما عُرف أيضاً أن

^١ أود أن أشكر بكل من ياقشي في النصايا المارة في هذا المقام، وأخمر بالذكر أستاذى الدكتور عبد القادر الفاسى الفهرى، وأستاذى الدكتور إبرهيم السغروشى، والزملاء عبد العبد جعفر، ومحمد غاليم، وعبد القادر كشكى، ونبيلة التوكانى، كما أشكر زوجى زيد بوس على ملاحظتها الجيدة بخصوص المعطيات المواردة في المقام.

^٢ اعتماد اللسانين تقسيم الأحداث إلى نوع عندها احتمولات (إلى قسمين بالنظر إلى نسبتها الزمنية الداخلية):
١. أحداث لها امتداد زمني داخلى،
٢. أحداث ليس لها امتداد زمني داخلى.

يطلب على الأولى الأحداث الامتدادية، ويطلب على الثانية الأحداث المخطبة، تتطلب الأولى منه رغبة يتم خلالها حضور الحدث، ولا يتطلب حضور الحدث في الثانية امتداداً واضحـاً في الزمن، لكن المطافحة الأولى من الأحداث بـ(١) والثانية بـ(٢):

(١) كتب زيد الرسالة
(٢) انصررت القبة

كمية/مقدار الموضوع الاسعفي في الجملة تؤثر في جهة الحدث. فقد اتبه فركوبل (1972) إلى أن الحدث المتدا في الزمن تتغير جهته بحسب المركب الاسعفي المفعول الذي يظهر معه في الجملة. فقد تكون جهة الحدث هي النشاط.² إذا ظهر معه اسمٌ كله، كما في (1):

(1) غنت هند الغناء الأندلسي

وتكون جهة هذا الحدث نفسه نشاطاً تكرارياً إذا ظهر معه اسمٌ معدودٌ عبارة عن جمع غير مخصوص:

(2) غنت هند عدة أغانيات

ما يدل على وجود الامتداد في (1) هو قبول هذه الجملة وأمثالها التعبير الدالة على المسار الزمني الذي يعبر عنه بالحروف "من" و"إلى":

(3) كتب زيد الرسالة من الساعة الثانية إلى الساعة الثالثة ولا تقبل الجمل في (2) مثل هذه التعبير.

(4) انصرفت القبلة من الساعة الثانية إلى الساعة الثالثة (انظر شوشا (1997) أو (1998)^أ)، وانظر كذلك فندر (1967)، وكيري (1978)، ولابور (1977) من بين آخرين).

² اقترح فندر (1967) أربع طبقات امتداداً على الجهة التي تعمّ عنها الأفعال هي: 1. الحالات. 2. الأنشطة. وقسم الأنشطة إلى فصعين: الإيجازات. الإيمادات. وتحتفي الأنشطة عن الحالات في كون الأنشطة تملك جسم زمنية داخلية، أما الحالات فليست لها مثل هذه البصبة. وبعده آخر، لم يتّصل الحالات بداية ونهاية وأصحابها في الزمن، بخلاف الأنشطة التي تملك بداية ونهاية في الزمن، وحين تكون هذه نهاية فهي إما إيجازات أو إيمادات. وتحتفي الإيجازات عن الإيمادات بالامتداد الواضح في الزمن بخلاف الإيمادات التي لا تملك هذا الامتداد أو أنها تملك امتداداً فضيراً جداً يصعب ضبطه.

وتكون جهة إثناين إذا ظهر معه اسم معدودٌ دالٌ على المفرد، أو على الجمع المخصوص:

(أ) غنت هند أغنية

ب) غنت هند ثلاثة أغانيٍ

ويعتقد كثير من اللسانيين المشغلين بالجهة أن جهة الفعل تأليفية يساهم فيها الفعل والمفعول الذي يظهر معه في الجملة،³ وهم في هذا لا يختلفون عن فركوبل، ويعززون اعتقادهم بالقول إن طبيعة المفعول تغير جهةحدث الذي يعبر عنه الفعل، وذلك بحسب ما إذا كان هذا المفعول اسم كتلة أو اسم معدوداً، فإذا كان اسم كتلة كانحدث لا محدوداً، وإذا كان اسم معدوداً كانحدث محدوداً.

ولا تقتصر التأليفية على الأحداث الممتدة في الزمن، بل تشتمل أيضاً الأحداث التي ليس لها امتداد واضح فيه. فقد أتبه فركوبل (1972)، كذلك، إلى أنحدث النعوظي تغير جهة بالنظر إلى المركب الاسمي المفعول الذي يظهر معه. فهو يدلُّ على الإمام إذا ظهر معه مفعول عبارة عن اسم معدود مفرد:

³ انظر نبي (1994) لمزيد من التفصي، وكذلك جحفة (1994).

(4) لاحظ زيد (الخطأ)

ويصير دالاً على جهة الإنعام أو جهة النشاط إذا ظهر معه اسم كتلة:

(5) تفجّر الماء (من الصخرة)

ب) تفجّر الماء (من الصخور)

ويصير دالاً على جهة النشاط أو التكرار إذا ارتبط هذا الحدث باسم معدودٍ

دالٌ على جمع غير مخصوص:

(6) لاحظ زيد عدة أخطاء

ويصير دالاً على جهة الإيجاز إذا ظهر مع اسم معدودٍ دالٌ على جمع مخصوص:

(7) لاحظ زيد ستة أخطاء

للحظ أيضاً أن جهة الحدث تتغير بحسب المركب الاسمي الفاعل الذي يظهر في الجملة؛ فقد اتبه عدد من النسانيين إلى أن كمية/مقدار المركب الاسمي الفاعل تؤثر في جهة الحدث النحوطي بنفس الطريقة التي يؤثر بها المفعول في جهة الحدث مع نفس الحدث. لنقارن (4) و(6) و(7) بكلٍّ

من (8) و(9) و(10) على التوالي:

(8) غير المسابق خط النهاية

(9) غير عدّة متسابقين خط النهاية

(10) عبر ستة متسابقين خط النهاية

يُيد أنَّ الأمر يختلف في الأفعال الامتدادية. فهذه الأخيرة يمكنها أن تدل مع الفاعل الجمع على مواقف متعددة، ويمكنها أن تدل على موقف فردي. فحين نعطي قراءة توزيعية للفاعل نحصل على تعددية الحدث، وحين لا نعطي هذه القراءة للفاعل لا نحصل على التعددية:⁴

- (11) أ) غنت (ست) نساء الغناء الأندلسي
ب) غنت (ست) نساء عدداً من الأغاني
ج) غنت (ست) نساء أغنية
د) غنت (ست) نساء ثلاثة أغانيات

المفعول به في (١١أ) كثرة، وفي (١١ب) جمع معلوم غير مخصوص، وفي (١١ج) مفرد محدود، وفي (١١د) جمع مخصوص. وتظل الدلالة الجهوية هي نفسها في كل من القراءة التوزيعية والقراءة الالاتوزيعية للفاعل. فجهة (١١أ) هي النشاط، وجهة (١١ب) هي النشاط التكراري، وجهة (١١ج ود) هي الإنجاز. يبدأن التكرارية حاصلة في القراءة التوزيعية لأننا يمكن أن تصور أنَّ الحدث صدر من أكثر من فاعل واحد، وبذلك يكون قد تكرر حصوله.

⁴ انظر جعفرة (1994) وتبغ (1994).

نقودنا كلُّ هذه الملاحظات إلى التساؤل عن سبب تأثير الأسماء في الأحداث التي تظهر معها في التركيب. وبنعير آخر نقول: لماذا تسقط الأسماء هندستها الفضائية على الهندسة الزمنية في الأحداث، بحيث تصير هندسة هذه الأخيرة مطابقة ل الهندسة الأولى؟

2. التمازج بين أنماط الأوضاع وطبقات الأسماء⁵

لاحظ المشتغلون بأدبيات الجهة وجود تمازج بين المحمولات الدالة على الأحداث (= الإتمام والإنجاز) والأسماء المعدودة، كما لاحظوا كذلك وجود تمازج مشابه بين المحمولات الدالة على الحالة وتلك الدالة على المسرورة (= النشاط) وأسماء الكلة.⁶ وقد أشار ليتش (1969) إلى أن هذا التمازج بين الأفعال والأسماء يعني من الناحية التحوية أن معانِي الأسماء ومعانِي الأفعال

⁵ يقصد بالأوضاع (جمع وضع) الحالات والأحداث والمسرورات. ويعرف كمري (1976) الوضع المحسود بالوضع الذي يتضمن سروراً تعود إلى فحصة محددة بدقة، بحيث لا تستطيع السرورة أن تستغرق بعدها، فيما الوضع اللامحسود فلا يملك مثل هذه التفصية، ويستطيع أن يمتد بشكل لاحدود، أو أن يتوقف في آية لفحة.

⁶ يقول تيفي (1994) «إن الخصوصية الفضائية والخصوصية الزمنية تبيان متوازيان في عدة جوانب... ثم إن التوازي القائم بين معدود/كلة بالنسبة للأسماء، ومحدود/لامحدود بالنسبة للأفعال توفر معرفة جيدة».

جميعها تتضمن العدد.⁷ ووافقه في هذا موريالاتوس (1978) الذي يرى أننا نتصور الأحداث والأشياء باعتبارها مواقف وكيانات قابلة للعد.⁸

وذهب رايروفي (1988) إلى أبعد من هذا حين زعم أن الإنسان يملك إواليات معرفية متطابقة، وهي إواليات تطبق على الأسماء وعلى الأفعال. فكلا النوعين يتأسس على معرفة إنسانية عامة تسمح للإنسان بتصنيف الكيانات والأحداث باعتبارها فردية أو باعتبارها كتلة.⁹

وشيه هذا التناقض ما لاحظه الفاسي الفهري (1990) من توافق بين البنية التركيبية للأفعال والبنية التركيبية للأسماء والصفات في اللغة العربية باعتبارها لغة اشتراكية. فقد أثبت أن هناك توائياً بين البنية على المستوى الستركي، وأن المتكلم العربي يستعمل القواعد نفسها حين يريد إنتاج إحدى البنية مع مراعاة بعض الخصوصيات القليلة التي تميزها كل بنية. وهذا التحليل يجد ستدّه في مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي ينص على أن المتكلم باللغة لا يملك، في الواقع، سوى عدد قليل من القواعد، غير أنها قواعد متاحة بشكل قوي.¹⁰

⁷ انظر بونتون (1991).

⁸ نفسه.

⁹ نفسه.

¹⁰ انظر الفاسي الفهري (1990).

١.٢. تناظر الأحداث والأسماء المعدودة

هناك تناظر واضح بين الأحداث المعدودة (= الإيجازات والإئممات) والأسماء المعدودة؛ فقد لاحظ موريلاوس^{١١} (1978) أن الأحداث المعدودة حين يتم تأسيسها تحول إلى أسماء معدودة. وهكذا يصر الحدث الإيجازي والحدث الإئممي حين النأسيم اسمين قابلين للعد، وقابلين لأن تدخل عليهما أسماء العدد التي تقوم بتصنيصهما. ولا يعذر مثل هذا في الأحداث المعدودة (= الحالات والأنشطة). فهي حين توسم لا تكون معدودة، كما أنها لا تقبل أن تُخصَّصَ بأسماء العدد:

- (12) أ) أكل زيد (التفاج) ثلات مرات ← إيجاز
 ثلات أكلات ←
 ب) انفجر الوضع ثلات مرات ← حالة
 ثلاثة انفجارات ←
 ج) أحب زيد (هندأ) ثلات مرات ←
 ثلاثة حبات ←
 د) سارت هند في هذا الطريق ثلات مرات ← → ثلاثة سيرات^{١٢}

تؤكد كل من (12د وج) أن الحالة والنشاط لا يتحولان إلى اسمين معدودين حين النأسيم. وإذا استمعنا تعابير النحاة العرب القدماء نقول إن مصدر المرأة لا

^{١١} يورن برستون (1991) الأمثلة الآتية من اللغة الإنجليزية

(1) a. Vesuvius erupted three times → There were three eruptions of Vesuvius
 b. Mary Capsized the boat → There was a capsizing of the boat by Mary

^{١٢} قد يجد المصدر من "أحب" و"سار مثون": حين، سرون، يد أن هنا في نظري - لا يعني العدد وإنما الترس.

يأتي منها. ومعلوم أن مصدر المرة، في اللغة العربية، مصدر يؤكد الحدث الأصلي في الجملة بالإضافة إلى أنه يدل على عدد حصول هذا الحدث، ولذلك فهو يُشَيَّع ويُجْمَع.¹³ وذكر النحاة العرب القدماء أن مصدر المرة لا يكون إلاً من الأفعال الدالة على حدث حسيّ، أما الأفعال الدالة على حدث مجرد فلا يكون منها هذا المصدر.¹⁴ وواضح أن هذا الكلام يخالف كلام سوريلاتوس (1978) الذي ينفي أن يأتي الاسم المعدود من الأنشطة، وهي أغبىها حسيّة. وتؤكد معطيات اللغة العربية ما ذهب إليه النحاة العرب القدماء؛ ذلك أنَّ الأنشطة، في العربية، يأتي منها مصدر المرة:

- (أ) دفع زيدُ السيارةَ مرتين ← دفعتان
- ب) دفع زيدُ السيارةَ ثلَاثَ مرات ← ثلَاثَ دفعات
- ج) دفع زيدُ السيارةَ مرَّةً واحدةً ← دفعَةً واحدةً

وإذا أردنا أن نترجم كلام القدماء إلى أدبيات الجهة، نقول إن الأفعال الدالة على حدث مجرد لا تكون إلا أحدها لامحدودة أبداً. وهذه الطبقة من الأفعال لا تتصورُ منها المرةُ وبالتالي لا يكون منها مصدر المرة حين التأسيم. أما الأفعال الدالة على الحدث الحسي فهي لامحدودة كذلك لافتقارها إلى هماية واضحة، ولكنها تصير محدودة بالنقل؛ أي بقلتها من اللامحدود إلى المحدود

¹³ انظر عباس حسن وفخر الدين قبارة لمزيد من التفصيل.

¹⁴ انظر نفس المراجع.

بواسطة وضع نهاية واضحة يتوقف الحدث عندها ولا يستمر في الحصول، وبنعير آخر، نقول إن الحالات والأنشطة يشتراكان في كونهما يملكان مدة زمنية ممتدۀ بشكل لا يحتمل دود، بيد أن الأولى متجلسة خسال مدة وجودها، وتقتصر إلى فواصل زمنية تفصل بين أجزائها، بالإضافة إلى أنها تم دون مراقبة من المنفذ، بخلاف الأنشطة التي تملك فواصل زمنية، وهي خاضعة للمراقبة؛ فمتى نفذها يمكنه أن ينددها ويفكره أن يوقفها. وكونها تملك الفواصل، وتملك نهاية واضحة احتمالاً يجعلها قابلة للعد سواء في صورة المفرد أو في صورة المتعدد، وتأكد المراقبة في الأنشطة بكونها تملك بداية الحدث، وتأكد عدم المراقبة في الحالات بكونها لا تملك هذه البداية. ثم إن الحالات لا تكون لها نقطة نهاية حدثية لافتقارها لنقطة بداية حدثية، مما ليست له بداية لا يتصور أن تكون له نهاية، بخلاف ما له هذه البداية فإنه قابل لأن تكون له ¹⁵نهاية.

¹⁵ فالحالات لا تقبل أن يقيسها [موضوع قياسي يظهر معها في الخلقة] لافتقارها إلى بداية مما لا ينبعور معه وجود نهاية، مما ليست له بداية لا تكون له نهاية لأن النهاية هي نهاية بداية، ولا يمكن تصوّر نهاية بدون بداية . أما النشاط (أو التسخّر) فيمكن أن يقيسها [الموضوع القياسي] لأن الحدث له بداية تسمح بتصوّر إمكان وضع حدّها ؛ أي بتصوّر نهاية ينتهي إليها الحدث . وللتقصّد بهذه البداية الواضحة المضبوطة للحدث، وليس المقصود بداية معنوية واسعة ، فيهذه الأحياناً يشتراك فيها النشاط وإخلاله على السواء:

- بدأ زيد يحب هندا
- بدأ زيد يدفع الغربة

إذ المقصود هو البداية المضبوطة، وهي بداية تحتاج إلى المراقبة، مراقبة يقوم بها المنفذ. لتقارن الحكليين الآتيين:

وما يقوى وجود تمازج بين الأحداث المحدودة والأسماء المعدودة، وخاصة تلك الدالة على المفرد أنَّ الأحداث المحدودة والأسماء المعدودة المفردة لا تقبل التجزيء، و لا تقبل أن يضاف إليها بطريقة كمية. فإذا كتبت أملك جزءاً من تفاحة فذلك لا يعني أنني أملك تفاحة كاملة، بينما تمازج هذا أن جزءاً من أكل التفاحة لا يعني أكل التفاحة بالكامل. وكما لا يعني جمع تفاحتين كياناً واحداً فكذلك لا يعني حدثان للأكل حدثاً واحداً.¹⁶ وبينما أنَّ هذا ما حدا بسايلور (1977) إلى أن يتصور أن الأشياء كيانات تشغله حيزاً في الفضاء، أما الأحداث فكيانات مجردة تشغله حيزاً في الزمن.¹⁷

- في الخامسة والنصف بدأ زيد نصف هنا

- في الخامسة والنصف بدأ زيد ودفع العربة

¹⁶ انظر بريتون (1991)، وكذلكت نبي (1994) التي توضح الفرق بين المحدود والمكتلة كالتالي: «إذا كتبت أحمر ظلعاً في اليد اليمنى وظلعاً في اليد اليسرى، ثم وضعت الأولى على الثانية في إحدى اليدين فلن أبي أقول إنني أحمر ظلعاً في يد واحدة. لكن، إذا كتبت أحمر تفاحة في اليد اليمنى وتفاحة أخرى في اليد اليسرى، ثم حولت إحدى التفاحتين إلى إحدى اليدين فلن أقول إنني أحمر تفاحة في إحدى يدي بل تفاحتين».

¹⁷ انظر بريتون (1991).

2.2. تناظر الحالات والسيرورات وأسماء الكتلة

هناك تناظر آخر بين الأحداث اللامحدودة (= الحالات والأنشطة) وأسماء الكتلة باعتبارها أسماء لا معدودة. فقد لاحظ موريلاتوس (1978) أن الحالات والأنشطة حين تُؤَسِّمْ تحول إلى أسماء كتلة غير قابلة للعد:

(14) أ) أَخْبَرَ زَيْدَ هَنْدَا لَمْدَةً سَنَةً حَلَةً حَلَةً حَلَةً

حَصَلَ خَبَرُ زَيْدٍ هَنْدَ لَمْدَةً سَنَةً

حَصَلَتْ فَهْمَةً زَيْدٌ لِلنَّظَرِيَّةِ حَلَةً ب) فَهِمَ زَيْدُ النَّظَرِيَّةِ

حَصَلَ فَهْمٌ زَيْدٌ لِلنَّظَرِيَّةِ حَلَةً

حَصَلَتْ دَفْعَةً زَيْدٌ لِلْعَرْبَةِ نَشَاطًّا ج) دَفَعَ زَيْدُ الْعَرْبَةَ لَمْدَةً سَاعَةً

حَصَلَ دَفْعٌ زَيْدٌ لِلْعَرْبَةِ نَشَاطًّا

يدل الفعل في (14أ) على حالة نفسية، ويدل الفعل في (14ب) على حالة إدراكية عقلية، وحين التأسيم لا يقبلان غير الكتلة أسماءً، ولا يقبلان الاسم المعدود. ولذلك كان تحويلهما إلى مصدرمرة تحويلاً لاحقاً. وشيء هذا ما حصل في (14ج) ففعل النشاط فيها يتمتع عن مصدر المرة، ولكنه يقبل اسم الكتلة. لكن، تجب الإشارة إلى أن مصدر المرة من فعل النشاط يمكن شريطة أن يكون النشاط حصول واحد أو أكثر من حصول واحد، وهذا الأمر لا

يتصورُ في الحالة، ولما كان الفعل في (١٤ج) دالاً على حصولِ غير معلومٍ، أي لامحدود، فإنه صار في التأسيم اسم كلة.

إننا لا نتصور إمكان عد الحالات والأنشطة، كما لا نتصور إمكان عد أسماء الكلمة لأنها جمجمة تراكمية، تسمع بتحزيء لأنهائي، وبإضافات لأنهائي كذلك (تايلور (1977)), وهذا فلان أي حزء من الطين هو طين، يناظر هنا أن أي حزء من الدفع هو دفع، ثم إن جمع قطعتين من الطين يعطي طيناً، وجمع أكثر من قطعتين من الطين يعطي طيناً كذلك، ولا يمكن أن تحدث عن طينين أو أطينية إلا إذا قصدنا النوع وليس العدد؛ لأن نريد الطين الأحمر والطين الأصفر والطين الرطب والطين الخشن، ويناظر هذا أن جمع لحظتين من الدفع هو دفع، وأن جمع لحظات من الدفع هو دفع ليس إلا.

3. الأحداث ذات الحصول المتعدد وأسماء الجمع المعدودة

لنظر في الجمل الآتية:

(١٥) أ) يصنع زيد اللعب

ب) تولف هند الكتب

ج) يأن الجنود إلى المقهى كل مساء

د) لعب المقامرون الورق كل ليلة

تدل الأفعال في (15) على أحداث لها أكثر من حصول واحد لأنها تدل على العادة. وهي دالة عليها بصيغة المضارع في (15أوب وج)، وبصيغة الماضي في (15د). وكوتها تدل على أحداث تتكرر يجعلها تناظر الأسماء الدالة على الجمع المعدود الذي يدل على أكثر من كيان واحد. يناظر تالي (1988)¹⁸ بين الأسماء الدالة على الجمع المعدود والأفعال الدالة على الحصول المتكرر، ويرى أن اللغة الإنجليزية تعدد الاسم المعدود بواسطة علامة الجمع s، وتعدد الفعل بواسطة الجهة التي تدل عليها اللامسة ing — في الأفعال ذات الامتداد في الزمن، أو بواسطة هذه اللامسة مضافاً إليها فعل جهي في الأفعال ذات الحصول الواحد: ing — to keep + v. ويتصور أن علامة الجمع في الأسماء s —، والجهة: ing — علامتان متاظرتان.

ويمكن أن نعمم تصوّر تالي ليشمل اللغة العربية، لكن مع بعض الاختلاف. فالعربية تعدد الاسم المعدود بطرifices: الأولى هي جمع السلامة، والثانية جمع التكثير. غير أن العربية تشبه اللغة الإنجليزية في كوتها تعدد الفعل إما بواسطة صيغة المضارعة إذا كان هذا الفعل ذات امتداد في الزمن، أو بواسطة صيغة المضارعة مضافاً إليها فعل جهي إذا كان الفعل الس DAL على الحدث في الجملة مقتراً إلى الامتداد في الزمن:

¹⁸ نفسه.

- (16) أ) سَعَلْ زِيدٌ
 ب) يَسْعَلْ زِيدٌ
 ج) مَا اتَّفَلَ زِيدٌ يَسْعَلْ

يدل الفعل في (16أ) على حدث له حصول واحد، أما في (16ب) فيدل الفعل نفسه على حدث له أكثر من حصول، إما بتأويل التكرار أو بتأويل العادة. وفي (16ج) يدل الفعل "يسعل" على حدث متكرر لأنّه ارتبط في الجملة بفعل جهي جعل منه حدثاً له أكثر من حصول واحد. ييد أنّ ما ذهب إليه تالبي يشير عدة إشكالات تُحب الإشارة إليها.

د. إشكالات تعدد الحدث: التكرار والعادة

يتعدد الحدث بالتكرار في المناسبة الواحدة، ويتعدد بالتكرار في مناسبات متعددة مما يعطي تأويل العادة. وقد يتعدد الحدث إذا كان الفاعل متعدداً، ويتعدد أيضاً إذا دلّ على العادة المستمرة الدائمة. وهذه بعض الأمثلة من اللغة العربية:

- (17) سَعَلْ زِيدٌ ثَلَاثَ مَرَاتٍ (الآن)
 (18) تَدْخُلُونَ هَنْدُ (كثيراً)
 (19) غَادَرَ الطُّلَبَةُ قَاعَةَ الْدِرْسِ

(20) تبني الطيور الأعشاش فوق الأشجار

تعدد الأحداث، إذن، يطرق عدة. فتعدد الحدث في (17) تعدد إيجاري¹⁹ لأنَّ الحدث ليس له امتداد واضح في الزمن، ذلك أنَّ حدث السعال حصل لحظي، وإذا تم تعميده فإنَّ هذا التعميد يُؤكِّد التكرار؛ إذ لا بد من وضع فواصل زمنية تفصل بين الأحداث اللحظية التي تكرر. وهذه الطريقة نسول ونفهم (17). أما تعدد الحدث في (18) فليس تعددًا إيجاريًّا بل اختياريًّا، لأنَّ الحدث يمتد في الزمن، ولذلك فنحن لا نتصور حدث التدخين حدثًا لحظيًّا. ولكي نعدد هذا الحدث تحتاج إلى عدة مناسبات، حيث يتغير الحدث في كل مناسبة ليبدأ من جديد في مناسبة أخرى، فينولد عن ذلك تأويل العادة.

وإذا كان الحدث في (17) قابلاً لأنْ يتكرر في المناسبة الواحدة فإنَّ الحدث الذي في (19) لا يقبل ذلك بالرغم من أنه حدث لحظي، وهو يدل على التعدد بسب ظهوره مع فاعل متعدد. ويتختلف تأويل العادة في (20) عن تأويل العادة في (18) ذلك أنَّ الحدث في (20) حدث يتكرر بصفة مستمرة دائمة لا تقطع ولا توقف، بينما يمكن تصور الانقطاع في الحدث الذي في (18).

¹⁹ انظر جملة (1994) مزيد من التفصيل، خاصة الصفحات من 146 إلى 152.

وإذا عدنا إلى (17) فإننا نجد أنفسنا أمام حملة ملتبسة – إذا استثنينا الظرف (الآن) – فقد يكون زيد قد سعى ثلاث مرات في مناسبة واحدة، أو يكون قد سعى ثلاث مرات في ثلاثة مناسبات، وبما أن التعدد وارد في قراءة المناسبة الواحدة فيحدث التكراري، وكذلك في قراءة المناسبات المتعددة فإننا لا نعرف على أي أساس نقيم التمازج بين الأحداث المتعددة والأسماء المعدودة، أعلى أساس المناسبة الواحدة أم على أساس المناسبات المتعددة.

يقسم النحاة العرب القدماء جمع التكسير إلى جمع قلة، وهو ما وضع للعدد القليل من الثلاثة إلى العشرة، وجمع كثرة، وهو ما وضع للعدد الكبير من أحد عشر إلى ما لا نهاية.²⁰ يسمح لنا هذا التقسيم بتصورٍ نزعم أنه يحقق بعض التمازج بين الأحداث المتعددة والأسماء المعدودة. وهكذا تتصور أن الأحداث التكرارية في المناسبة الواحدة تمازج جمع القلة، وأن الأحداث التي تكرر في أكثر من مناسبة تمازج جمع الكثرة، وأن الأحداث التي تكرر بشكل دائم مستمر تمازج الكلمة.

في بريستون (1991) يجد تحليلاً مختلفاً بعض الشيء عن تحليتنا. فهذا الباحث يميز بين الأنشطة التكرارية والأنشطة الاستمرة، وينظر النوعين معًا من

²⁰ انظر فلاحه وعباس حسن.

الأنشطة بأسماء الكتلة، ودليله على أنَّ الأنشطة التكرارية تناظر أسماء الكتلة كون التكرارية امتدادية تشغل حيزاً من الزمن، وكذلك أسماء الكتلة امتدادية "تشغل حيزاً من الفضاء". بالإضافة إلى أنَّ التكرارية تقبل أن يضاف إليها من جنسها الحدثي، وهي بذلك تراكمية مثل أسماء الكتلة. فجماع معلمتين أو أكثر سعال". ونظير هذا أنَّ جماع ثلاث قطع من الطين طين.

ولا تختلف الأنشطة الاستمرارية - في نظر بريتون - عن التكرارية، بيد أنه يفضل أن يتحقق في التناظر الذي يقرره. وهكذا يتجدد يتعسر الأنشطة الاستمرارية متناهية مع أسماء الكتلة من نمط "الذهب" و"الطين" و"الحليب" وأمثالها. ويعتبر الأنشطة التكرارية متناهية مع أسماء الكتلة من نمط "الأرز" و"السكر" و"الرمل" و"الملح" وأمثالها. وحيث في ذلك كون الأنشطة ليست بينها فواصل تفصل لحظة النشاط الواحد عن مثيلتها، ولذلك شبهها عادة ممتدة امتداداً مطلقاً. ثم إنه إذا كان بالإمكان عددُ لحظات النشاط التكراري، فإنه بالإمكان عدد حبات الأرز وحبات الرمل وحبات الملح. وبالمقابل، فإنه إذا كان من غير الممكن عدد لحظات النشاط الاستمراري فكذلك يستحيل عدد الذهب والماء وكل كيان له امتداد لا انفصال فيه.

غير أنَّ ما ذهب إليه بريتون مردود؛ فرغم أنَّ الأنشطة التكرارية امتدادية في الزمن كامتداد الكتلة في الفضاء، فإنَّ امتداد الأولى محدود بخلاف الثانية،

فنحن لا نتصور الحدث في (16أ) و(17) حدثاً ممتداً امتداداً مطلقاً في الزمن، بخلاف أسماء الكلة التي نتصورها ممتدة امتداداً لامهائياً في المضاء. ويتبع هذا أن التراكمية في حدث السعال، مثلاً، تراكمية محدودة. فنحن لا نتصور سعالاً لامهائياً من شخص يسعى. وفي مقابل هذا يجد أن الأنشطة الاستمرارية تشبه في الامتداد أسماء الكلة، وتشبهها كذلك في التراكمية؛ إذ الامتداد والتراكمية فيها لامهائية، وهذه الطريقة تفهم (18) و(20).

يقودنا هذا التحليل إلى نصور الأنشطة الاستثمارية الدالة على العادة سلسلةً من الأحداث لها من الامتداد واللائتمان ما يقرها من الحالة. وقريب من هذا ما فكر فيه كُمْرِي (1976) حين نفى عن العادة التكرارية والإعادة، بيد أن نفي ذلك عنها لا يعني أنها لا تتشكل من عدة أوضاع الشيء الذي تفتقر إليه الحالة، ثم إنَّ الحالة لا تكون إلاً من الأحداث المفتقرة إلى الدينامية والإرادية عكس العادة التي تكون إما أنشطة أو إنجازات أو إهتمامات يتكسر رحصوها:

- (21) أ) يتحول زيد في الحديقة كل مساء
ب) تشرب هند كل ليلة في نومها
ج) أكتب قصيدة كل يوم
د) أصل إلى العمل متأخراً كل يوم

تدل كل الجمل في (21) على العادة، لكن، بواسطة النشاط المستمر في (21أ) والنشاط التكراري في (21ب) والإثماز في (21ج) والإثمام في (21د).

وتصور البعض العادة وحدة أو وضعاً واحداً مكوناً من أوضاع فرعية، ووجد أن أحسن ما يناظرها هو اسم الجمع.²¹ وهو اسم يدل على كيان مفرد مكون من كيانات فردية متعددة، وهو عند النحاة العرب القدماء "ما تضمن معنى الجمع وليس له مفرد من لفظه، أو كان هو ومفرده من لفظ واحد، مثل: "ولد" التي تعني المفرد والجمع".²² ومن أسماء الجمع في اللغة العربية الأسماء الآتية:

(22) جمع، زحام، مجموعة، جماعة، سرب، قطيع...
ورغم أن أسماء الجمع يمكن أن تظهر في صورة المفرد وفي صورة الجمع صرفاً، مثل:

(23) مجموعة ——— مجموعات
جماعات ——— جماعة

²¹ انظر برينتون (1991).

²² انظر قلوة.

سراب — أسراب
قطيع — قطعان ...

إلهما، في صورتيها هاتين، تدلُّ على كيانات متعددة. وما يهمنا هو أنَّ اسم الجمع يناظر العادة؛ فكلَّا هما واحدٌ دالٌّ على أكثر من واحدٍ؛ فنحن نؤولُ العادة في جملة مثل (24) بطريقتين:

(24) يعملُ زيدٌ في المعلم
في الأولى يكون عمل زيد حدثاً واحداً. وفي الثانية يكون عمل زيد سلسلة من الأحداث.

والتأويلان معاً وارداً ب بالنسبة لاسم جمع مثل: "سراب"، فالسراب في تصورنا إما كيان واحد أو عدة كيانات.

وتغترَّ أسماء الجمع التي لا تظهر في صورة الجمع كتلة مثل:
(25) الأناث، الخشب، الخضر ...

وهي أسماء جمع لأنَّها تدلُّ على كيان واحدٍ بضم كيانات فرعيةٍ داخله. وهي كتلة لأنَّها تظهر في صيغة صرفية واحدةً أبداً مثلها في ذلك مثل أسماء الكتلة التي لا تكون أسماء جمع كالذهب واللحم والماء...، ولذلك فهي تستغرق المادة المشار إليها استغراقاً كاملاً، ولا يأتي منها المفرد:
(26) *أثاثة، *خشبة، *خضرة.

وقد يأتى منها الشئ، غير أن ذلك لا يعني العدد بل النوع. ونعتبر أسماء الجمع التي تظهر في صورة المفرد وفي صورة الجمع أسماء جمع معدودة:

(27) قطيع، سرب، عائلة، جمـع ...

فهي جماعية لأنها تدلُّ كسابقتها على كيان واحدٍ يضم كيانات فرعية داخله.
وهي معدودة لأنها يمكن أن تظهر في صورة المفرد أو في صورة الجمع:

(28) قطـيع — قـطـيعـان — قـطـيعـان

ـ سـرب — سـربـان — سـربـان

ـ عـائـلـة — عـائـلـةـان — عـائـلـةـات

ـ جـمـع — جـمـعـان — جـمـعـان

ويتميز اسم الجمع المعدود بأنه يظهر في السياقات المختلفة التالية:

(29) أ) هذه القطـيعـان تـكـلـف صـاحـبـها الـكـثـير منـالـمال

ب) هذه القطـيعـان يـكـلـفـن صـاحـبـها الـكـثـير منـالـمال

(30) أ) العـائـلـات تـقـرـرـ الذـهـابـ فيـ الصـيـفـ إـلـىـ المصـطـافـاتـ

ب) العـائـلـات يـقـرـرـنـ الذـهـابـ فيـ الصـيـفـ إـلـىـ المصـطـافـاتـ

(31) أـسـرابـ كـثـيرـةـ مـنـ الطـيـورـ تـحـلـقـ فـيـ فـضـاءـ

بـ) أـسـرابـ كـثـيرـاتـ مـنـ الطـيـورـ تـحـلـقـ / يـحـلـقـ فـيـ فـضـاءـ

(32) أ) جـمـعـ كـثـيرـةـ تـعـاـنـ مـنـ الـفـقـرـ وـالـجـمـعـ

أـمـاـ اـسـمـ الـجـمـعـ الـكـثـلـةـ فـإـنـهـ لـاـ يـظـهـرـ إـلـأـ فـيـ سـيـاقـ التـطـابـقـ الـمـفـرـدـ:

(33) أ) اشتريت أثاثاً كثيراً

ب) اشتريت أثاثاً كثيرة / كثارات

(34) أ) يبيع الناجر الخضر الطرية

ب)* يبيع الناجر الخضر الطريات

٥. خاتمة

حاولنا في هذا المقال أن نبحث في التمازن بين أنماط المواقف وطبقات الأسماء. ودافعنا عن الفكرة السائدة في أدبيات الجهة والتي ترى أن المتكلمين يمتلكون إيماليات تجعلهم يتصورون الأسماء والأحداث متاظرة هندسياً، وبذلك فهم يستقطعون الهندسة الفضائية في الأسماء على الهندسة الزمنية في الأحداث. وما يؤكد هذا أن كمية الموضوع الاسمي في الجملة تؤثر في جهة الحدث. كما أن تأسيمحدث المحدود يعطي اسم معلوماً، وتأسيمحدث اللاحدود يعطي اسم لا معلوماً.

وحيث نظرنا في طبيعة الأسماء في اللغة العربية تأكّذلنا أنّ العربية ترسّم المحدود من الأحداث بمصدر المرة. ولما كانت الأنشطة تقبل التأسيم بمصدر المرة اعتبرنا ذلك علامة على إمكان نقلها من اللاحدودية إلى

المحدودية. ولا تقبل الحالات أن تؤسّم عصائر المرة مما يدل على
لامحدوديتها.

وتؤسّم العربية الحدث المعنود بواسطة جمع **السلامة** وجمع التكسر،
ولكنها تناظر الأحداث التي تكرر في المناسبة الواحدة بجمع **القلة**، وتناظر
الأحداث التي تكرر في أكثر من مناسبة بجمع **الكثرة**. أما الأحداث التي
تكرر بشكل دائم مستمر فتนาظرها بالكلمة.

المراجع العربية

- ححفة، عبد الحميد: 1994، تأويل التكرار في الأحداث في اللغة العربية، في: مجالات لغوية: الكلمات والوسائل، أعمال مهدأة إلى الأستاذ إدريس السغروشي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات، رقم 31.
- ححفة، عبد الحميد: 1994، المحدث في المفصول، المائدة المستديرة حسول اللسانيات المقارنة واللغات المغاربية مراكش 6-3 فبراير 1994.
- حسن، عباس، النحر الروافى، دار المعارف، القاهرة، 1961-1964.
- الفاسي الفهري، عبد القادر: 1990، البناء الموزعى، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- قياوة، فخر الدين، علم الصرف، مطباع دار الكتاب، البيضاء، ط. ١، 1981.
- شوطا، عبد اللطيف: 1997، الامتداد في الأحداث في اللغة العربية، مقال غير منشور.
- شوطا، عبد اللطيف: 1998، في جهة الفعل في اللغة العربية: الموضوع المباشر القياسي، ندوة أسس التقاطع في الخطاب اللساني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 1998.

المراجع الأجنبية

- Brinton, L.: 1991, The Mass / Count Distinction: The Grammar of Iteratives and Habituals, in: *Belgian Journal of Linguistics*, 6, 1991.
- Comrie, B.: 1976, *Aspect*, Cambridge University Press, Cambridge.
- Lyons, J.: 1977, *Semantics*, Cambridge University Press, Cambridge.
- Taylor, B.: 1977, Tense and Continuity, *Linguistics and Philosophy*, 1.
- Tenny, C.: 1994, *Aspectual Roles and Syntax - Semantics Interface*, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.
- Vendler, Z.: 1967, Verbs and Times, *Linguistics in Philosophy*, Ithaca, Cornell University Press, New York.
- Verkuyl, H.J.: 1972, On the Compositional Nature of Aspect, *Foundations of Language*, Supplementary Series 15, Dordrecht.

دراسات حرفية وصوتية



البناء الصرف صواني للأسماء الرباعية في اللغة العربية

٠. مقدمة

يتناول هذا المقال جوانب من البناء الصرف صواني للأسماء الرباعية في اللغة العربية، سواء تلك التي بنيت على حذور رباعية بالأصل، أو رباعية بواسطة الإلحاق بالتكرر، أو التضييف، أو الإقحام. وبما أن صرف اللغة العربية صرف غير سلسلي (non concatenative)^١، فإننا نعتقد أن الإطار الملائم لمعالجة هذا البناء هو السوارد في الصواتة المستقلة القطع (autosegmental phonology)، حيث يمثل للصرفيات في طبقات مستقلة الفطسخ

^٢. (autosegmental tiers)

فعناصر النغمة الصائبة (vowel melody) يمثل لها في طبقة مستقلة، هي طبقة الحركات، كما أن عناصر النغمة الصامتية (consonantal melody) يمثل لها في

^١ الفاس العهري (1991)، ص. 29.

^٢ مككوفي (1981)، McCarthy، ص. 383.

طبقة مستقلة هي طبقة الجذر (root tier). وفيما يخص عناصر هذه الطبقة الأخيرة، سنتطرق من تصور نقابل فيه عناصر طبقة الجذر. الميزان وضعه الصرفيون العرب القدماء قابلوها فيه صوامت الجذر بالفاء والعين واللام،³ ستصطلح على تسميتها بالميزان الجذري.⁴

فإذا كان الجذر ثلاثة سالماً، أي حالياً من التكرير والتضييف والإقحام، كان على مثال لافعل، ويشير الرمز لا إلى صرفة الجذر (انظر: 2.3)، وإذا تكرر صامت في بناء جذري كرر ما يقابلها في الميزان الجذري (انظر: 1.2، و 2.2)، وإذا ضعف صامت في جذر ما، ضعف كذلك في مثاله الجذري (انظر: 2.3)، وإذا أفحمت قطعة في بناء جذري ما، ظهر إفحامها في الميزان الجذري (انظر: 1.4).

هذا التصور للبناء الجذري يندرج في إطار التمييز بين جذور قاعدية، لا يقتضي بناؤها النحوء إلى أي إجراء معجمي، وجذور مشتقة يتم الحصول عليها بواسطة إجراءات معجمية، مثل التكرير أو التضييف أو الإقحام.

³ ابن هبيش، شرح الملوكي في التصريف، ص. 112-116.

⁴ انظر: root skeleton على حد تعبير شرام (1962) Schramm، ص. 449.

أما الميزان العروضي (*prosodic template*)، في هذا الإطار، فهو عبارة عن سلسلة من الوحدات القطعية: السواكن والحركات (س و ح)، ومن ثم سميت النظرية التي تعتمد هذا التحليل الوارد في الصواتة المستقلة القطع: ⁵ وقد طور مككربن وبرينس (1986) و(1988^a) و(1988^b) هذا التصور للميزان العروضي فيما يسمى بالصرافة العروضية (*prosodic morphology*) حيث استبدلت الوحدات القطعية بوحدات عروضية، مثل المورا (*mora*)، والقدم (*foot*)، والمقطع (*syllable*)، والكلمة العروضية (*prosodic word*)، وأصبح يطلق على الميزان العروضي الشكل الثابت (*shape invariance*).

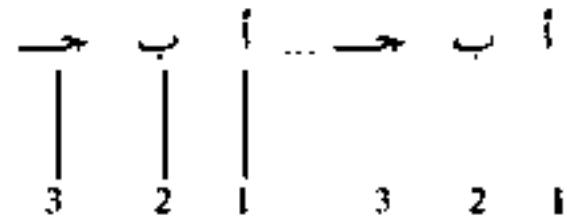
وعملية ربط عناصر النغمة الصامتية، وعناصر النغمة الصائية بالميزان العروضي، يتم بواسطة ما يسمى في الصواتة المستقلة القطع بمبادئ الاقتران (*conventions of association*)،⁶ هذه المبادئ التي سنبيّن، في هذا المقال، أنها في صورتها الواردة في مككربن (1979-1981) غير قادرة على اشتقاء كل الأشكال الجذرية التي تسمى للبناء الصرف صوابي للاسم الرباعي في اللغة العربية. ومن المعروف أن عملية ربط عناصر طبقة الحركات بالأحجام الحركية

⁵ مككربن وبرينس (1988) ص. 4.

⁶ مككربن (1981) ص. 82، 383.

(v-slots)، وربط عناصر طبقة الجذر بالأحياز الصامتية (c-slots) في الميزان العروضي يكون بواسطة مبادئ الاقتران التالية:

المبدأ الأول يقول: إن قرن العناصر النغمية بالوحدات الخاملة لها يتم بطريقة قرن عنصر واحد بعنصر واحد (one-to-one)، وذلك من يمين إلى اليسار في اللغات السامية عموماً، والعربية خاصة. ويمكن أن نمثل صورياً لهذا المبدأ على النحو التالي:⁷



المبدأ الثاني يقول: بعد تطبيق العملية الواردة في المبدأ الأول، فإن العناصر النغمية غير المقونة، يتم قرهما بما تبقى من الوحدات الخاملة للنغم، كما يوضح ذلك هذا التمثيل:



⁷ تمثل الأرقام العناصر النغمية، والخراف العناصر الخاملة للنغم.

المبدأ الثالث يقول: بعد قرن كل العناصر النغمية، إذا بقيت بعض العناصر الحاملة للنغم بدون افتراق، فإنها تقرن بأقرب عنصر نغمي إلى اليسار، وهو ما يسمى بالامتداد (spreading)، كما يوضح هذا التمثيل:



وبعد تطبيق مبادئ الافتراق الثلاثة، إذا بقي عنصر نغمي غير مقرون، فإنه يمكن أن يقرن بوحدة حاملة للنغم تكون مقرونة مسبقاً، وهو ما يسمى في اصطلاح مككربتي (many-to-one) (1981).

1. الجذر الرباعي السالم

الجذر الرباعي السالم، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، هو الذي يخلو من التكبير أو التضييف أو الإقحام، ويكون له الميزان الجذري التالي:

(1)

ل ف ع ل ل : حيث تمثل الفاء والعين والام الأولى والثانية صوات غمز متصلة.

والأسماء الرباعية التي تبقى انطلاقاً من هذا الميزان الجذري على نوعين:

١.١. النوع الأول يكون له الميزان العروضي:

[س ح س ح سا] كما يتضح من التمثيل (2).

١.٢. النوع الثاني يكون له الميزان العروضي

[س ح س ح س س] ونمثل له في (3).

(3)

[س ح س ح س س]
ق - م - ط ر

(2)

[س ح س س ح سا]
ج - ع ف - ر
ز - ب د - ج
ب - ر ث - ن
د - ر ه - م
ج - خ د - ب

وتجدر الإشارة، أن سيبويه ذكر في الكتاب (288-289/4)، الأوزان: فعل، وفعل، و فعل، و فعل، وأقصى فعل الذي أضافه أبو الحسن الأخفش.⁸ واضح أن هذا الوزن الأخير يخضع للميزان العروضي الأول للأسماء الرباعية، هذا الميزان الذي تشارك فيه الأسماء والأفعال الرباعية، بخلاف الثاني الذي تتفرق به الأسماء. ولعل هنا ما يفسر اطراد هذا الميزان العروضي في البناء الصرف صواني للأسماء الرباعية في اللغات السامية كما يتبيّن من خلال هذه الأمثلة:⁹

(4)

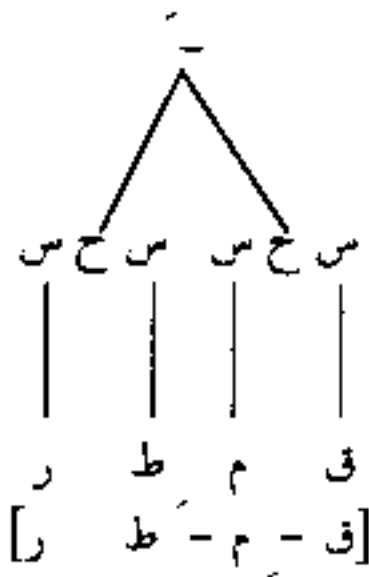
C V C CV (V) C	Arabic
ع a q r a b	Arabic
ع a q r a b	Egyptian Arabic
ع a q r a a b	Arabic

وفي إطار الصواتة المستقلة القطع، وبناء على مبادئ الاقتران الواردة في هذا النموذج، يمكن أن تتمثل للأسماء الرباعية في (2) و(3) على النحو التالي:

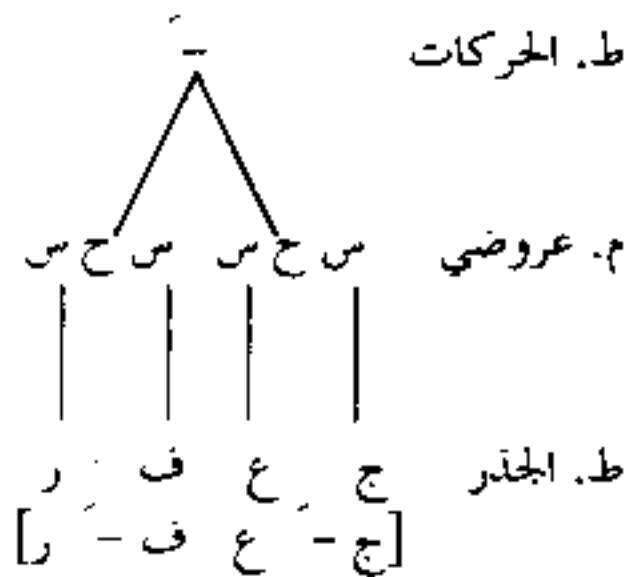
⁸ شرح المثلوثي، ص. 29.

^٩ موسکاتی (Moscati 1964) ص . ٨٤

(6)



(5)



2. بناء الاسم الرباعي بالتكلبيس

في اللغة العربية، أسماء رباعية بنيت على حذف حرف فيها تكرير لبعض الصوامات، وأسماء الرباعية التي لها هذا البناء على نوعين:

١.٢. أسماء رباعية بالأصالة

وهي أسماء بنيت على جذور رباعية كررت فيها بعض صوات الجذر، وهي على ثلاثة أنواع.^{١٠}

١.١.٢. الأسماء الرباعية التي جاءت على الميزان الجذرية:
لف ع ف ل ، أي كررت فيه فاء الجذر بعد عينه، كما هو مبين في (٦).

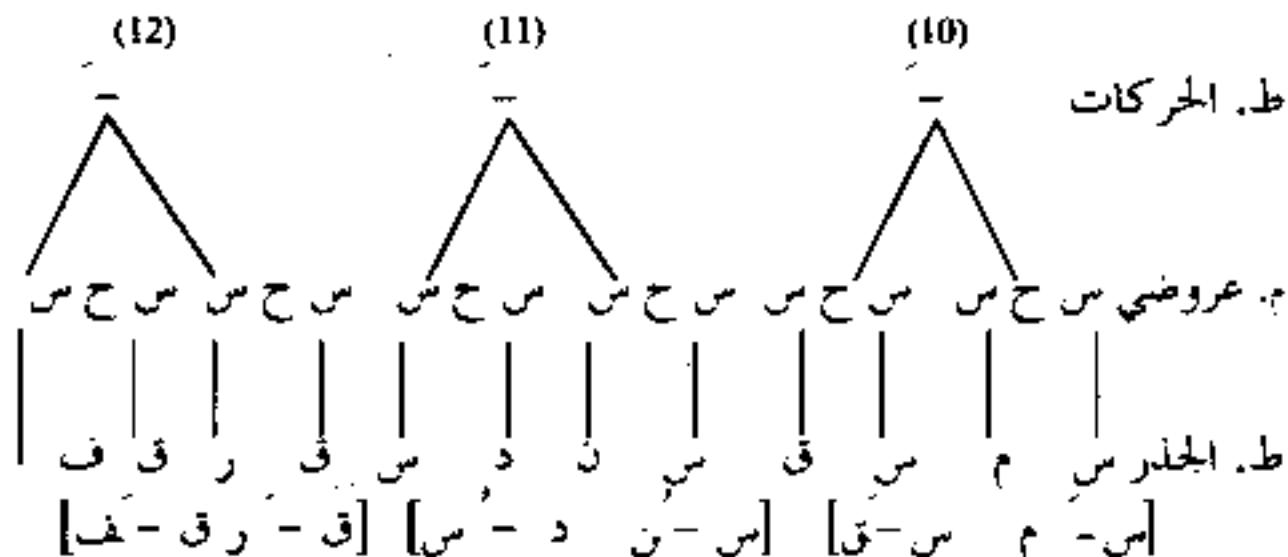
١.٢.٢. الأسماء الرباعية التي جاءت على الميزان الجذرية:
لف ع ل ف، أي كررت فيه فاء الجذر بعد اللام، كما في (٨).

١.٣.٢. الأسماء الرباعية التي جاءت على الميزان الجذرية: لف ع ل ع،
بتكرير عين الجذر بعد اللام، كما في (٩).

^{١٠} ابن حون، الخصائص، ج. ٢، ص. ٥٨-٥٧.

(9)	(8)	(7)
لـ فـ عـ لـ ع	لـ فـ عـ لـ ف	لـ فـ عـ فـ لـ
لـ قـ رـ قـ فـ	لـ سـ نـ دـ سـ	لـ سـ مـ سـ قـ
لـ اـ حـ دـ رـ دـ	لـ سـ لـ عـ سـ	لـ قـ رـ قـ سـ
لـ كـ رـ بـ بـ	لـ قـ رـ بـ فـ	لـ فـ رـ فـ خـ

وإذا تناولنا أسماء رباعية مثل: سمسق، وسنانس، وقرقف، فإننا نلاحظ أنها تقاسم نفس الميزان العروضي [سـ حـ سـ حـ سـ] على الرغم من اختلاف موازينها الجذرية، وهذا دليل آخر على أن هذا الميزان أكثر اطراداً في البناء الصرف صواني للأسماء الرباعية من الميزان العروضي [سـ حـ سـ حـ سـ]. وانطلاقاً من مبادئ الاقتران يمكن أن نمثل للأسماء السابقة على النحو الآتي:



ج. ج. أسماء رباعية بالإلحاق

وهي أسماء بنيت على جنور ثنائية كررت فيها فاء وعين الجذر الثاني في الميزان الجذري، هذا التكرير الصامي يمكن أن نمثل له كالتالي:

(٤٣)

ل ف ف ع ←	ل ف ع
ل س م س م ←	ل س م
ل ر ب ر ب ←	ل ر ب
ل ب ل ب ل ←	ل ب ل

وأختلف النحاة القدماء في تحديد الميزان الجذري لأسماء مثل: سسم وربرب وبيل،^{١١} وما ماثلها، حيث "عزى إلى سيبويه وأصحابه أن وزن ربب وثمه: فعل [أي: لف ع ع ل]. وعزى إلى الخليل ومن تابعه من البصريين والковفين أن وزنه فعفل [أي: لف ع ف ل] ... وهو قول قطرب والزجاج وأبن كيسان في أحد قوله. وقال الفراء وجماعته وزنه ففعع [أي: لف ع ف ع]، تكررت فاءه وعينه، وعزى إلى الخليل أيضا".^{١٢}

^{١١} السيوطي، المزهر، ج. 2، ص. 9.

فالتصور الذي يقول إن الأسماء السابقة جاءت على مثال لافع لافع لافع فل يعتبرها مبنية على جذور رباعية مشتقة من جذور ثلاثة بتكرير صامت. وسرى أن هذا التصور لا يوافق ما ذهب إليه كثير من النسانيين.

أما التصور الذي يقول إنها بنيت على ميزان حذري مكرر الفاء والعين، أي لافعف، وهو التصور الذي نسب إلى القراء والخليل، وابن هشام الأنصاري الذي اعتبر ما جاء على مثال لافعف مكررا بالأصلة،¹² وابن جنى الذي اعتبر كل صوامت هذا البناء أصولا،¹³ والجرجاني الذي اصططع على تسمية ما جاء من الجذور على هذا المثال، أي: لاففع، مضاعف الرباعي،¹⁴ والأشموني الذي اعتبر ما جاء على هذا البناء تارة من مضاعف الرباعي، وأخرى من مكرر الثنائي، أو مكرر الرباعي.¹⁵

وإذا انتقلنا إلى التصور الوارد عند النسانيين الوصفين، نجدهم يتقدون على ورود هذا النمط من الجذور في اللغات السامية، ففليش Fleish يدرج ما جاء

¹² ابن هشام الأنصاري، توضيح المسائل على ألغية ابن مالك، ج. 4، ص. 325.

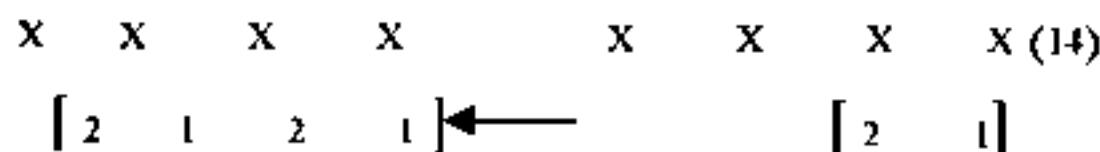
¹³ الخعبان، ج. 2، ص. 57.

¹⁴ الجرجاني، كتاب المفتاح في الصرف، ص. 39.

¹⁵ الأشموني، حاشية العبان على شرح الأشموني عن ألغية ابن مالك، ج. 4، ص. 258-255.

على مثال لف ف ع في اللغة العربية في إطار الجذر الرباعي الذي يتم اشتقاقه، انطلاقاً من تكرير عنصر ثانٍ.¹⁶ وذهب موسكاني (Moscati 1964)¹⁷ أن من بين الإجراءات التي تعمد إليها اللغات السامية لبناء جذور رباعية، تكرير صوامت الجذر reduplicated root نحو: m?m? (حلط) في الأوغاريتية، والـgibgol (دحرج) في العبرية.

أما التصور الوارد في الصواتة المستقلة القطع، فيعتبر ما جاء على مثال لف ف ع جذراً رباعياً مشتقاً من جذر ثانٍ مكرر (reduplicated)، على حد تعبير مككربلي (Bikkerly 1981، ص. 409) أو رباعياً مكرراً (biconsonantal root)¹⁸ على حد تعبير بواس (Bohas 1997)، الذي يمثل لعملية اشتقاق الجذر الرباعي المكرر، انطلاقاً من الجذر الثنائي، على النحو الآتي:



¹⁶ فليش (Fleisch 1961)، ص. 403، و(1968)، جز. 78، و(1979)، ص. 435.

¹⁷ موسكاني (Moscati 1964)، ص. 130-131.

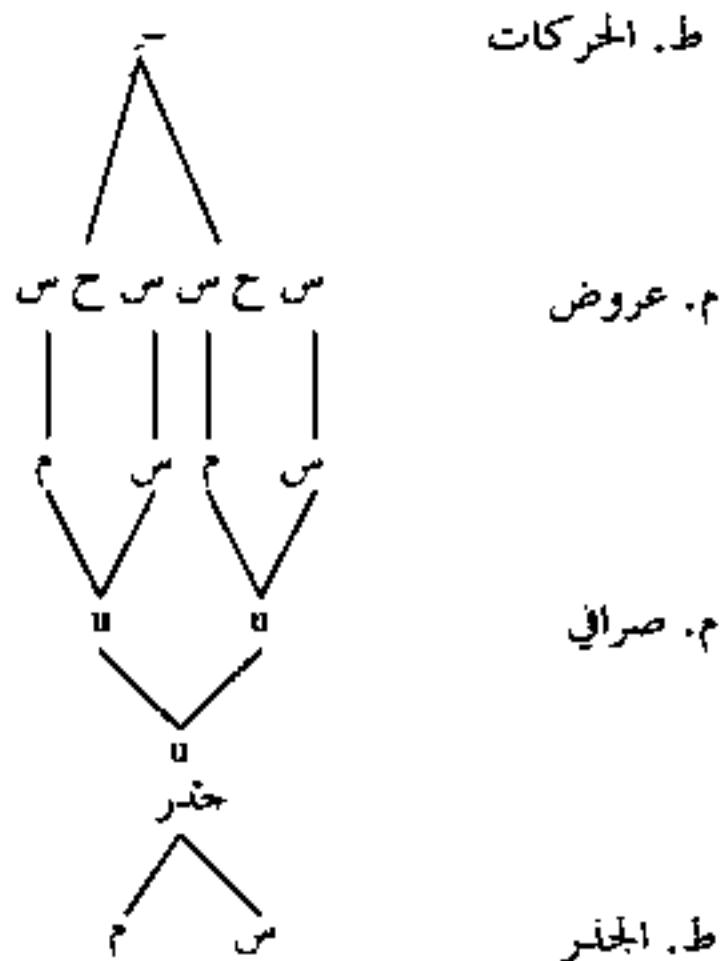
¹⁸ بواس (Bohas 1997)، ص. 153.

ويرى مككري (1982، ص. 210) أن الجذور الرباعية التي على الأفعى لا تعدو أن تكون جذورا قصيرة (*shorter roots*) يتم تكريرها مثل الأحياز الصامتية الفارغة في الميزان العروضي المخصص عادة للجذور الطويلة (*longer roots*)، أي الجذور الرباعية.

ويتبين من خلال هذا التصور أن التكرير الصامي في الميزان العروضي هو تكرير لإلحاق بناء ثانٍ بآخر رباعي، ما دام الإلحاق في تصور النحاة والصرفين القدماء هو نقل "مثال إلى مثال آخر أزيد منه ليعامل معاملاته".¹⁹ فجذر رباعي مثل لس م م استق من جذر ثانٍ هو مس م بتكرير صاميته إلى اليسار وفقا لمبادئ الافتراض في الصواتة المستقلة القطع مع مثل الأحياز الصامتية الفارغة في الميزان العروضي كما يتضح من خلال هذا الاستدلال:

¹⁹ ابن الخطيب، متن الشافية، مهارات النون، ص. 524.

(15)



فالجذر لا من م، في هذا التمثيل، يتم فرنه فرنا متعددًا عزيزًا صرافي يتكون من صرفتين جذرتين: (٢٧) ^{٢٠} تقرنان بأربعة أحياز صامتية في الميزان العروضي الأول للأسماء الرباعية، أي اس ح س ح س ا.

²⁰ مککرتی (1981)، ص. 193، (1982)، ص. 408.

3. الإلخاق بالرباعي بالتضعيف

التضعيف في اللغة العربية نوعان:

١.٣. تضعيف صرافي

يندرج في ما يسمى الصرافة الصرفية (*morphologie flexionnelle*) حيث ينظر للتضعيف باعتباره لاصقة تؤدي إلى تغييرات صرافية، فإذا كانت صيغة فعل صيغة مجردة لا تحمل معانٍ صرافية وليس لها خصائص دلالية معينة، فإن تضعيف عن هذه الصيغة يدخل تغييرات صرافية ودلالية على معنى الجذر،²¹ مثل التكثير في نحو: كسرٌ / كسرَ ، والتعددية في نحو: فَرَحٌ / فَرَحَ ... الخ.²²

٢.٣. تضعيف معجمي

يندرج في إطار الصرافة الاستنفافية (*morphologie dérivationnelle*)، ويتمثل في استنفاف جذر من آخر بواسطة التضعيف الصامي. هذا الإجراء المعجمي هو

²¹ مككري (1981) McCarty (1981)، ص. 384.

²² لمزيد من التفاصيل عن هذه التغييرات الصرفية، انظر شرح المذكر في التعريف، ص. 70 - 71.

ما يسميه القدماء بالإلحاد الذي هو "شيء يخسر النطق من غير أن يجده معرف" ²³، ويكون الغرض منه "تكثير الكلمة ... لا لفائدة معنى، توسيعا في اللغة".

وإذا أدى تضييف عين الجذر الثلاثي يؤدي إلى تغييرات صرافية ودلالية، فللقدماء إن إلحاد الجذر الثلاثي بالرباعي، بواسطة التضييف الصامي، لا يكون بتضييف العين، وإنما بتضييف اللام، مثل: شلال من لا ش م ل ل، وحلباب من لا ج ل ب ب، واستدلوا على ذلك بأن ما يتحقق بالرباعي يكون منه المصدر على وزن فعللة، مثل: شليل شلللة، ولا يكون المصدر من الثلاثي المضعف العين على هذا الوزن، مثل: كسرٌ تكسيرا. ²⁴

وإذا كانت الأسماء الرباعية، والأسماء الملحقة بها بواسطة تضييف لام الجذر الثلاثي تقاسم نفس الميزان العروضي كما هو مبين في (16) و(17).

²³ شرح المنفعة، ج. 7، ص. 156.

²⁴ شرح الملوكي، ص. 67.

(17)

[س ح س ح س]
 م - ه د - د
 ر - م د - د
 س - ر د - د

(16)

[س ح س ح س]
 ح - ع ف - ر
 ز - ب ر - ج
 ب - ر ث - ن

إذا كان الأمر كذلك، فإن الميزان الجذري للأسماء الرباعية الواردة في (16) هو لف ع ل ل ، حيث تكون اللام الأولى معايرة للثانية (انظر: التمثيل (1))، في حين يكون الميزان الجذري للأسماء الواردة في (17) هو لف ع ل ل كذلك ولكن اللام الأولى يتبعها أن تكون مماثلة للثانية، كما في (18) و(19):

(19)

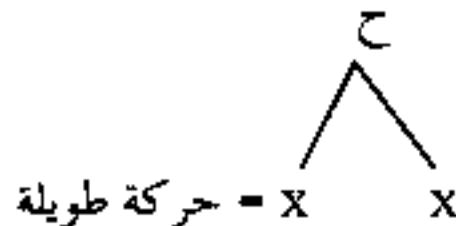
ل ف ع ل ل ،
 ل م ه د د
 ل ا ر م د د
 ل ا س ر د د

(18)

ل ف ع ل ل
 ل ج ع ف ر
 ل ا ز ب ر ج
 ل ا ب ر ث ن

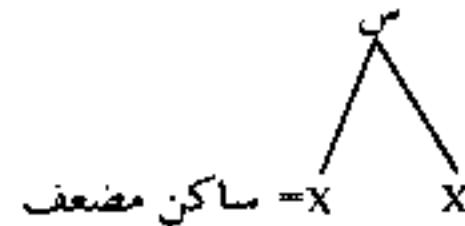
وفي إطار الصواتة المستقلة القطع، تقرن – كما سبقت الإشارة إلى ذلك – صواتت الجذور الواردة في (18) بطريقة قرن عنصر واحد بعنصر واحد (*one-to-one*) بالأحيان الصامتية الواردة في الميزان العروضي [س ح س ح س]، وبنفس الطريقة يقرن الصامت الأول والثاني في الجذور الواردة في (19)، في حين يقرن الصامت الثالث افتراضياً متعدداً بالجذور الصامتين المتبعين في الميزان العروضي. ذلك أنه في هذا الإطار، يتضرر للتضييف باعتباره قطعة واحدة متعددة الاقتران، أو شائبة الاقتران، وهو شيء يمكن أن يمثل له بعد شайн (1981) ²⁵ وشайн وسترياد (1986) ²⁶ على النحو الوارد في (20) و(21):

(21)



= حركة طويلة

(20)



= ساكن مضاعف

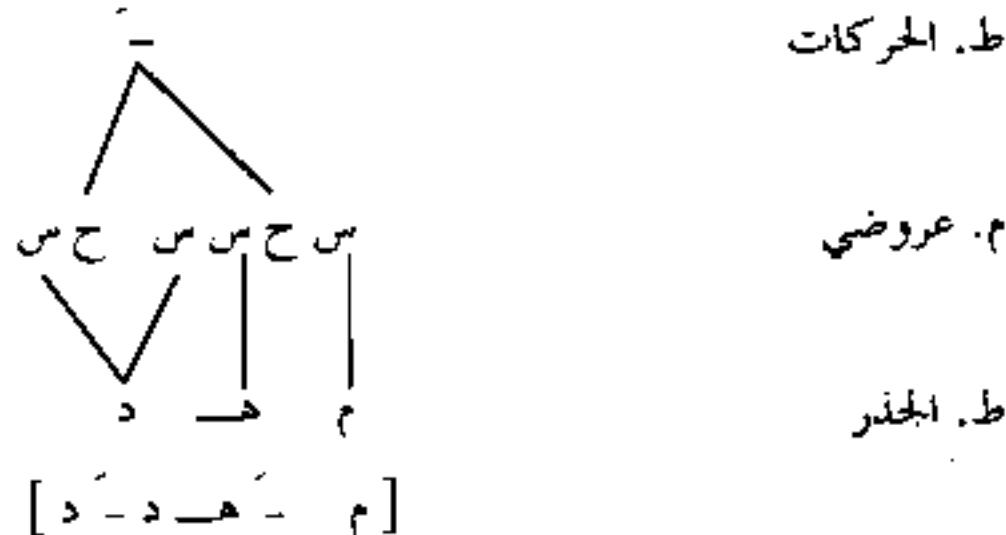
²⁵ شайн (1981) Schein (1981)، ص. 31.

²⁶ شайн وسترياد (1986) Schein and Steriade (1986)، ص. 631.

وبناءً على هذه الخاصية الصورية للتضييف، وبناءً كذلك على مبدأ المحيط الإيجاري (obligatory contour principle) الذي يمنع تجاوز قطعتين متصلتين في طبقة من الطبقات،²⁷ فإن الصامت المضعف في الجذور الواردة في (19)، يشم فرنه افتراضاً متعدداً من اليمين إلى اليسار، كما يتبيّن من خلال هذا التمثيل لمهدد:

(22)

ط. الحركات

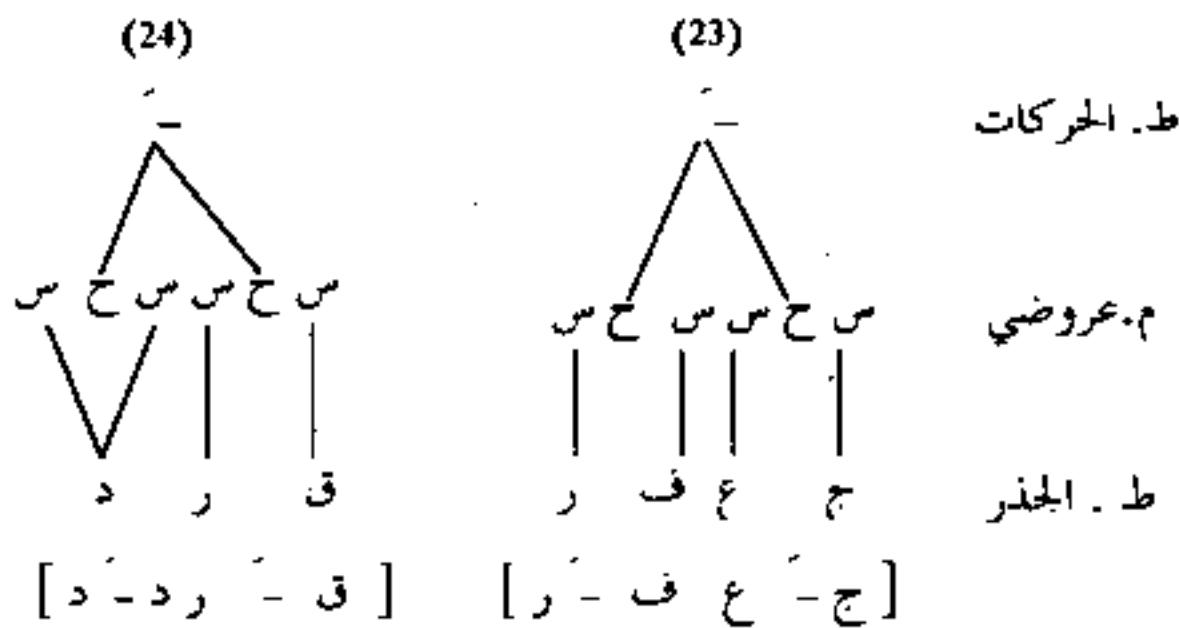


وبناءً على الإشارة أن النحاة القدماء قد اختلفوا في تحديد العنصر الرائد في الصامت المضعف [س م]، أهو الأول أم الثاني؟ قال الخليل إنه الأول، أي لام الجذر الثالثي، في حين ذهب يونس بن حبيب وأبو علي الفارسي إلى أنه الثاني. وقد ناقش ابن جن في الخصائص (2 / 61 - 69) حجاج الفريقين،

²⁷ مككرون (1986)، ص. 208.

ويفهم من كلامه عن اشتراق نحو لاق ردد أن الأمر يقتضي أولاً فرن صوامت الجذر الثلاثي، أي لـقـرـدـ، بالأحیاز الصامنة الثلاثة في الميزان العروضي، وبعد ذلك يقول ابن حمی في الخصائص (63/2): "لما استوفيت الأصول الثلاثة المقابلة لها من (جعفر) الأصول الأولى الثلاثة وبقيت هناك بقية من الأصل الممثل، وهي اللام الثانية التي هي الراء، استوففت لها لام ثانية مكررة، وهي الدال الثانية".

واضح من هذا النص، أن اللام الأولى وكذا اللام الثانية فيما جاء على مثال لـفـعـلـلـ، نحو لـجـعـفـرـ، يتم فرنهما اقتراناً أحدياً كما في (23)، في حين يتم فرن اللامين التماثلين في ما جاء على مثال لـفـعـلـلـ، نحو: لـاقـرـدـ، فـرـنـاـ متعددـاـ (multiple linking)، كما هو وارد في التعيل (24).



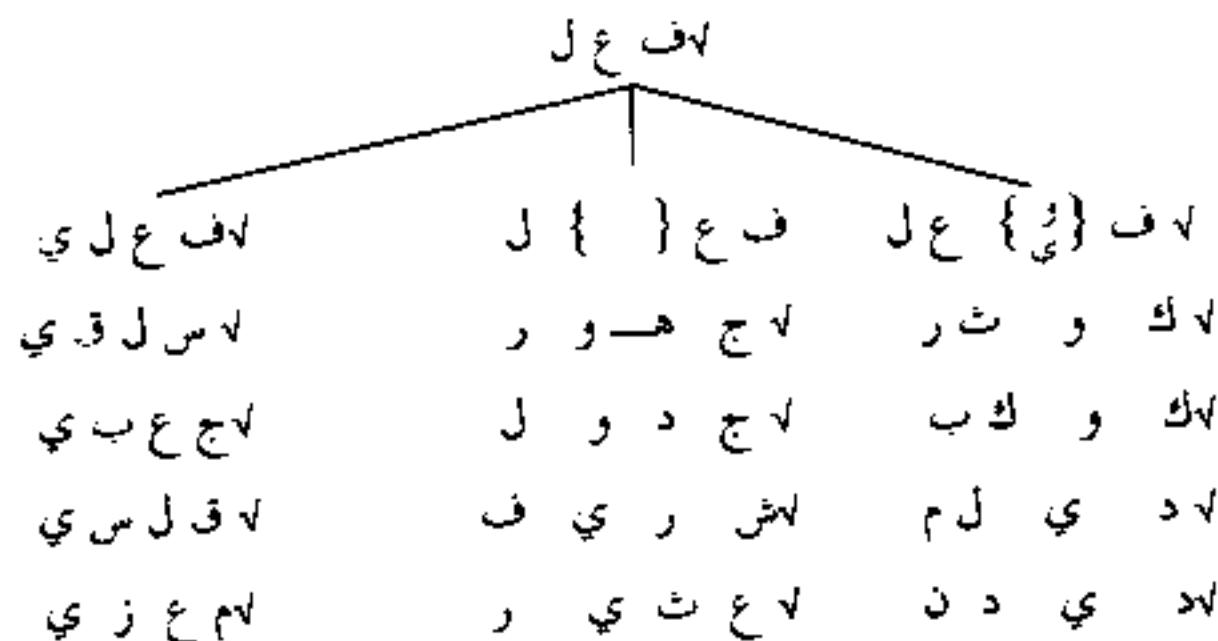
٤. الإلحاد بالرباعي بإقحام العلة

١. الإلحاد اسم بني على حذر ثلاثي بأخر بني على حذر رباعي

تلحّاً اللغة العربية - بالإضافة إلى التكرير والتضعيف - إلى إجراء آخر، يتمثل في إقحام علة بين فاء الحذر الثلاثي وعينه، أو عينه ولامه، أو إقحام ياء بعد لامه،²⁸ كما يتضح من خلال هذا التمثيل:

²⁸ الكتاب ج. 4، ص. 286، وج. 4، ص. 12، 18، والمنصف ج. 1، ص. 42، والمفاسد في العرف ص. 46.

(25)

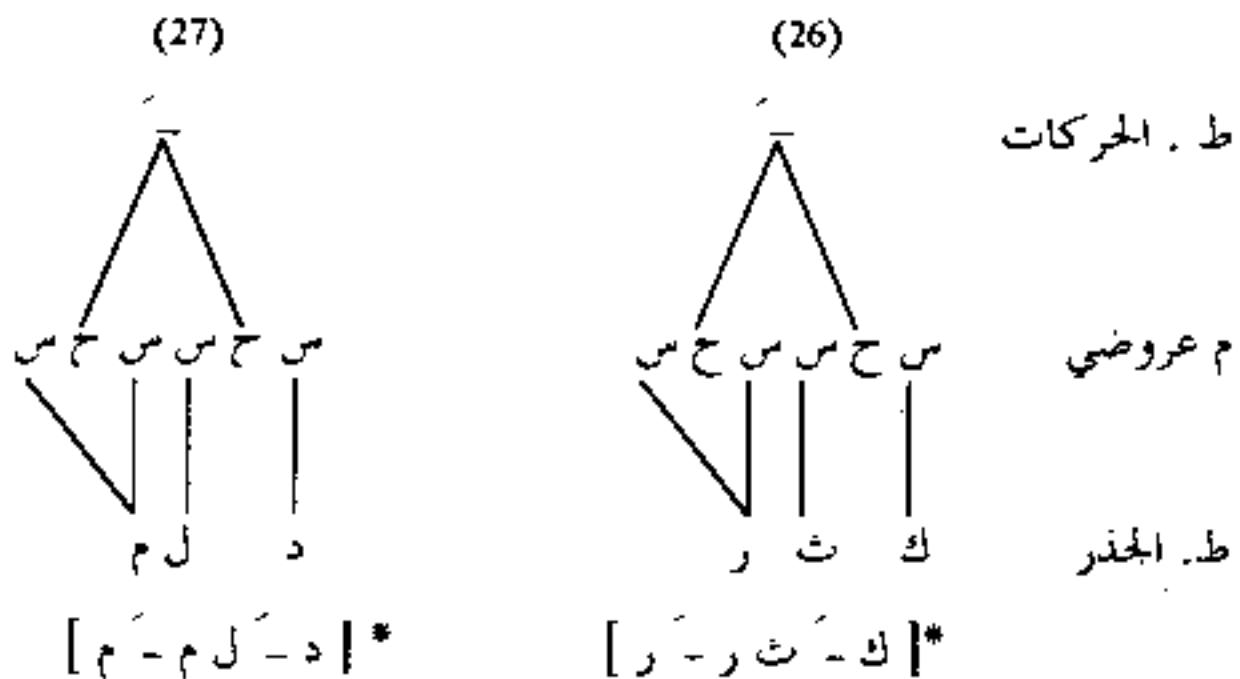


ونريد أن نقف في هذا المقال على الطريقة التي ت quam ha العلة في مثل هذه الموازين الجذرية، فإذا تناولنا أسماء مثل كوثر وديلم²⁹، وبنطريقنا لمبادئ الاقتران المتمثلة في:

- أ) قرن صوامت الجذر الثلاثي: لـكـثـرـ، وـلـدـلـمـ، بالأحياز الصامتيـةـ في الميزان العروضـيـ الأول للاسم الـربـاعـيـ .
- بـ) قـرنـ الصـامـتـ الـآخـرـ في طـبـقـةـ الجـذـرـ بالـحـيـزـ الصـامـتـ الـآخـرـ فيـ المـيزـانـ العـروـضـيـ .

فـإـنـاـ نـحـصـلـ عـلـىـ بـنـىـ لـاحـنـةـ كـمـاـ يـتـبـيـنـ مـنـ التـمـثـيلـيـنـ (26)ـ وـ(27)ـ .

²⁹ لسان العرب ج. 3، ص. 225.



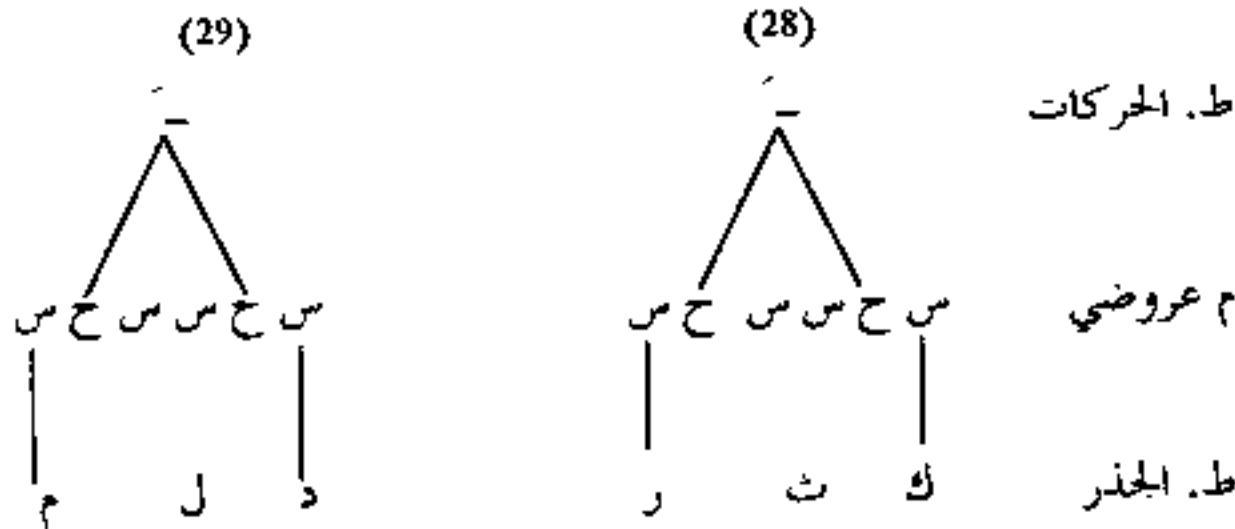
حل مثل هذه المشاكل في إطار الصواتة المستقلة القطع دار نقاش يتعلق بميادئ الافتراض: ما الذي ينتمي منها إلى التحو الكلي؟ وما الذي ينتمي إلى الأنواع الخاصة؟

٢.٤. من بين الاقتراحات التي قدمت للاجحابة عن مثل هذه الأسئلة

افتراج يب (1988 ب) يقول إن ما يتمي للنحو الكلبي ليس هو الاقتران من اليمين إلى اليسار - فيما يخص اللغات السامية، أو من اليسار إلى اليمين في

اللغات الهند أروبية - وإنما هو قرن الأطراف (edges)، ثم تلحاً كل لغة إلى استراتيجية خاصة بها ملء ووسط الميزان العروضي.³⁰

ويبدو أن اشتقاد بين غير لاحنة مثل:[ك-ث-ر] و*[د-ل-م-م]
يقتضي أن يبدأ الاشتقاد أولاً بقرن أطراف الميزان العروضي، كما هو وارد
في (28) و(29).

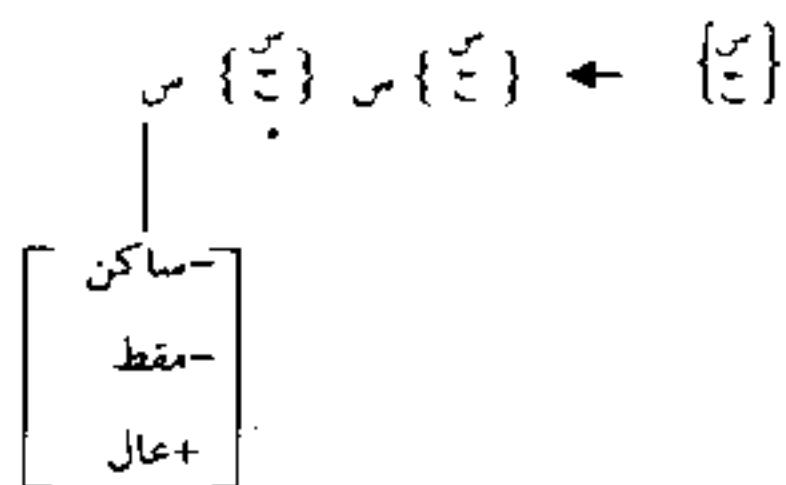


ثم بعد ذلك تلحاً اللغة العربية إلى استراتيجية تمثل في إقحام علة عالية،
واو أو ياء ، في الحيز الصامي الثاني في الميزان العروضي [س ح س س ح س]

³⁰ يب (1988 ب)، ص. 551.

فيما كان علىي مثال لف {ي} ل ، أو الحيز الصامي الثالث فيما كان علىي مثال لف ع {ي} ل، أو الحيز الصامي الأخير فيما كان علىي مثال لف ع ل ي. ونفترج صياغة هذه القاعدة على النحو التالي:

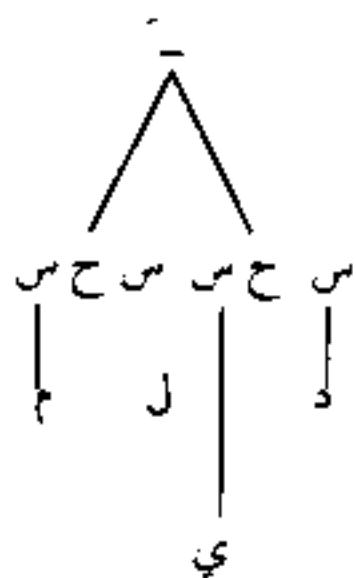
(30) إقحام العلة:



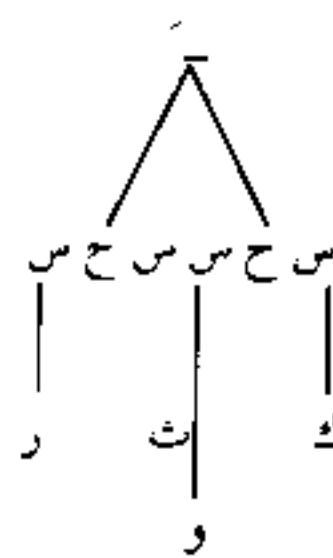
و قاعدة إقحام العلة تطبق مباشرة بعد عملية فرن الأطراف كما في التمثيلين

: (30) و (31)

(31)



(30)



ط. الحركات

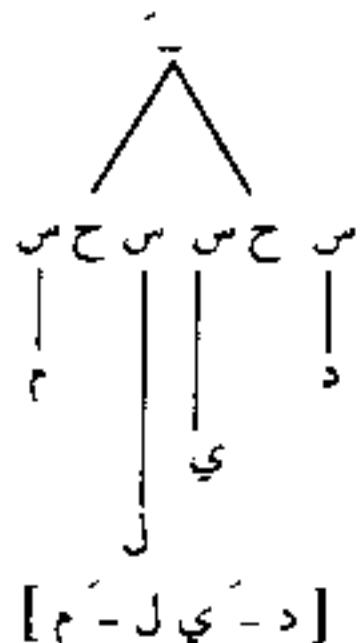
م عروضي

ط. الجذر

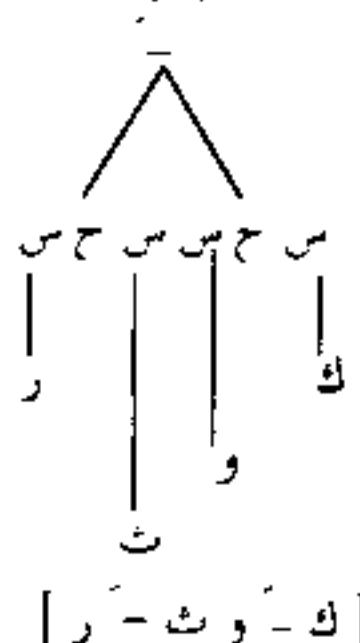
إفحام العلة

ونكون المرحلة الأخيرة في الاستفاق هي ملء الوسط الذي يؤدي إلى البصري المرغوب فيها، كما في (32) و(33):

(33)



(32)



ط. الحركات

م عروضي

ط. الجذر

إفحام العلة

ملء الوسط

[د - ي - ل - م]

[ك - و - ث - ر]

وتجدر الإشارة إلى أن إلحاق بناء جنري بأخر بواسطة الإقحام، لا يقتصر على إقحام العلل العالية (و، ي)، وإنما يشمل كذلك إقحام العلل المنخفضة (ء، هـ)، وبباقي الرئيسيات الأخرى في اللغة العربية، مثل الأنفيات (م، ن)، والمائجات (ر، ل)، ولا يسعنا الحال المخصوص لهذا المقال لتفصيل الحديث عن كل ذلك.

٥. بناء الاسم الرباعي وشروط سلامته التكوين

٤.١. الجنور في اللغة العربية تتميز بثلاث خصائص:

- أ) كونها لا تكون إلا من القطعات التي من سماتها [-مقطعي].
- ب) توسيعها لإلحاق ميزان جنري بأخر يتم - كما رأينا - بواسطة التكبير أو التضييف أو الإقحام.
- ج) بناؤها يخضع لمبدأ الحيط الإيجاري، أو مبدأ الالتمائل حسب السغروشى (1996، ص. 41).

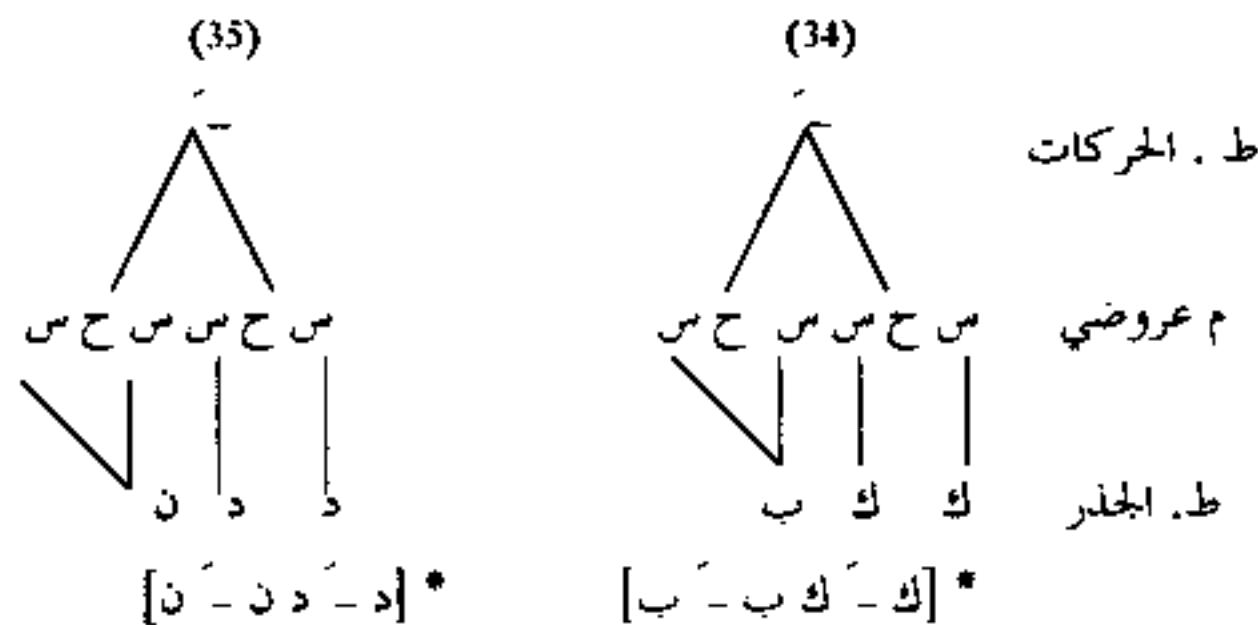
وترى يسب (1988) أن مبدأ المحيط الإجباري يعد قياداً على بنية الصرفية (morphemic structure constraint) حيث يحول أحياناً دون تطبيق بعض القواعد التي تؤدي إلى خلق بنيات لاحنة، وأحياناً يضغط هذا المبدأ من أجل تطبيق بعض القواعد (rule trigger).³¹ ويمكن تبرير وجود قاعدة إفحام العلة في اللغة العربية في هذا الإطار، ولتوسيع ذلك تناول بعض الأسماء التي ذكرها النحاة العرب القدماء في باب الإلحاد بالرباعي بزيادة الواو أو الياء،³² مثل: كوكب وديدن وسوسن.³³

فمبدأ المحيط الإجباري، باعتباره قياداً على بناء الصرفيات، يمنع أن يكون لمثل هذه الأسماء التمثيل التالي:

³¹ يسب (1988) ص. 97، ومكجري (1986) ص. 208.

³² الكتاب، ج. 4، ص. 274، 312، والنصف، ج. 1، ص. 4، 25، وشرح المنصري، ج. 4، ص. 115.

³³ لسان العرب، ص. 559.



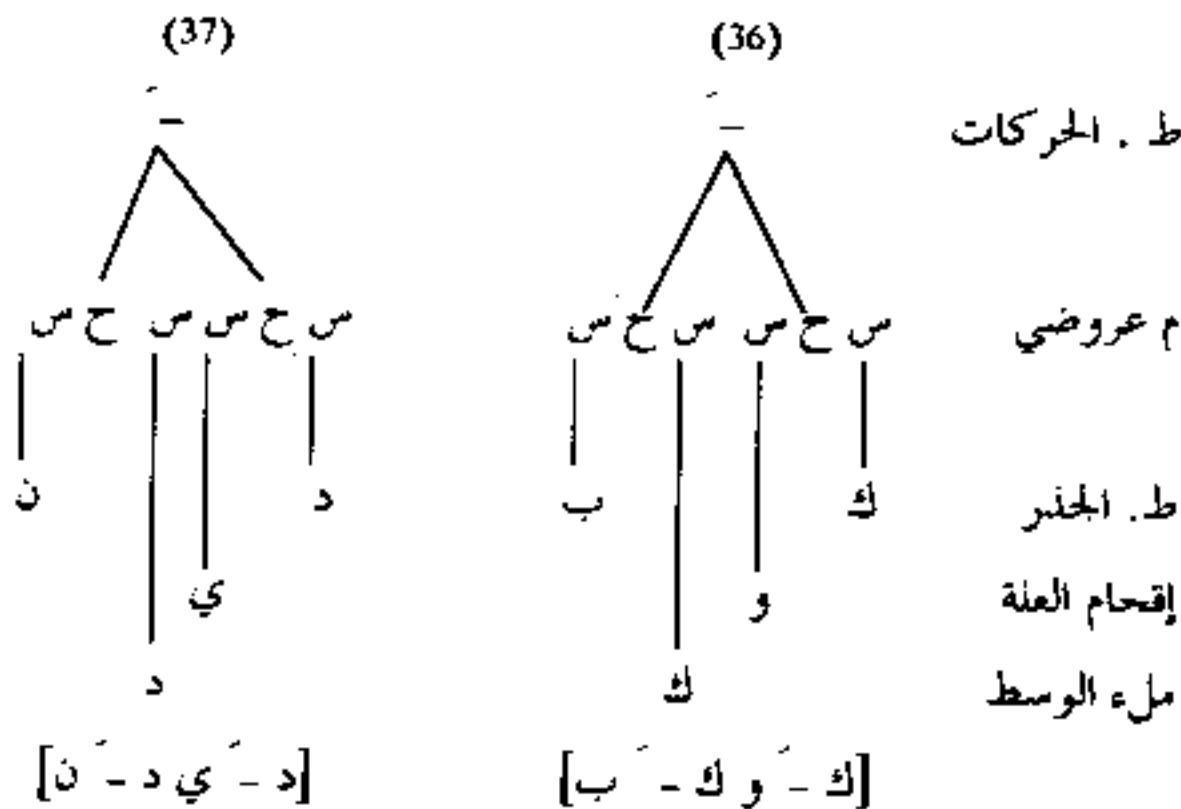
ولحن *[ك - ك ب - ب] و *[د - د ن - ن] لا يعود فقط إلى مبدأ المحيط الإجماري، وإنما يعود أيضاً إلى أن صوامت الجذر فرنت بالأحواز الصامتية في الوزن العروضي من اليمين إلى اليسار (rightward) ³⁴.

أمام هذا الوضع، لابد من البحث عن استراتيجية خاصة باللغة العربية، تمكننا من اشتقاق البني المرغوب فيها، ولما أن مبدأ المحيط الإجماري يعث اللغات على إبعاد المخلول الملائمة لمنع اشتقاق بسي لاحقة، ³⁵ ولما أن "التضعيف لا يوجد في مستوى التأليف، إذ شروط بناء الصرفية تمنع ذلك، بل

³⁴ مكقرق (1986)، ص. 209.

³⁵ بيب (1988)، ص. 4 - 75.

ينشأ بقواعد صوتية" كما يقول السعري وشني (1991، ص. 89) فإننا سنلجم مرة أخرى للاستراتيجية التي تقول بقرن الأطراف أولاً، ثم إفحام العلة ثانياً، وملء الوسط ثالثاً وأخيراً. وتطبيق هذه العمليات مجتمعة يعطينا التمثيلين (36) و(37):



فاستراتيجية من هذا القبيل، هي التي تفسر لنا لماذا لم يرفض النغويون العرب الأسماء التي بنيت على حذور يتمثل فيها صامتان في فاء المذر وعينه، كما يفهم من هذا الكلام لابن حني في الخصائص (2/58) "و كذلك إذا اتفق الأول والثاني، و اختلف الثالث والرابع، فالمثلان أصلان، والكلمة أيضا رباعية، وذلك نحو: ديدبون وزيزفون: هما رباعيان، كتاب ددن وكوكب في ثلاثة".

كما تفسر لنا، لماذا افترض القدماء وجود حذور ثلاثة لبعض الأسماء الثانية، مثل: أب، وأخ، ويد، ودم ... إلخ، حيث ذهبوا إلى أنها بنيت على حذور ثلاثة حذفت لاماها أي: آب و، والأخ و، واليد و، والدم ي.³⁶ هذا الافتراض الذي يتم تفسيره في إطار النظرية العروضية (prosodic theory) على أن البناء المقطعي لهذه الأسماء لا يستحب للقيود العروضي للكلمة (the minimal word constraint) في اللغة العربية، الذي يقتضي أن الكلمة الدنيا ينبغي أن تكون على الأقل من قدم واحد (foot).³⁷

وما أن هذه الأسماء تخرج القيود العروضي لبناء الكلمة العربية، فإن اللغة العربية تتجه إلى استراتيجية إقحام العلة في البناء الجذرية لهذه الأسماء، هذا الإقحام الذي يتحقق من جهة كفايتها الجذرية، ومن جهة أخرى كفايتها العروضية والتصريفية كما يتبيّن من التمثيل (38):

³⁶ الفتاح في الصرف ص. 101، وشرح المكركي في التعريف ص. 393.

³⁷ مككتي وبريس (1988)، ص. 9 - 11.

(38)

نسبة	جمع	مثنى	جذر ثالثي:
أبويَّ	آباءٌ ³⁸	أبوان	أباءُ و
أخويَّ	إخوة	أخوان	أخْ و
يدويَّ	أيدي	يديان	أيْ دِي
دمويَّ	دماءٌ ³⁹	دميان	أدْمِي

ويبدو أن بعض اللغات الحامية السامية، تلحداً إلى هذه الاستراتيجية أيضاً، أي إقحام العلة للفصل بين المثلين كما هو وارد في هذه الكلمات البربرية، أو "السلحية" على حد تعبير المدلاوي (1991، ص.101) :

(39) كوكل ، فيفل ، كبر (طرد)
 (نوع من القطان) (فلفل) ← ← ← ←

³⁸ اضرة هنا متلبة عن واو أو ياء انتلافاً من قاعدة صوانة تحوّل كل علة وفتحة بعد فتحة طويلة في آخر الجمل إلى همزة، كما في:
 دع و — دُعاؤ — دعاء، وَدِي — رَدَاءِي — رَدَاء،
 انظر الوادي (1990).

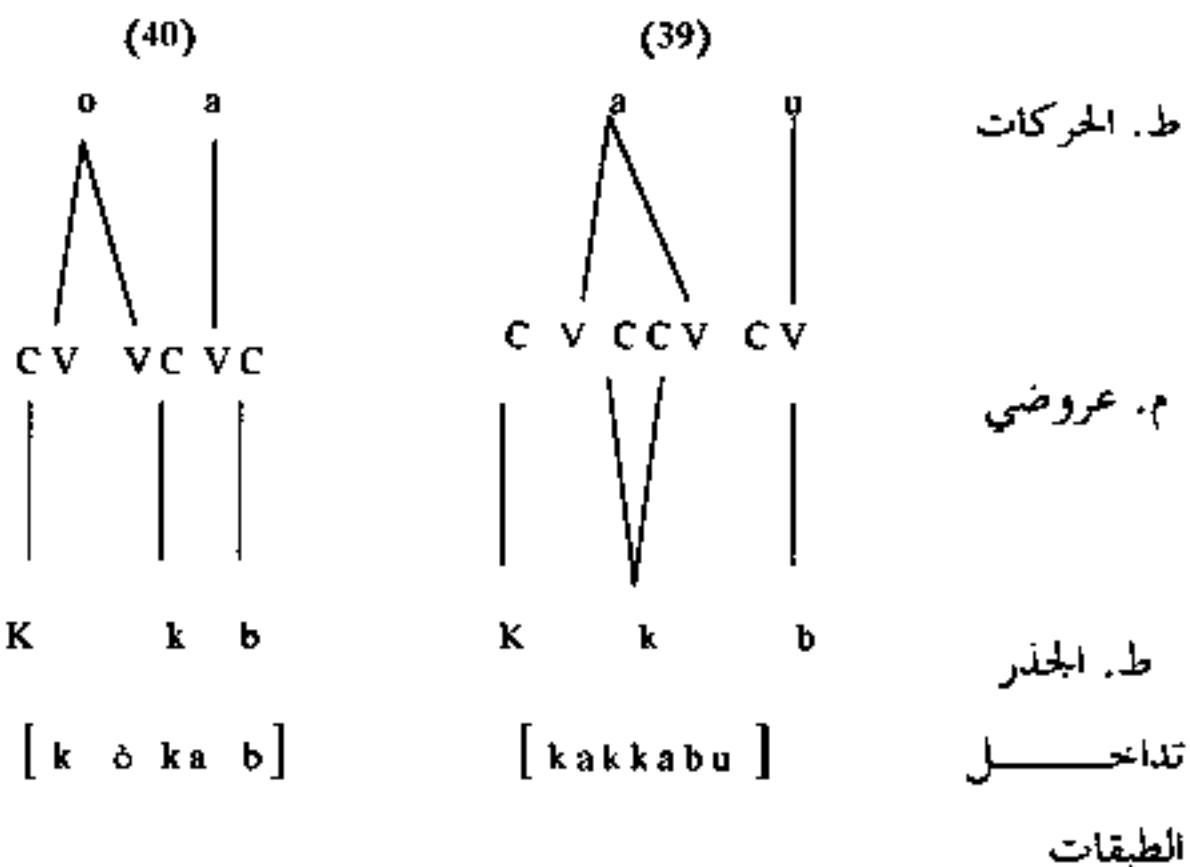
2.5. مبدأ تداخل الطبقات في اللغات السامية.

يتبين مما تقدم أن اللغة العربية تلحداً إلى استراتيجية الفصل بين الصامتتين المثليتين في طبقة الجذر بتحفيز من مبدأ المحيط الإيجاري، وإذا كان الأمر كذلك في اللغة العربية، وكذا في السوريانية، ذلك أن نظير كوكب في هذه اللغة هو [Kawkōba]³⁹، فإن لغات سامية أخرى تعجز عن إيجاد مثل هذه الحلول، كما هو الحال في الأكديّة التي تجد فيها [kakkabu]، وفي العبرية حيث تجد [kōkāb].

أمام عجز هذه اللغات على إيجاد حلول ملائمة للبيق اللامنة، سواء على مستوى التمثيل التحقي، أو أثناء مرحلة الاشتقاء، اقترح مككربن (1986) بعد يونس (1983) مبدأ تداخل الطبقات (tier conflation)،⁴⁰ الذي يمرجع طبقة الحركات وطبقة السواكن، حيث يتم الفصل في هذا المستوى من التمثيل بين العناصر المتماثلة في طبقة الجذر بالحركات، كما يتضح من خلال هذا التمثيل لـ [kakkabu] في الأكديّة، و [kōkāb] في الإثيوبيّة:

³⁹ موسكان (1964)، ص. 84.

⁴⁰ مككربن (1986)، ص. 229، وانظر أمثلة من لغات أخرى في كاستوفيتز (1994) Kastowitz، ص. 17-420.



٦ خاتمة

نستنتج، مما تقدم، أن البناء الجذري في اللغة العربية، يشتمل على جذور قاعدية أو أصلية، تستجيب موازيتها الجذرية وكذا العروضية لمبادئ الاقتراض أو مواضعات الربط في طابعها الكلمي، الذي يتمثل في ربط عناصر طبقة الجذر بالأحیاز الصامتية في الميزان العروضي من اليمين إلى اليسار.

وهناك حلول غير قاعدية أو مشتقة يمكن التمثيل لها بواسطة نفس المبادئ أو المواقف، ولكن بالاعتماد على استراتيجية خاصة باللغة العربية، تقول بضرورة ربط أطراف الموازين العروضية أولاً، كما يبين في الشنقاق الجنرال الرباعي بواسطة إقحام العلة. هذه القاعدة التي تحول دون اشتقاق أشكال جذرية تُخرق مبدأ المحيط الإيجاري الذي يبين أنه يحث اللغات ويعفزها على إيجاد مثل هذه القواعد، وبالتالي مثل هذه الحلول.

المراجع العربية

- الأشموني، علي بن محمد، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، بدون سنة.
- الأنصاري، ابن هشام، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، ط. 1994، صيدا، بيروت.
- الحرجاني، عبد القاهر، كتاب المفتاح في الصرف، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط. ١. ١٩٨٧.
- ابن جني، أبو الفتح بن عثمان، النصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء الثراث القديم، ط. ١. ١٩٥٤.
- ابن الحاجب، جمال الدين، متن الشافية، مهمات المتون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباف الخلي وأولاده مصر، ط. ٤. ١٩٤٩.
- السغروشي، إدريس: 1991، حول الاشتقاد ، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، أبريل 1987، الرباط، دار الغرب الإسلامي، ط. ١.
- السغروشي، إدريس: 1996، التأليف والمعجم العربي، أبحاث لسانية، المجلد ١، العدد ١.
- سيويه، أبو بشر بن عثمان، الكتاب، عالم الكتب، بيروت، ط. 1975.

- السيوطى، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، دار الفكر، بيروت.
- الغامسي الفهري، عبد القادر: 1985، اللسانيات العربية، نماذج للتحصيل ونماذج للأفاق، دار توبقال، البيضاء.
- تقديم اللسانيات في الأقطار العربية، وقائع ندوة جهوية، أبريل 1987، الرباط، دار الغرب الإسلامي، ط. 1. 1991.
- ابن منظور، لسان العرب، دار الجليل، بيروت، دار لسان العرب، ط. 1988.
- الملاوي، محمد: 1991، بنية الكلمة في اللغات الحامية السامية، بعض القيود العروضية والفنونولوجية، دراسات، عدد خاص بباحث نقدية ولغویة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير 1991.
- الوادي، محمد: 1990، الإبدال في اللغة العربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب بالرباط.
- ابن يعيش، أبو البقاء، شرح الموركي في التصريف، المكتبة العربية، ط. 1973.
- ابن يعيش، أبو البقاء، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.

المراجع الأجنبية

- Bohas, G.: 1997, *Matrices, Etymons, Racines, Eléments d'une théorie lexicographique du vocabulaire arabe*, Peeters Ieuven – Paris, 1997.
- Fleish, H.: 1961, *Traité de philologie Arabe*, Dar El Machrek Editeurs Beyrouth, Tome I., 1961, Tome II, 1979.
- Fleish, H.: 1968, *L'arabe classique , éskissse d'une structure linquistique*, Dar El Machrek Editeurs, Beyrouth, 1968.
- Kenstowicz, M.: 1994, *Phonology in Generative Grammar*, Blackwell Combridge, MA and Oxford, UK.
- Schramm, G.M.: 1962, An Outline of Classical Arabic Verb, *Language* 38, 360 – 75.
- Schein, B.: 1981, Spirantization in Tigrinya , *Theoretical Issues in the Grammars of Semitic Languages*, ed, by H. Borer and J. Aoun, 32 – 42 , MIT.
- Schein, B. and D. Steriade: 1986, On Geminates, *Linguistic Inquiry* 17, 691– 744.
- McCarthy, J.: 1979, *Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology*, Ph. D. MIT.
- McCarthy, J.: 1981, A Prosodic Theory of Nonconcatenative Morphology, in: *Linguistic Inquiry* 12, 373-418.
- McCarthy, J.: 1982, Prosodic Templates, Morphemic Templates and Morphemic Tiers, in H. Van der Hulst and Smith, eds, *The Structure of Phonological Repréäsentation*, Fons Dordrecht.

- McCarthy, J. : 1986a, OCP Effects Gemination and Antigemination, in : *Linguistic Inquiry*, 17.
- McCarthy, J. and A. Prince: 1988 , Quantitative Transfer in Reduplicative and Templatice Morphology, *Linguistics in the Morning calm* 2 , 3 – 35, Seoul , Hanshin .
- McCarthy, J. and A. Prince: 1990, Foot and Word in Prosodic Morphology : the Broken Plural , *Natural Language and Linguistic Theory* 8, 209 – 84 .
- Moscati, S.: 1964, *An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages* , Wiesbaden : otto Harrassowitz, 1980.
- Yip , M.: 1988a, The Obligatory Contour Principle and Phonological Rules : a loss of Identity, *Linguistic Inquiry* 19, 65 – 100 .
- Yip, M.: 1988b, Template Morphology and the Direction of association, *Natural Language and Linguistic Theory* 6, 551 – 77.

أبجية المصادر: عناصر تحليل

القدیم

أول ما يسترعي الانتباه، ونحن بقصد دراسة أبجية المصادر، إجماع الأديبات اللغوية القديمة على أن مصادر الفعل الثلاثي المجرد غير قياسية، أو في أحسن الحالات، ذات قياسية ضعيفة. فهذا أبو حيان الأندلسي يقول: "وأما مصادر الفعل الثلاثي فإنها لا تدرك إلا بالسماع لكتراة ما يقع فيها من الاختلاف، ولأنها لم تتعي على وجهة يمكن فيها القياس، ثم سرد أوزانًا مختلفة وقال [والرواية عن أحمد ابن سهل] فلا اختلافها لا يمكن حملها على القياس وإنما المرجع فيها للسماع".

ويسوق ابن يعيش في نفس الموضوع تفسيرين يتعلّل بهما ما تفصّح عنه العبارة السالفة يتبيّن منهما تارجح موقف النحاة بين اعتبرين: أحدهما مبدئي

^١نذرية النحاة، ص. 55.

يقضي بأصلية المصدر وأوليته في شجرة المشتقات، مثله مثل "أسماء الأجناس". ويجوز نعت ثان الاعتبارين "بالاشتقافي" حيث يراد ضبط صيغ المصادر في ضوء خصائص الفعل، وباعتبار الحقل الدلالي للفعل في بعض الأحيان.¹

سأحاول في هذه المساهمة، وفي ضوء مبادئ التمثيل التي يمنحها إطار صرافة الهيكل، أن أبين صعوبة تصور تمثيل صرفي يعكس ما توحى به العلة الأخيرة (انظر هامش 1)، أي صعوبة تصور علاقة اشتقاق مباشر لها مسار فعل ← مصدر. وسأتبين في المقابل الفكرة القاضية باستقلال المصدر عن الفعل. وسأقول بأولية البنيات المصدرية وأعدارها مباشرة من الجذر (وهذه الفكرة موجودة في الأديات القدمة والحديثة) إلا أنني سأحاول

¹ العلة الأولى ي Finch عنها ابن عباس بخونه في شرح مقدمة الخوشري، ج. 4، ح. 43: "وَمِنْ تُبَرِّ المُصَادِرُ عَلَى سِنٍ وَاحِدٍ كَمْحِي، أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ وَأَسْمَاءُ الْفَعُولِينَ وَنَوْمُهُمْ مِنَ الْمُشَتَّتَاتِ فَلَا اخْتَلَفَ اخْتَلَافُ سَارِيَّاتِ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ وَلَا حَرَتْ يَعْرِيَ الْأَسْمَاءِ كَمَ حَكَمَ لِلْغُلَامِ الْمُتَحْمَظَ حَفْظًا وَلَا يَقْسِمُ عَلَيْهَا ...".

أما العلة الثانية التي يطلي بها ابن عباس سبادة السماع في مصادر الثلاثي فهوها في معرض تعليقه على فراسية مصادر الزباقي مقارنة بسماعة مصادر الثلاثي فيقول في نفس المصدر، ص. 47، ج. 6: "أَعْلَمُ أَنَّ مَا حَوَزَ مِنَ الْأَصْفَانِ الْمَاضِيَّةِ تَلَاثَةً أَسْفَادٌ سَوَاءٌ كَانَتْ بِزِيَادَةٍ أَوْ بِعِزْزَةٍ زِيَادَةٍ فَلَا مُصَادِرُهَا تَبَرِّي عَلَى سِنٍ لَا يَخْتَلِفُ وَفِي سِنٍ وَاحِدٍ مُطْرَدٍ فِي غَالِبِ الْأَمْرِ وَأَكْثَرِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّعْلِيْلَيْهَا لَا يَخْتَلِفُ وَالْتَّلَاثَةُ مُخْلِفَةٌ فِيمَا تَعْلَمُنَا الْمَاضِيَّةُ وَالْمُحَارِعَةُ فَلَا يَخْتَلِفُ الْتَّلَاثَةُ مُخْلِفَةٌ مُصَادِرُهَا وَلَعَدْ اخْتَلَافُ مَا زَادَ مِنْهَا عَلَى التَّلَاثَةِ حَرَتْ عَلَى مَسْهَاجِ وَاحِدٍ مِنْ يَخْتَلِفُ".

تقديم استدلال لفائدتها يقوم على تصور هيكل (template) يختلف عن هيكل الفعل من جهة موقع المقطع الاستنقاقي. وسأقدم تحليلاً يفيد أن المصدر ليس لائحة مفتوحة من الصيغ² كما نوحي هذا مقالات القدماء في الموضوع. وسأزعم أن الفرضي القاموسية التي تطبع حقل المصادر - والتي تجعله تحت طائلة "حكم اللغة تحفظ حفظها ولا يقاس عليها" - فاجهة عن تصور معين للصيغ يرفع من تكلفة الوصف. ذلك أن استخدام الصيغ بالصورة التي استخدمتها أوصاف القدماء لا يخلو من حشو، يطمس الاطرادات التي يسفي التحو إلى الإمساك بها. في القسم الآخر من هذا العمل سأبرز المشاكل التي تطرحها طبقة فرعية من المصادر، وهي طبقة مكونة مما أدعوه بالمصادر المكسرة (brisés). وتطرح هذه الطبقة مشاكل تستدعي الخوض في قضايا دلالية معجمية سلامس طبيعتها في حينها.

² هناك إشارات في الأدبيات الفردية إلى أن المصادر عبارة عن لائحة مفتوحة، من ذلك مثلاً قول ابن الخطيب: "النصر أئمة الثلاثي منه كثيرة" والمعنى بالكثرة عندهما أنها غير خالية للحصر عملياً، بينما أكد هنا التأوين حين يطلق الأسترابادي على لائحة مصادر ابن الخطيب بقوله "وإن ذكرها المصنف من أوزان مصدر الثلاثي هي الكثيرة الغالبة" وقد جاء غير ذلك ، انظر شرح شافية ابن الخطيب للأسترابادي، ج. 1، ص. 152.

١. صيغ المصادر والخشوية

من بين الامتيازات التي يمنحها النحو إلى تمثيل صوري يتيح المدخل (بوصفه صرفية) في صورة من الصور التي تسمح بها مختلف النظريات الصرفية المتنمية إلى أنموذج التمثيل المتعدد الأبعاد؛ الامتياز المتمثل في تقليل الخشونة، وخلافاً لهذا فتبين تحليل يقوم على أساس الصيغ التقليدية يفضي إلى اعتبار أبجية المصادر تيف عن اثنين وثلاثين صيغة.^٣

لنسجل بدءاً أن لائحة أبجية المصادر، كما حددتها التقليد النحوي، تشمل سبعة أبجية (صيغ) بسيطة، والمقصود بالأبجية البسيطة تلك الأبجية الخالية من الروايد ومن التعديد المركبي، ونمثل لها باللائحة (١):

- (١) فَعْل فَعَلْ
- فِعْل فَعَلْ
- فُعْل فِعَلْ
- فَعَلْ

^٣ الأبجية التي تمحضها هذه المقالة عبارة عن لائحة فرعية تحت الصيغ الأكثر تداولًا في كتب النحو، وإن أعرضت لأبجية مصادر الفعل المزيد، وكذا لأبجية المصادر المقدرة (دراسة قيد الإفعال)، كما أنها لا أشير هنا إلى المصدر المبني بالنظر إلى المشاكل الخاصة التي يطرحها، وقد بدأ في أن أدرسها في نطاق الأبجية النحوية وأنعني بها اسم الآلة واسم الزمان والمكان.

وفي مقابل هذا، لا يجد مصادر بسيطة لها القوالب الحركية المخصوصة في (2):

(2) فَعْل	$\xrightarrow{\quad}$	(u - u)
فِعْل		(i - u)
فُعْل		(u - i)
فِعْل		(i - i)
فَعْل		(a - u)

وعلاوة على هذا، فإن حل الصيغ الواردة في (1) لها بدائل مؤنثة، وخلافاً لما يرغم التقليد النحوي، فإن هذه البدائل لا تشكل صيغاً قائمة الذات، بل تعتبرها متغيرات نحوية للصيغة الأصولية المجردة من العلامات والتواصق الوظيفية. والجدول (3) ثبت للصيغة وبدائلها المؤنثة.

(3)

مؤنث الصيغة	الصيغة المجردة
/ فَعْلَة / فُعْلَى	فَعْل
/ فَعْلَة / فُعْلَى	فَعْل
/ فَعْلَة / فُعْلَى	فَعْل
فَعْلَة	فَعْل
فَعْلَة	فَعْل
...	فَعْل
...	فَعْل

يمثل هذا الجدول لعلاقة مثالية لا يعكسها الواقع المعجمي، تعني أن المصدر **فَعْل** ليس مؤنته بالضرورة **فُعْلَى** كما في ذِكر / ذِكْرِي، بل يجوز أن يكون **فُعْلَى** كما في بِشَرْ بُشْرِي، فالجدول لا يمثل لهذه العلاقة، وأعني أن الجدول لا يبرز انتباطية العلاقة بين المصدر المجرد ومتغيره

المؤثر. وتفسير هذا عندي، يكمن في أن النغمة الحركية الأولى في المصادر ليست حركة محورية (thematic vowel)، ولن يستمددة، وبالتالي، نحوياً، وهذا ما سأبينه بشيء من التفصيل في موضعه.

١.١. صورة الهيكل

سأتبين الافتراض الذي يقضي بأن الهيكل في اللغة العربية عبارة عن متواالية من الواقع المخصوص بإحدى السمتين س أو ح، وسأفترض بعدها لكرسال ولوفينستام (1993) أن لا وجود في الهيكل لمتاليات فرعية من نمط [س س، أو ح ح، أو س س]. وعليه، فالهيكل بالنسبة للغة العربية عبارة عن متواالية من المقاطع القصيرة. وتمثل له في (٤):

(٤) س ح س ح س ح *

^٤ مثلاً لصور ميكارني (1979-1981) الذي يفترض أن الهيكل مستقل عن البنية المنقطعة، بينما لوفينستام وكروسان (1993)، وفقاً لما جاء في لوفينستام وكاي (1985)، وانجورج (1988) إلى افتراض وجود تعلق بين خاتم الهيكل وطابق النظري. إلا أن التعمير والتعديل لهذا التعالق يتم عند لوفينستام وكروسان (1993) بطريقة علطفة، فيفترضان أن الهيكل بنية مقطعة تشكل من مقاطع قصيرة [س ح]، ولا يتباين هيكلان الواقع عموماً القبيحة يتم ربط مواقعه بمحولات المقطع كما هو معمول به في لوفينستام وكاي (1985)، فالتعديل لكنه في هذا إطار الأعني أنه الصورة.

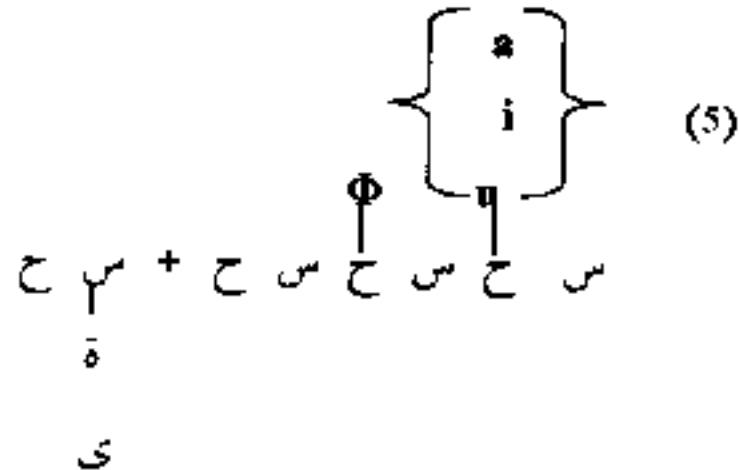
卷之三

X **X** **X** **X** **X**

—
—
—

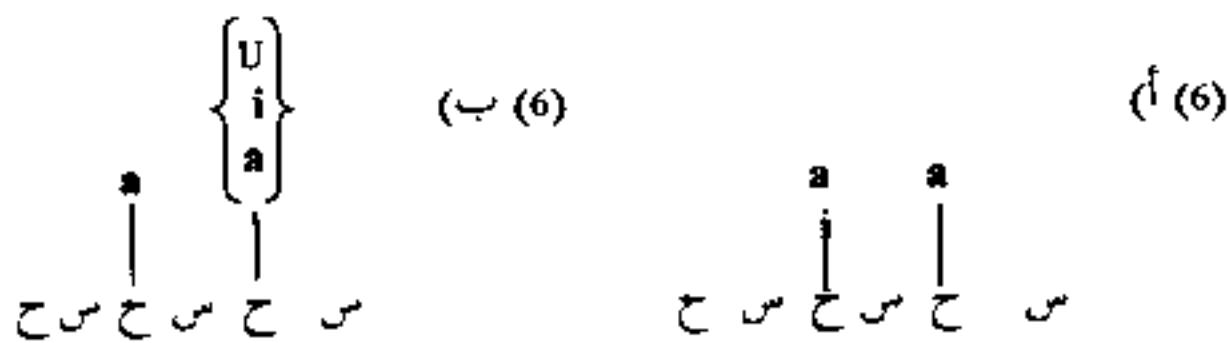
- إن دراستنا مهتمة بالدرجة الأولى بتحديد افيكل التظريزي للمصدر، وافيكل المفترض بين أن حيز التغيير المحرفي يظهر في مسار افيكل خلاف هيكل الصيغ حيث يوزع موقع الاستفالي في بين افيكل، وبينو لي أن هذه المخالفة تغير افيكل الفعل عن افيكل الأسم. فلنصدر اسم باعتبار خصوصية افيكل التظريزي. وفي ضوء هذا أشير إلى أنني لا أتبين تصوراً فائلاً على الصيغ كما حددتها الوصف العربي القديم، لأنها (الصيغ) لا تخلو من حشو، والتحليل على أساس افيكل يبين أن صيغًا مثل فعل وفعل وفعل خاتمة واحدة بالنظر إلى التحويل المعجمي التحقق، زد على هذا أن التمييز على أساس افيكل مقيد بقيود عامة ومصاغة صياغة واضحة وأزيفية، مثل قيد إرضاء افيكل، وقيد محلية بالنسبة للمعنى، وقيد الابعاد الذي يحدد مسار العمل والانتشار ... وبالإضافة إلى هذا فإن التصور المتبين في هذا المقال لا يأخذ بالفكرة الفائلة باشتغال صيغة من صيغة وذلك أن الصيغ وقائع "متتالية" ، والنحو معنٍ أساساً برصد الواقع اللسانية ولا تصور سخورات تبعد من انتظام اللغة موحّعاً لها، كما أنهما تصور أن لا شيء يفرض ضرورة برصد البنية الصرفية للغربية بواسطة الصيغ التقليدية التي هي من ابتداع الواصلين، شأنهما شأن جنون الشعر التي ابتدعها أختلي - نظرياً لا شيء يمنع من بناء وصف موسيقى الشعر على أساس مختلف عن الصيغة الاحليانية - كما أن التحليل الذي أعرضه في هذا المقال لا يأخذ بهموم العملات التي تحزرها القواعد. فقد تبين عند ما يزيد على العقد من الزمن أن القواعد المتبعة عن النظرية المعنولوجية القطعية لا تقوم بالنظر إلى اعتراضيتها، والابعاد السائد في النظريات المعنولوجية والصرفية يميل إلى استبعاد القواعد التي تأخذ شكل قواعد إعادة كثابية مقيدة سلاقياً، والإطار النظري المحدد في طريقة العمل المعنولوجي لا يملك مكوناً قاعدياً (النسبة إلى القواعد) ولا برصد المظاهر غير سخورات اشتغال حيث العناية

يمكن إغباء الهيكل (4) باستحداث موقع لربط اللواحق أو السوابق، وذلك كما يوضح التمثيل (5) الذي يفترض الصيغ **فعل و فعل و فعل** و مقابلها الموسومة بعلامة التأنيث.



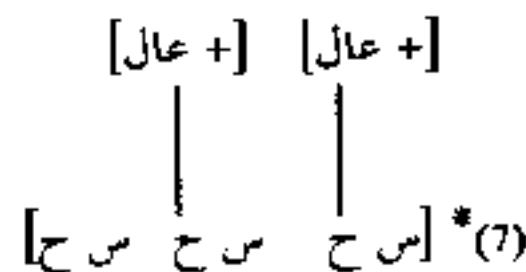
يبين التمثيل (5) أن الموضع في أقصى يمين الهيكل يقبل أن يربط بإحدى الحركات الثلاث وهذا ما يفسر وضعها بين حاضتين {{}}، أما الرمز Φ فترمز به للسكون، أما موقع س في أقصى بسار الهيكل فموقع تربط به إما تاء التأنيت وإما ألف التأنيت التي تمثل لها قاعدياً بالباء. وبخصوص الصيغ المتحركة العين فتمثل لهما من خلال (6أ) و (6ب):

موجهة إلى مبادئ سلامة تكوي التحيلات لا إلى القواعد. ويختبر هذا الموقف في نظرية المثلوية التي تعنى بمبادئ سلامة تكوير التحيلات المعرفية مما تسمى هذه المبادئ من إمكانات تفسيرية، أما القواعد فعبارة عن آليات وصفية لا طاقة تفسيرية لها، (انظر برينس و سولن斯基 1993).



وبناءً على التمهيلين (5) و(6) نسجل الملاحظة التالية:

أ) لا وجود في المصدر لبنيّة حركية مكونة من حركتين عاليتين، أي لا وجود في المصادر لشيء مثل (7) الذي يفترض الصيغة فعل، فعل، فعل، فعل.



يقصي التمثيل (7) جميع الإمكانيات التي حصرناها أعلاه في (2). ويشير هذا الإقصاء إلى أن نسق المصادر يراعي، على مستوى القالب المركبي، القيد الذي يمنع توالى حركتين عاليتين (5). هنا القيد نشيط في النسق الصرفي للغة العربية وإن كان نشاطه يتفاوت من حقل إلى حقل. فحفل أسماء الأحاسيس يقبل فعل، ولا يقبل فسمل أو فُعل أو فُعل. في حين أن المصادر، كما رأينا، لا تقبل مطلقاً بني حرکية مثل (7).

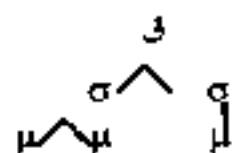
وتمثل المصادر بالتالي للحقل الذي يراعي هذا القيد مراعاة قصوى، خلافاً لحقل الأسماء والأفعال حيث لا يراعي القيد (7) بنفس الصرامة الممحوظة في حقل المصادر.

2.1. المصادر المعقدة وصورة المهيكل

سأترك موقفاً الحديث عن المصادر البسيطة لأننتقل للمحدث عن المصادر المعقدة، وأعني بها تلك المصادر التي تعرف حركة عندها تمديداً، والتي تعوز تسميتها -مستلهمين دراسة مككارثي وبرينس لأبنية جموع التكسير في اللغة العربية (1988-1990)- بالمصادر ذات القدم الإنجليزية⁵ ونمثل بعضها في (8):

- (8) فَعَالٌ، فِعَالٌ، فُعَالٌ
فُعُولٌ، فَعُولٌ، فَعِيلٌ

⁵ الأقدم الأعمى (Lambic Foot) في نظور مككارثي وبرينس (1988، 1990) عبارة عن هيكل عروضي له الشكل التالي:



ويوازي هذا الهيكل الصورة سـ حـ سـ حـ، وهي موازاة صاهرية فقط، لأن الهيكل الأعمى غير مربوط في إطار مككارثي (1979، 1981) بآلية العروضية ولا يعكس بالتالي آلية المفعضة خلافاً للمهيكل التطريبي الضد تغيرياً.

لبناء التمثيلات الصرفية لمصادر مثل المصادر المبسوطة في (8)، نلاحظ أن الهيكل في صورته البسيطة والمحسنة في (4) لا يمنع ما يكتفي من الواقع المؤهله لحمل مختلف النغمات، لهذا يتحتم توسيعه أو إغناوه. فتبعاً لنظرية كرسال ولوفينستام (1993) حيث تتم معالجة نظام الفعل في اللغة العربية، يقترح الباحثان لرصد التكون الاشتقافي لل فعل ولرصد التناوب الحركي هيكلًا بسيطاً، يتم إغناوه في مرحلة أولى هيكل فرعي مدمج في الهيكل البسيط. وهذا الهيكل الفرعي عبارة عن مقطع يطلقان عليه اسم "المقطع الاشتقافي". وصورة الهيكل المعني بقطع الاشتقاد عندهما نوردها في (9):

(9) س ح [س ح] هـ س ح س ح

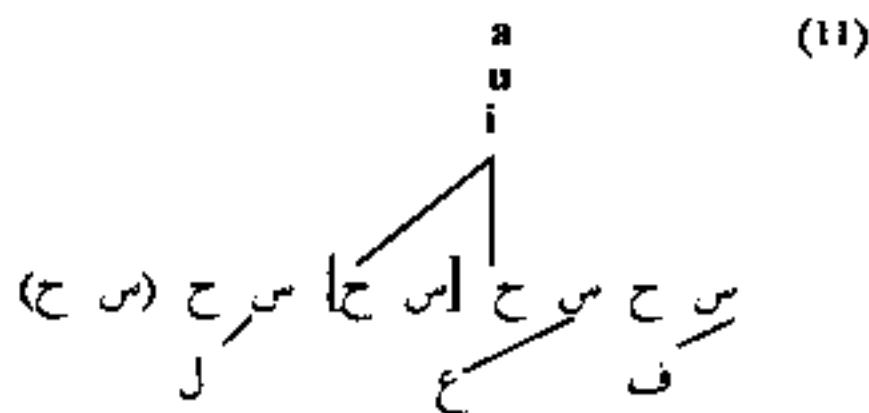
فاشتقاق الأفعال المزديدة يحتم استغلال المقطع الاشتقافي، وعلاوة على هذا يلعب المقطع الاشتقافي دوراً بارزاً في تحديد الرأس الصرفي تحديداً صورياً. السؤال الذي يعنينا يخص معرفة ما إذا كان هيكل مثل (9) يلائم بنية المصادر، وجوابه أن بنية مثل (9) لا تصلح هيكلًا لبناء التمثيل الصرفي للمصادر لأنها لو اعتبرنا أن التمثيل للمصادر يناظر التمثيل للأفعال من جهة اشتراك التمثيلين في هيكل واحد، لترتب عن هذا الاعتبار قيام تمثيلات (المصدر) سيدة التكروين.

سأزعم أن الهيكل الذي تحتاجه بالنسبة للمصادر هو الهيكل (10) حيث يظهر مقطع الاشتقاق ثالثا لا ثانيا.⁶

(10) س ح س ح [س ح]، س ح (س ح)

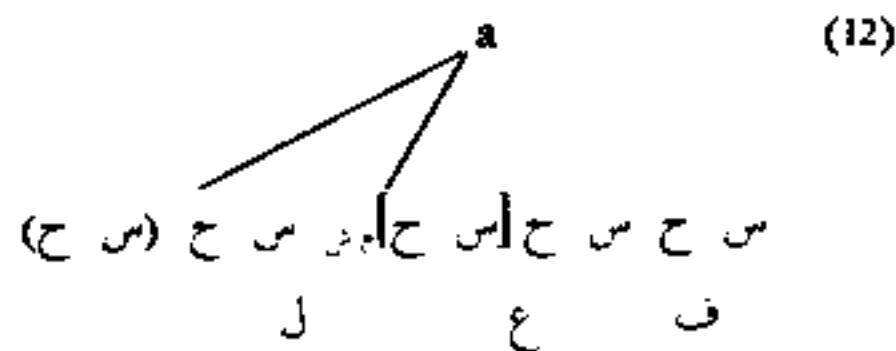
يمنع الهيكل (10) علاوة على الواقع المعتادة في الهيكل البسيط (4) موقعين إضافيين يمكن استغلالهما من دعت الضرورة إلى ذلك، وعليه فحاصل اشتقاق المصادر المطابقة للصيغ الواردة في (8) هو (11):

⁶ يبدو لنا أن النبذة الذي يتحكم في توزيع مقطع الاشتقاق في الهيكل مبنية يمكن استخراجه من المبدأ (13 أ) في النصر ونعيد تلذكيه: (13 أ) كل الواقع سـ-حدر في الهيكل يجب أن تعيون، (13 ب) كل أصول الحذر يجب أن تتحقق، إن ما يجعل الهيكل الذي يظهر فيه مقطع الاشتقاق في التوضع الثاني لا الثالث، غير وارد، يعود إلى أن موقع ســحدر سيظل بدون إشباع.



يبرز التمثيل (11) انتشار النغمة الحركية (mélodie vocalique) الثانية، ولو لا بروز مقطع الاشتقاق في المكان الملائم لما أمكن رصد البنية الصرفية لمصادر مثل خُروج (مصدر خرج)، وسُعال (مصدر سُعل) وكتاب(ة) (مصدر كِتاب)، ونَفْقَ (مصدر نَفَقَ) وشُحوب (مصدر شَحَبَ) أي لما وجدت الحركة موقعها يسمح بتحقق الانتشار الحركي.

قد يعرض معارض عن هذا التحليل بالقول إن هيكلًا مثل (9) والذي يعبر هيكلًا للفعل، مؤهل بنوره للتمثيل للانتشار الحركي الداخلي الذي يبرز في هذه الطبقة من المصادر، وذلك كما هو موضع في (12) حيث يظهر المقطع الاشتقاقي ثانياً.



إن هذا التمثيل لا يقوم بذلك لسبعين: أو هما أن الانتشار ينطلق من موقع يتسمى إلى مقطع الاشتقاق، والصحيح أن يتم الانتشار نحو موقع داخل مقطع الاشتقاق. ثانيةما أن التمثيل (12) يحرق المبدأ الذي يفضي بوجوب إشباع الواقع سـ- جذر (c-Root) في الهيكل، خلاف موقع الالتصاق والاشتقاق التي ترد في الهيكل مقوسة (positions parenthétisées) والتي تقبل أن تبقى في تمثيل معطى شاغرة. ويعزى هذا المبدأ إلى كرسال ولوفينستام (1993) ويصوغانه على الشكل التالي:

- (13) أ) كل المواقع من-جذر في الهيكل يجب أن تعيّن
 ب) كل أصول الجذر يجب أن تتحقق (أن تربط)
 إن البنية (12) بنية فاسدة حيث يظهر من-جذر الثالث غير مشبع، وهذا
 يتناقض مع ما ينص عليه الشطر (أ) من المبدأ (13) الوارد أعلاه، علاوة أن
 الانتشار الحراري فيها غير سليم.

ستبقى بالنسبة للمصادر، هيكلًا مختلفاً عن الهيكل (9) الذي يسمح باشتقاقات غير سلية مثل الاشتقاد (12). وصورة الهيكل المتبني هي تلك التي حددناها في (11) ونعيدها عارية من النغمات في (14):

(14) س ح س ح اس ح اس ح س ح (س ح)

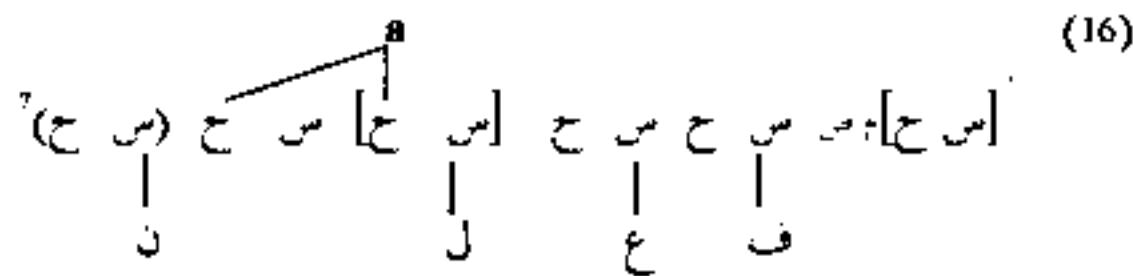
1.2.1 فغلان وفغulan والهيكل (14)

لقد سبقت الإشارة إلى أن الهيكل البسيط يحتاج إلى موقع لربط لاحقة التأثير، وهذا الموقع عبارة عن موقعين س ح محصورين بقوسين. سفترض أن الهيكل (14) يقبل أن يوسع في أقصى اليمين موقع للإلاصاق وذلك لتتمكن من بناء اشتقاد مصادر مثل "غفران"، و"هذيان"، أي لتتمكن من بناء تمثيلات لبنية المصادر التي يقع الانتشار الحركي في آخرها علala لـ (11) حيث التمديد في الصدر لا في هامش البنية.

بناء اشتقاد مصادر مثل فغلان وفغلان وفغلان وفغلان يحتاج إلى الهيكل (14) المعني بقطع الإلاصاق وذلك كما هو مبين في (15):

(١٥) [س ح]، [س ح]، [س ح]، [س ح] (س ح)
ف ع ل ن

يطرح التمثيل (15) مشكلتين تحتاجان إلى توضيح: أولهما أن التمثيل (15) يجسّد بنية برأسين صرفيين. رأس مربوطة بقطع الإلصاق وأخرى بقطع الاستفاضة. ومن المعروف أن مواطن الريادة هي المواطن التي تأوي إليها الرؤوس في البني المزيدة. ومن القيود على التمثيلات استحالة تعين أكثر من رأس لبنية صرفية. فلو افترضنا أن التمثيل (15) تمثيل خاطئ بسبب خرقه لقيد أحدادية الرأس واقتراحتنا بدلاً منه التمثيل (16) حيث لا يعين قطع الإلصاق، وحيث يبدأ الربط من موقع سـ-حدٌ الموجود في أقصى اليمين، فـ-حصل على بنية وحيدة الرأس إلا أنها غير مستحبة للمبدأ (13) الذي معناه موجه التمثيل (12):



واضح أن البنية (16) تخللها فجوة ســحدر غير مشبعة وهي الفجوة التي تتلو مباشرةً مقطع الاستيقاف، ومن ثم فبموجب (13أ) نعتبر التمثيل (16) غير مقبول. وهو غير مقبول لسبب آخر يتمثل في وقوع نون فــغلان في موقع زيادة التأثير والتحليل يرى أنها في مرحلة النغمات الأصول التي يجب أن تربط توقع ســحدر. زد على هذا أن الانتشار الحركي بعد لام المصدر غير سليم فضلاً على أن موقعي الهيكل الاستيفافي [ســج] مختلفان معاً وهذا غير جائز تمثيلياً.

نحوز تصور تحليل بروى في النون التي في صيغة فعلان مادة صامتة مقسمة لإشارة موقع ســحدر، فالقسام النون بواري ويعرض انتشار الأصل في صيغ أخرى متى فعلان نحو حلب أو فعلان نحو افهنس، وبموجب هذا يلفت بالنون لأنفاذ البنية، ونعتبر صيغة فعلان صيغة منورة وتوريتها مختلف عن التوين الاعتيادي الذي يظهر في أحوال الأسماء المتمكنة، يتراشى هنا والتحليل الذي يفترض أن طابق أصول أو نغمات الحذر، يتم إغفاله من دون دعوه إلى ذلك ضرورة باشباع موقع ســحدر شاهر في افيكتن.

سنعتبر إذن أن الهيكل (15) هو الهيكل الملائم، وسنفترض أن الرأس هي الحركة التي تنشر بعد لام الصيغة (أي بعد الساكن الثالث من سواكن الجذر). ويترتب عن هذا أن الجذر لا يشكل رأساً حتى وإن كان مربوطاً بقطع الإلصاق.⁸ ذلك أن استغلال مقطع الإلصاق لربط نغمة من نغمات الجذر تم بضغط وجوب مراعاة المبدأ (13ب) الذي يلزم أصول الجذر بأد تربط ولو بواقع الزيادة، لكنه تلقى تأويلاً صوياً.

2. عن اللامتحديد الحركي للمصدر (*indétermination vocalique*)

من المعروف أن أعمال مككارثي (1979) التي استعملت الوسائل التمثيلية لفنولوجيا القطعات المستقلة شكت من تخليل الأساق الصرفية اللامسلسلية، كما أنها قدمت حلولاً لمشاكل ظلت عالقة منذ أمد طويل، لكنها، في المقابل لم تقو على بلورة مقترنات لمعالجة ظاهر التناوب الحركي واللامتحديد

⁸ يمكن نادراً من مواد الجذر أن تربط بموقع في مقطع الإلصاق دون أن يترتب عن هذا اعتبار موقع الإلصاق رأساً صرحاً، وهي النباتات المزيفة يحتل الرأس المفتوح الذي تحمل نغمة الزيادة، من ذلك مثلاً بنية افتراضي السبعين في الإطار التمثيلي لكرسال ولو فيستام (1993) التعبير التالي:

اس ح ارس ح اس ح ارس ح س ح

الحركي تعادل رصانة وأنافة المفترحات التي قدمت في سياق معالجة النغمات الساكنة. سأسعى في هذا القسم إلى إبداء بعض الملاحظات الأولية المتعلقة بما أسمته باللانتحديد الحركي الذي يميز صيغ مصادر الثلاثي. ومن المعلوم أن جمل الصيغ التي أوردها الوصف العربي القدم في باب المشتقفات تمتاز باستقرار بنائها الحركي (أو قولها الحركية). نذكر على سبيل المثال صيغ اسم الفاعل واسم المفعول ومصادر مزيد الثلاثي ومصادر الرباعي. وفي مقابل هذه الشفافية تبدو صيغ مصادر الثلاثي سائبة مثل سبب الأبنية الحركية لجموع التكسير.

إن المشكل الأساس الذي يبدو في نظرنا ذا دلالة يتمثل في بناء التمثيلات النحوية للصرفيات وفي رصد ظاهر التنوع السطحي للصرفيات، ذلك أن الانغلاق (*opacité*) الذي يطبع جوانب عديدة من جوانب النسق الصرفي يعود إلى فشل بناء الصورة القاعدية للصرفيات وربطها ببنائتها الصرفية المحتملة. ففي القسم الأول من هذا العرض حاولت تحديد هيكل المصدر. وهذا الهيكل بلا تم، بفضل موقع الزيادة فيه، المصادر البسيطة والمعقدة، كما أنه يسعينا في تعين الرؤوس الصرفية. أما في هذا القسم فسنفهم معرفة ما إذا كان اللانتحديد الحركي واقعاً قاموسياً أم مجرد تعلبات سطحية لا طراد ثبوتي، وإذا كان الأمر على هذا النحو الأخير فمن الواجب تحديد الصورة القاعدية للقالب الحركي وربطه بمحتنف بنائمه.

سأفحص في مرحلة أولى، وفي سياق البحث في القالب الحركي للمصدر، المصادر التي سأسميها بالمصادر السالمة، أي تلك الفئة من المصادر التي تعتبر محفوظة الصدر. وأسأردد هذا بالوقوف عند المصادر المكسرة التي تتكون من المصادر التي اعتبرها الأديبيات القديمة مصادر ثلاثة مزيفة وهي المصادر السليمة أو ردت أمثلتها في (8) ومنها فعل وفعل و هي عندهم مصادر مزيفة متصلة بأفعال مجردة لازمة "وكاهم [يقول ابن يعيش] جعلوا الزيادة فيها عوضاً من التعدي". لن نعتبر في التحليل الذي نيلوته في هذا العمل وسيط التعديه واللزوم وسيطاً وارداً في رصد البنية الصرفية للمصادر لا لأسباب تحريرية فقط تتعلق بوجود مصادر مزيفة (أو مكسرة) متصلة بأفعال ثلاثة متعددة نحو كتابة (من مصدر كتب) وسماع (مصدر سمع)، بل وبالدرجة الأولى بموجب قيد المخينة قالب النحو أو مستوى معين من مستويات التمثيل النحوي) بعناصر وحدود لا تتسمى إلى هذا القالب.⁹ ومهما يكن من أمر، فإن الامتياز الذي ينتحي إليه تقسيم المصادر باعتبار السلامة والتكسير يتحدد في أنه سيسمح لي بالتعامل مع أبنية فيها زيادة يوصفها أبنية محفوظة الصدر، مثلها مثل الأبنية البسيطة:

⁹ انظر مككلارني وبرنس (1986)، وانظر بالغربية محمد المدلاوي (1991).

فَفُل وَفُغْل وَفَغْل وَفَغْل ... وعليه فالمصادر السالمة في

تصوري هي التي يحصرها الأنثوذج (17):

(17) أ) **فَغْل** (خرب، قتل، نوم، أكل، وعد، يأس ...)

ب) **فَغْل** (عدل، إثم، فسق، علم ...)

ج) **فُغْل** (شرب، حكم ...)

د) **فَغْل** (غضب، فرح، سرق ...)

ه) **فَعْل** (سرق، ضحك، لعب ...)

و) **فِعْل** (كبر، صغر ...)

ز) **فُعْل** (هدى، سرى ...)

ح) **فُغْلَان** (غفران ...)

ط) **فَغْلَان** (وجдан، عرفان ...)

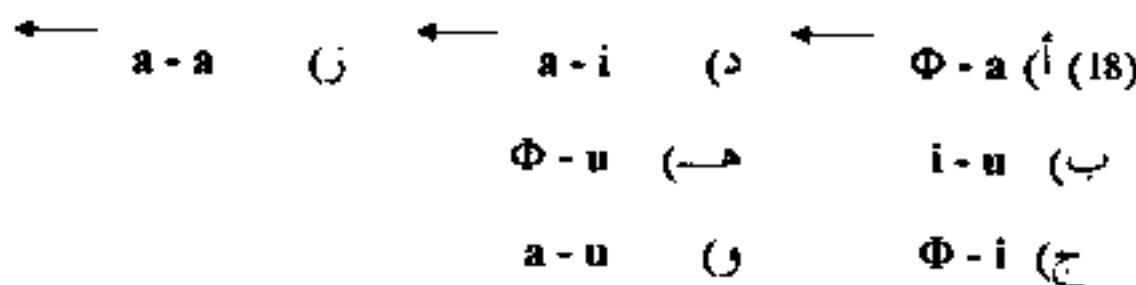
ي) **فَعْلَان** (طوفان، جولان، غنيان، غثيان، هذيان ...)

"**فَعْلَان**"

أول ملاحظة حديرة بالتسجيل تتمثل في أنها بضدد تسع صيغ توافقها سبعة
قوالب حركية نوردها في (18)، ويحدد السهم اتجاه التعاب.

* تفيد التحمة بجانب الصيغة أنها من الصيغ المتأخرة في باب المعتد.

** أما التحتمتان بجانب الصيغة فتصيغان أنها لم ترد معتبراً أبداً.



يكشف تفحص القوالب الحركية في (18) أن فاء الجذر تحركها الحركات الأساسية المشكّلة للنسق الحركي في اللغة العربية (a - u - i)، في حين أن عين الجذر ينبعّق عليها السكون، الذي رمزنا له بالرمز Φ ، والفتحة والكسرة. ولا ترد الضمة مطلقاً حركة لعين المصدر.

سأفترض أن حركة الفاء التي تكون أي شيء في إطار ما يسمح به النسق الحركي القاعدي، حركة مُحَكَّمة مُعْجَمِيَّا (voyelle gouvernée lexicalement) وهي بالتالي سمة من السمات الفرادية. ويتربّ عن هذا أن هذه الحركة يمثل لها في طابق مستقل عن طابق الحركة المخورية والتي هي حركة العين.¹⁰ وأفترض في البدء أن العلامة المخورية تتجسد في سكون عين المصدر.

تجد عند ابن بعيسى في خاتمة حديثه عن أبنية المصادر، (انظر شرح الفصل)، استنتاجاً يجوز أن يتحمل ما أشرت إليه أعلاه حين زعمت أصلية سكون العين

¹⁰ إذا سلمنا أن حركة الفاء حركة معجمية، وهذه الفكرة شائعة في الأديبيات التي تشغّل على العربية في إطار صرف المبكر، فستعمل هنا في طابق مستقل عن طابق آخر حركة المخورية التي تحمل معنى وظيفياً.

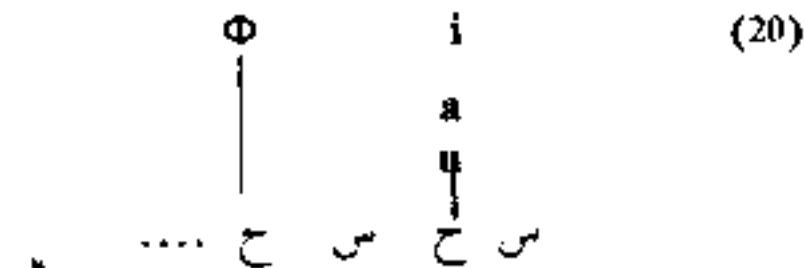
في المصدر، فلتستمع إلى ابن يعيش ل تستبط من كلامه ما يزكي اعتبارنا للسكون سمة فاعدية في المصادر. يقول ابن يعيش: "والاصل منها فيما كان متعديا فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو ضرب وقتل وعليه مدار الباب وما عده ليس بأصل لاختلافه وطريقه أن يحفظ حفظا، وإنما قلنا ذلك لكررة فعل في الثلاثي واطراده فيما كان متعديا منه، والذي يدل على ذلك أنك إذا أردت المرة الواحدة فإنما ترجع إلى فُعلة عن أي بناء كان الثلاثي، وذلك قوله ذهب ذهابا وذهبة" والشاهد في كلامه قوله: "والذي يدل على ذلك أنك إذا أردت المرة الواحدة فإنما ترجع إلى فُعلة" بصرف النظر عن بناء الفعل كما يصرح ابن يعيش، وبصرف النظر عن تعدى الفعل ولزومه. وهذا ما يستفاد من تمثيله بفعل ذهب اللازم الذي يقبل صيغة فُعلة، فالأفعال متساوية في قبول صيغة فُعلة التي قلنا إنها متغير لفعل. أضف إلى هذا أن تأمل الصورة الحركية لاسم المرة يبرز شيئاً أوهماً أن السكون ملازم للعين (في مصدر المرة)، والفتحة في الفاء غير ملزمة لاسم المرة خلافاً لما قد يوهم به كلام ابن يعيش من خلال اقتضائه في التمثيل على ذكر فُعلة، فمصدر المرة تتحمل فاؤه الحركات الثلاث فُعلة (نحو فُسحة، إلى جانب وجود فُسخ) وفي فُعلة كما في نحو ضخكة وصريفة كما يجوز إلى جانب ضخكة ضخكة، وهذا في نظرنا سبب يرجح حرية حركة الفاء في مقابل لزوم السكون للعين. الشيء الثاني الذي

يفصح عنه التأمل في القالب المحركي للمصدر قبول الأفعال الازمة بدورها لصيغة فعل¹¹، وذلك كما هو مبين من خلال الأزواج المدرجة في (19):

- (19) نام / أَسْوَمْ
 ينس / أَيْسَأْ
 يرأ / أَسْرَا وَأُسْرَا
 حزن / أَحْزَن / حَزَنْ
 تقل / أَتْفَلَا (معنى بصن)
 حق / أَحْمَقْ
 ذبل / ذَبْلَا / ذبولا
 رضب / أَرْضَبَا (معنى سال واهمر)
 برد / أَبْرَدَا
 بعض / أَبْعَضَا

¹¹ نذكر من جديد أننا نراعي في تحليتنا في قيد المثلية الذي يحضر بناءً ثنيلاً في قالب نحوي معتمدًا على قوائمه وحدوده لا تنسى إلى هنا القالب، وعليه فالتجددية والتزروم مفاهيم لا تعنى شيئاً في إطار نظرية الصرف المطوري (prosodic morphology)، كما أنها لا تعنى شيئاً في التركيب. لأنها مفاهيم مشتقة من قوائب صورية مثل قالب من حيث تتحدد علاقة الرؤوس بما يوجد على يمينها وعلى يسارها، أو من قالب الأدوار المخورية ... إلخ، ومعنى هنا أن الاشتغال بصورة الكلمات لا يقتصر بالضرورة الإحالة على السلوك الترکيبي للكلمات لكن هذا لا يعني أن بناء التمثيلات الصيرية لا يجوز أن ينبع على سمات وظيفية لها تحقق صرفي مثل الانعكاس والجعلية فهذه السمات لها محتوى وظيفي يتعلّق بصرفها، وبالتالي لا مانع من ظهورها في التمثيل الصرفي.

سأفترض، بناء على ما تقدم، أن الصورة القاعدية للمصادر الواردة في (17) والتي اصطاحت على تسميتها بالمصادر البسيطة - هي ما تجسده البنية (20):



تقابل البنية (20) حيث مصدر الصيغة ساكنة البنية (21) حيث تظهر فتحة بعد عين الصيغة.



فالبنية (21) تمثل للمصادر الواردة على صيغة فعل نحو غضب وحجل وحزع ومرض، وللمصادر الواردة على فعل نحو كبر وكذلك لفعل نحو هدى وسرى (بحسن التبيه أن المصدر فعل قليل وينحصر بالصفات الدالة على الشivot أما فعل بناء نادر لم تورد كتب الصرفين في بابه سوى المثالين المذكورين أعلاه).

غير خاف في الأدبيات القديمة¹² والحديثة أن الفتحة يمكن أن تخفي شيئاً غيرها. فقد أوردت كتب الصرف القديمة بصورة متواترة أن الفتحة قد تخفي كسرة عميقة في سياق الحرف الخلقي. وتوازأه هذا التحليل الذي يرى أن مبرر اختفاء الكسرة وظهور الفتحة مكانها يعود إلى عامل فنولوجي، فالكسرة لا تسطع بالنظر إلى سمة فنولوجية قطعية. هناك تعليل آخر يرى أن الفتحة قد تخفي سكوناً، لا توجب علة فنولوجية، بل توجب علة صرفية تعود إلى نسق التناوب الحركي المنتج صرفيًا. هذا التحليل الأخير يعزى إلى كرسال ولوفينستام (1993). فقد اهتمى هذان الباحثان، في سبيل بناء نسق التناوبات التي تحكم الماضي والمضارع، إلى أن فتحة ماضي باب فعل / يَفْعَلُ ليس نظير فتحة فعل الذي من باب فعل يَفْعُلُ. فالفتحة الأولى تخفي سكوناً وهو المعتمد في التناوب، في حين أن الفتحة في "قتل" مثلاً الذي من باب فعل يَفْعُلُ لا تخفي شيئاً. إنها فتحة حقيقة بالنظر إلى أنها حركة تشكل أساس

¹² من ذلك مثلاً اعتبارهم أن فتحة يذهب تغدو كسرة تظهر في التصدير العميق، فالفتحة عارضة لوجود حرف خلفي "وإنما فتح في بعض ويدع [ويذهب] لمكان حرف آخرين، فالفتحة عارضة (مثلها مثل قاء)، والعارض لا اعتداد به فهو كالعدوم" (شرح المقويسن). وبعد عبد ابن حني (في الخصائص) ما بعد هذا المعنى، وذلت حين يرى أن جمع فَعْلَة وفَعْلَة يأق، على التوازي، على مثال فَعْلَات وفَعْلَات، فتفوت غُرُفات في جمع غُرْفَة كِسْرات في جمع كِسْرَة. ولكن الحركات المقاudeة، حس ابن حني، يستعراض عنها، ولأسباب لا تهم هنا، حركات مسطحة تتغول غُرُفات وغُرْفات وكِسْرات وكِسْرات، فكأن الفتح والسكون يغopian التبعيات الخُركية المقاudeة التي تجز في البنية الأصلية (أو التصدير التبعي).

عملية تناوب حركي. ليس هذا المقام مقام الدفاع عن هذا الافتراض، ومع ذلك سأقول إنه ليس مجرد تحايل (conspiracy)، إذ أن هناك ما يبرره (انظر الاستدلال الصوري المفصل في كرسال لوفينستام (1993)).

سأفترض أن المفتحة في (21) ليست فتحة عميقة، وذلك كما في خوا
عَمَلَ/عَمَّـلا، فالفتح في "عَـمَل" ليس عميقاً، معنٍ أنه لا يظهر في التمثيل الصريفي، ويعزز هذا أن سكون العين متضمن في المصادر المتصلة بالأفعال العلاجية (مثل لَعِسَ ولَقِمَ التي من باب عَـمَل/يُعَـمِل)، وكذا في المصادر المتصلة بالأفعال المكسورة العين الدالة على المندذبة الوسيطة (middle agentive)، حيث الفاعل متأثر كما في سَـمَع وفَـسَـمَ وعَـلَـمَـ. وبخلاف هذا، تبدو فتحة عين المصدر المتصل بالأفعال المكسورة العين والتي تعين الحالة (state) فتحة قاعدية، عكس فتحة المصدر عَـمَـلا. وهناك في المعجم العربي وفرة في المعطيات التي تكشف عن الاطراد شبه النام في هذا الأمثلة، الشيء الذي يغري بالقول بوجود تناوب حركي [ا] -> [ء] متبع، حيث [ا] بعد من²
محصصة بالسمة [-منفذ]:

س¹ ح س² ح
 |
 [- منفذ]

فيكفي أن نترع هذه السمة عن القطعة [ii] كأن نضع مثلاً [+] منفذ[ي]
للحصل على غير فعل في المصدر، أي لحصل على فعل، والمعطيات
التالية تسوقها لتقريب الصورة:

- | | |
|---------------------|---------------------------------------|
| أ) أَذْنَ / أَذْنَا | < صار عظيم الأذنين > |
| أَذْنَ / أَذْنَا | < - الحب: حرّجت أذنته، معنى ورقه > |
| ب) شَرَح / شَرَحا | < - الجسم: سِنٌّ وَأَكْثَر > |
| شَرَح / شَرَحا | < - الشيء: ضم أحزنه بعضها إلى بعض > |
| ج) دَهْشَ / دَهْشَا | < - دهشه الأمر، يُعْثِرُ فيه الدهشة > |
| دَهْشَ / دَهْشَا | < دهش معنـى اندـهـش > |
| د) شَرِبَ / شَرِبَا | |
| لَقِمَ / لَقِمَا | |
| عَمَلَ / عَمَلَا | |

فحركة عين الأمثلة (د) موسومة بـ [+] منفذ[ي] الشيء الذي يفسر لماذا
تحصل على شربا ولقما بدل شربا ولقما وحق لو حصلنا على فعل
كما في عملا فإن هذه الفتحة ليست نظير الفتحة التي تتعلق بالكسرة
المقرونة بالسمة [- منفذ[ي]] والتي تظهر في أفعال الأمثلة (أ) و(ب) و(ج).
وهذا ما دعاـنا إلى اعتبار فتحة "عملا" فتحة غير قاعدية مثلها مثل فتحة طلبـا.

بقي الآن أن ننظر في كسرة عين المصدر (**فِعْل**) ما وضعها؟ فإذا كانت الفتحة في عين المصدر بناء على الملاحظات أعلاه قد تكون قاعدية وقد لا تكون، فإن للكسرة وضعا مختلفاً، لنسجل بدءاً أن المصادر التي على مثال **فَعُول** مصادر قليلة¹³ فهذه الصيغة البسيطة ليست من الصيغ التي تطأها الجذور. فهي صيغة متعددة في هذا الباب (*inaccessible*) بخلاف صيغة **فَعْل** و**فَعَل**، ثم إن بعض المعطيات التي وردت على صورة **فَعْل** تقبل عوازة هذا صيغة **فَعْل** ومتغيرها **فِعْل**: كما في **كَذِب** / **كِذْب** / **كَذْب**، **ضَحِّك** / **ضَخْك** / **ضَخَّك**، **لَوْب** / **الْغَب** / **لَغْب**، ولست أدرى هل يصدق هذا على باقي الأمثلة التي وردت على **فَعْل**. ولكن المؤكد أن غياب **فَعْل** في المصدر وضعف **فَعُول** فيه يدعو إلى الارتياح في مصدرية هذه الصيغة. فقد تكون **فَعُول** صيغة فعلية استعملت استعمالاً مصدرياً ورئماً يكون هذا التفسير وراء قلة المصادر التي على مثال **فَعُول**. ويبدو أنها في أمس الحاجة إلى القيام بمسح معجمي لتلمس معالم اليقين في هذا الباب. وليس غريباً ألا تكون صيغة **فَعْل** صيغة

¹³ لا تحدث عن إقصاء فعل من لائحة المصدر، بل شحخت في تمكن فعل في المصدرية، والشككش صريح في كلامه، وقائم على مجموعة فرائض في مقدمتها غياب فعل في المصدر، والنسخة الضعيفة لورود المصادر على مثال فعل مقارنة بفعل و فعل. في دراسة إحصائية لسولاسو (*infinitif semitique*) بين من خلال جردة المحرر لقاموس Freytag أن نسبة ورود فعل مصدراً هي 0.55 مقابلة بـ 72.4 نسبة ورود فعل.

متعددة في المصدر، فقد أشار القدماء ومن بينهم الأسترابادي إلى أن بعض الأوزان المخصوصة في باب المصادر ليست بمصادر "وبعض الأوزان المذكورة ليست بمصدر" ومع الأسف الشديد فإن الأسترابادي لا يعنينا.

تصلح البنية (٢١) تمثيلاً للمصادر الواردة على صيغة فـَـلان وفـَـلان وفـَـلان وفـَـلان. والتحليل الذي أفضى بنا إلى اعتبار الفتحة في فـَـل سكونا عميقاً يصدق على فـَـلان مع خلاف بسيط يتمثل في أن الصورة التحتية لفـَـلان والتي هي فـَـلان لا تتحقق معهيد ما يتحقق هو فـَـلان (بالضم) أو فـَـلان (بالكسر).

وهذه الصيغة مصادر بشكل صدورها لا باللاحقة في آخرها، والتي تتضمن
أثراً الأثر الصريفي لمعنى يتعين على تحليل دلالي أن يعيشه.

٣. المصادر المكسرة

كوازاة المصادر الواردة في (١٧) والتي تصدق عليها تسميات مختلفة (سلة، محفوظة المصدر ...) هناك طبقة المصادر المكسرة وهي مكسرة بالنظر إلى أن حلها ينتشر عروضاً انتشار قدم إلعن مثل جموع التكسير التي يشيع فيها هذا

الميكل العروضي، وبالنظر إلى كوهما، خلافاً للمصادر البسيطة، غير محفوظة المصدر سواء أكانت ينفيه القديم أم لم تكن كما في نحو شيخوخة وكينونة وما شاكلهما.

- (22) أ) فَعول (فَعول) نحو خروج، دخول، قبول
- ب) فَعال: ذهاب
- ج) فِعال: كتاب
- د) فُعال: سعال، نباح
- ه) فَعيل: صهيل، وحيل، دبيب
- و) فَيْفَلولة: شيخوخة، صيرورة، كينونة^{١٤}

لقد استبعدنا في القسم الخاص بالمصادر البسيطة الكسرة علامات محورية في المصادر، وكان استبعادنا لها مبنياً على غياب الصمة حرقة محورية في النسق الحركي للمصادر الخالصة، ما يحدث في باب المصادر المكسرة هو ظهور

^{١٤} مصادر مثل شيخوخة وصيرورة يرددها الوصف القديم إلى بناء فيعلولة: حيث الباء الساكنة مرتبطة وعين الصيغة واو أو ياء تذهب في الباء المزبدة (بعد فلب الواو ياء في حالة كون الحسق معتلاً بالواو) وتختفف الباء، فالاصل في كينونة كينونة حيث التفت ياء وواو والأوّل منها ساكنة فضم تاء مشددة وخفيفها، ومن ثم تحصل لدينا انعصارورة الثانية كينونة كينونة، انظر مزيد من التفاصيل كتاب المتصفح في شرح كتاب التصریف للعاماری لابن حنی، الجزء الثاني.

الضمة والكسرة في صدر الصيغة ولكن ممددين. والمعروف ما للتمديد من مزية تكسير التماثل المستقل.

تطرح هذه الفئة من المعطيات مشكلًا يمكن تلخيصه في السؤال التالي:
هل تدل الصيغ المكسرة في (22) عن المصدرية أم عن شيء آخر؟ وبतفاصيل
عن هذا السؤال ما يلي: إذا افترضنا أنها صيغ لمصادر شأنها شأن الصيغ الواردة
في (17) والتي اعتبرناها محفوظة الصدر فيجب البحث عن تفسير لهذا التعدد،
ويعنى آخر لماذا تعدد مصادر مادة معجمية مثل مادة رجع، والتي تحدوها من
بين ما يحد المصادر التالية:

(23) رجع، رجوع، رُجْعى، رُجْعَان

ولماذا لا تقبل مادة لم مع ما قبلته مادة رجع؟ ويعنى آخر لماذا لا يحد
لمعى ولا يحد لوع، في حين يحد لمع ولungan.

مبدئياً لا شيء يمنع من افتراض أن الصيغ الواردة في (22) ليست بمصادر، إلا
أن الواقع المتصل بالمعجم العربي تضعف في نظري هذا الافتراض. فبعض
الصيغ المكسرة متمنكة في المصدرية تمكّن فَغْل وفروعها، خاصة مع
طبقات معينة من الأفعال إلا أن تمكّنها أقل من تمكّن صورة فَغْل، بدليل

أن التغيرات بالنسبة للمواد المعجمية متفضية بالنسبة للصيغ المكسرة وتکاد تندم بالنسبة لفُعل وفروعها.

سأفترض أن المصادر المكسرة وكذا المزيدة مثل فَعْلان وفَعْلان وفَعْلان وفَعْلان مصادر مشوبة بمعان يتبعن ضبطها.¹⁵ ويجد هذا الافتراض أصوله في الأدبيات العربية القديمة التي اهتمت بدلالة الصيغ فقد أوردت كتب الصرف إشارة تنبئ عن حدوس تقييد أن الصيغ المكسرة في باب المصادر وكذلك الصيغ المزيدة ليست مصادر خالصة بل تلاسها معان آخر حددت في أدبياتهم تحديدات عامة، من ذلك مثلاً، أن مصادر الأفعال الدالة على صوت تأني على صورة فَعال، وأن الفعل الدال على اضطراب مصدره فَعْلان (انظر المزيد من التفاصيل شرح شافية ابن الخطيب، ج ١،

¹⁵ يتحدث سيريه في سياق عرضه لطبيعة المصدر الثلاثي المفرد عن خمس خات من الأوزان عديدة على أساس الدلالة وهي:

- 1) الصيغ الدالة على العمل وتحتها بعضاً من صيغة فعل، والمراجع أن جميع الصيغ البسيطة تدل على العمل بالإضافة إلى صيغة صورت التي لم تنشر الأدبيات إلى احتمالها معن غير معن العمل.
- 2) الصيغ الدالة على "إنتهاء المخالفة" (أو وقت حبوبه اخذت، وغيرها من صيغة فعل)
- 3) الصيغ الدالة على القيام بالشيء أو انشاط نحو معاله
- 4) الصيغ الدالة على ما يعرض من أشياء مثل المرض والصوت والأثر فعل
- 5) الصيغ الدالة على الاضطراب والتقلب فعلان.

ص. 151). إلا أن المسارات الدلالية كما طرحتها الوصف القدم لم تتمكن من الإمساك بالضوابط المحددة للاتجاهات السائدة. وأظن أن البحث في المشاكل المتصلة بدلالة الصيغ وتعالق دلالة الصيغة بدلالة المعجمية كتميل بأن يوسع الأمور في هذا الباب.¹⁶

٤. خلاصة

لقد حاولت في هذه المساهمة أن أقدم عناصر أولية لتحليل المصادر من زاوية صرفية خالصة. فنظرت إليها في مرحلة أولى بهدف تحديد الهيكل الذي يستدعيه تمثيل متعددة الأبعاد، ويحدد (الهيكل) موقع (slots) ربط أصول المادة المعجمية وأصول القالب الحركي. ونظرت في مرحلة ثانية في القالب الحركي للمصادر وبالضبط في ظاهرة اللاتحديد الحركي (*indétermination vocalique*) الذي يطبع المصادر، وحاولت أن أكشف عن صورة النسق الحركي للمصادر. وقد مكنا التحليل الصرفي في نهاية المطاف من تعين طبقتين للمصادر: (أ)

¹⁶ نشير هنا إلى كتابات الأستاذ عبد الغادر الغاسبي العهري والأبحاث التي أثارها أستاذنا ياشراوه ونذكر منها إسهامات الأستاذ محمد غاليم. وهذه الأعمال تتلاؤ مسماكي الدلالة من منظفات نظرية واحضنة تسعى إلى تحصيص ببة الفعل في اللغات انطولوجياً. ومن الأكيد أنها سمعنا بالأسدئ النظرية المكتسبة بغير المشاكل الدلالية التي تطرحها المصادر.

طبقة المصادر المحفوظة المصدر. (ب) وطبقة المصادر المكسرة. وقد أشرت في نهاية هذا البحث إلى المشاكل الدلالية التي تتعلق بالفننة الأخيرة، وفي مقدمتها الانتقائية الدلالية المفرطة للصيغة المكسرة في مقابل ضعف انتقائية صيغة فعل وفروعها والتي اعتبرتها الصورة الصرفية للمصدر الحالى.

المصادر والمراجع

- ابن يعيش، موقف الدين، شرح المفصل، بدون تحقيق، عالم الكتب، بيروت.
- أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي: 1986، تذكرة النحاة، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: 1952-1956، الخصائص، تحقيق محمد علي النحلو، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: 1954، شرح كتاب التصريف للمازري، تحقيق ابراهيم مصطفى، عبد الله أمين، دار مصطفى الباجي الحنفي / مصر.
- الأسترابادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن، محمد زفراوى، محمد محى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الفاسي الفهري، عبد القادر: 1990، البناء الموازي: نظرية في بناء الكلمة وبنائه الجملة، دار توبقال، الدار البيضاء.
- السغروشى، إدريس: 1991، حول الاستقراق، تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الإسلامي بيروت.
- الملاوي، محمد: 1991، بنية الكلمة في اللغات الخامنية - السامية: بعض القيد العروضية، مجلة دراسات، العدد 5، كلية الآداب، أكادير.

المراجع الأجنبية

- Goldsmith, J.: 1990, *Autosegmental and Metrical Phonology*, Basil Blackwell, London.
- Guerssel, M., and J. Lowenstamm: 1993, Classical Arabic apophony, (ms).
- Lowenstamm, J.: 1996, CV as the only syllable type, Ed. Jacques Durand and Bernard Laks. Publ. ESRI.
- McCarthy, J.: 1979, *Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology*, Ph.D. MIT.
- McCarthy, J., Prince, A.: 1990, Foot and Word in Prosodic Morphology: the Arabic Broken Plural, in *Natural Language and Linguistic theory*. 8.2
- Sola, J.M. - Solé: 1961, *L'infinitif sémitique: Contribution à l'Etude des Formes et des Fonctions des Noms d'Action et des Infinitifs Sémitiques*: Librairie Ancienne Honoré Champion Editeur, Paris.

الاسم الدخيل: بعض مشاكل التصنيف

تقديم

يمثل المشكل الذي تثيره حزعاً صغيراً من المشاكل الكثيرة التي يعرفها تصنيف المواد في المعاجم العربية الحديثة. ويظهر هذا المشكل في الخلط الذي نلاحظه في تصنيف الكثير من الأسماء الدخيلة في المعجم العربي، إذ أنها غالباً ما تصنف بطريقة تخلط بينها وبين غيرها من المواد المختلفة عنها، فتوضع معها في نفس الدخلة. بالإضافة إلى أن طرق التصنيف في المعاجم لا تعكس جموعة من الخصائص النسقية المرتبطة بالأسماء الدخيلة، باعتبار هذه الأخيرة كلمات اندمجت في النسق، ومحضعت لسموريات مختلفة، تركيبياً وصرفياً وصواتياً ودلالياً.¹ كما أن التصنيف لا يعكس ارتباط الدخيل بعدد من الظواهر المرتبطة بسلوك اللغات وتطورها بصفة عامة مثل ظاهرة التعدد السدالي

¹ أثبتت دراسات معجمية متأخرة أن تصور المعجم كقائمة غير منتظمة من المفردات تصور متحاوز، وقد لغرض الفاسي الغمرى (1986) أن المفردة تفرز عصائر واطرادات يمكن من وضعها في طبقات لها عصائر يمكن استخلاصها من مبادئ عامة تضبط الملكة اللغوية.

.، وظاهرة الاشتراك اللغظي (*homonymie*) (*polysémie*)

ونطرح مشكل الخلط في تصنيف الدخيل من خلال معالجة إشكالي التعدد الدلالي والاشتراك اللغظي. ونستطلق من أن اعتماد تصور واضح للتدقيق في هاتين الظاهرتين، وإيجاد معايير دقيقة وكلية لتعريفهما والفصل بينهما، وكذا رصد نتائج كل منها على مستوى الواقع اللغوي، من شأنه أن يساعد في تصنيف واضح وغير ملتبس للأسماء الدخيلة. كما أن اعتماد تصور واضح للنسق الصرفي والصوائي العربي يلعب دورا هاما في تنظيم المداخل الملتبسة.

ونحاول في هذا العمل أن نرفع بعضا من اللبس الذي يعكسه تصنيف الأسماء الدخيلة في المعجم عن طريق اعتماد أطروحتات حديثة من اللسانيات التوليدية، في مجال الدلالة والصرف والصواتة، وهدف كذلك إلى إبراز أنه بالإمكان أن يستفيد مصنف المعجم من الدراسات اللسانية الحديثة، لأن ذلك سيساعده في تنظيم الدخلات، وفي إبراز عدد من الخصائص النسقية المهمة.

نierz في البداية كيف يساهم التعدد الدلالي والاشتراك اللغظي في إحداث الخلط عند تصنيف المواد الدخيلة. ونوضح بعد ذلك، بالختصار، تصور الدراسات العربية القديمة وتتصور بعض الدراسات الحديثة للظاهرتين، ونبين

الحد الفاصل بينهما، باعتماد مجموعة من المعايير الدلالية. ونقدم كذلك عينات للأسماء الدخيلة التي خضعت للاشتراك اللفظي، وللتعدد الدلالي. ونحاول رصد سিورات التعدد بواسطة اقتراح المباعد الدلالية، وسنعتمد في هذا الصدد خاصة غاليم (1987)، الذي اعتمد مجموعة من الدراسات الحديثة أهداها جاكندوف (1978) و(1983) (Jackendoff، Lakoff & Johnson)، ولايكوف وجونسون (1983). ثم نقدم نتائج هذا التحليل على مستوى تصنیف الدخيل في المداخل المعجمية، بالإضافة إلى تقديم اقتراح تنظيمي للمداخل على أساس صواني يعتمد قواعد إبدال الجذور.

١. خوذج تصنیفي

نمثل لشكل الخلط المذكور بإيراد خوذج تصنیفي، نبين فيه احتلاط جذور مختلفة في نفس الدخلة المعجمية:

(١) حلف: الجلف: الغليظ.

الجاف

الأحق

الدن الفارغ

الظرف

الوعاء

البدن لا رأس عليه

حرف الرغيف

الخليف: الغليظ

الظالم

الخلاف : السيول

الخلف(ة): ميري القلم

- الخلفة: ما قشر من الجلد أو نحوه

- الخلفة: الكسرة من المخز اليابس

- الخلاف: الطين

- الخلف: الذي أخذ من جوانبه.²

ففي هذا المدخل نلاحظ تراكيم مداليل مختلفة على نفس الصورة الاسمية (خلف). كما نلاحظ أن هناك عدداً من المداليل المتراابطة، لكنها مصنفة بطريقة لا توضح هذا الترابط. وتجعل هاتان الملاحظتان المدخل (1) عبارة عن لائحة غير منتظمة من الصور الاسمية، ليس فيها ما يعكس عدداً من الخصائص المهمة، المرتبطة بالعلاقات الدلالية بين الجذور.

² التحدث، ص. 89 - 90.

فإذا دققنا النظر إلى هذا المدخل يمكننا أن نميز بين ثلاثة جذور، فهناك الجذر (جلف 1) بمعنى (قطع، استأصل، احتزأ، قشر...). ثم هناك الجذر (جلف 2) الدخيل من الفارسية، في صورة (جلف)، بمعنى (ظماء، غليظ، حافي...)، وهو معرب من اللفظ الفارسي (حلفت)، بنفس المعنى. ثم هناك (جلف 3) بمعنى (الوعاء، الظرف، الدن...).

يبدو إذن أن هناك جذراً خضم لضرورة توسيع دلالي ففرع عنده استعمالات متعددة، وهو الجذر الذي أفرز (البدن بدون رأس، قشرة الجلد، الطين، كسرة الخبز...). وقد اشترك هذا الجذر مع الجذريين الآخرين بسبب التعامل الصواني. وبذلك يكون سبب الخلط في المدخل (1) هو خضوع الجذر (جلف) لظاهرة التعدد الدلالي، من جهة، وتعرضه للاشتراك اللفظي، من جهة أخرى، مع جذريين آخرين أحدهما دخيل.

وتقف ظاهرة التعدد الدلالي والاشتراك اللفظي وراء الخلط في تصنيف العديد من المداخل، خصوصاً حينما تصنف ضمنها كلمات دخلة. وتسلد على ذلك أمثلة من قبيل:

(2) إبريق = إناء له عروة وفم وبلية الصفة من برق. يقال: سيف إبريق.³

³ أدي شمر، الأنماط الفارسية المغربية، ص. 6.

(3) كشك - ماء الشعير

رواق. (دخل).⁴

(4) فارس - راكب الفرس

نوع من التمور (دخل).

(5) حب - ضد البعض

حرة الماء. (دخل).⁵

(6) ترفة - المتروك من كل شيء، ما يتركه الميت

خودة المحارب (دخل).⁶

(7) آس - نبات (دخل)

باقي العسل في موضع النحل⁷، باقي الرماد في اللاتاني

(8) زبون - مشتر (دخل سريالي)

أحمق (دخل فارسي).⁸

ويبرز من خلال هذه الأمثلة أن تحديد ظاهرة الاشتراك اللغظي، وتمييزها عن

التعدد الدلالي، أساسى لتنظيم المداخل المعجمية.

⁴ نخلة اليسوعي، ص. 243.

⁵ ن.م. ص. 178، وانظر الجمهرة، ج. 1، ص. 25.

⁶ نخلة اليسوعي، ص. 221.

⁷ الجمهرة، ج. 1، ص. 26.

⁸ أدي شو، ص. 77.

2. تغيير القدماء للظاهرين

يمكن إدراج التعدد الدلالي لدى اللغويين القدامى في باب المجاز. ولدى البالغين في باب البيان. والمجاز عند اللغويين هو استعمال اللفظ في غير معناه الوضعي. والمعنى الوضعي هو استعمال الكلمة فيما هي موضوعة له من غير تأويل في الوضع، أو فيما تدل عليه نفسها دلالة ظاهرة أو في معناها بالتحقيق.⁹ وتقوم عندهم العلاقة بين المستعملين، المقصري والمجازي، على علاقات عقلية-اعتقادية تسمح بقيام الملازمات بين المعاني. وهذه العلاقات هي الطريق إلى الاستدلال.¹⁰

ويربط غاليم (1987) العلاقات المجازية التي تحدث عنها القدماء بخاصية التوليد الدلالي، إذ أن العلاقات المجازية بمحمل مختلف أنواعها تحدد إمكان توليد الدلالات الجديدة.¹¹

⁹ مفتاح العلوم، ص. 152-153.

¹⁰ نمام حسان (1981)، ص. 50

¹¹ غاليم (1987)، ص. 20.

أما المشترك اللغظي فهو عندهم اللفظ الواحد الدال على معندين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة.¹² ويكون المشترك عندهم من باب دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، أي دلالة مطابقة وضعيّة. بخلاف المجاز التابع للدلالة العقلية.¹³ وتنتفي صفة الاشتراك عن اللفظ إذا كانت الصلة المجازية بين هذا اللفظ وبينه ووجوهه الفرعية علاقة واضحة. وعليه يميزون بين الاشتراك اللغظي والتعدد الدلالي (أو الاشتراك المعنوي)، يكون الأول ناتجاً عن تغيرات صواتية، أو عن حذف واحتصار وقع في الكلام،¹⁴ والثاني ناتجاً عن اشتراك في المعانٍ في دلالة نووية واحدة توسيع عن طريق المجاز.¹⁵

3. تمييز اللسانين المحدثين

نعتبر أن اقتراح لايتز (Lyons 1980)، بخصوص الاشتراك اللغظي، وأعمال جاكندوف (1978) و(1983)، وجونسون وليكوف (1980)، حول التعدد الدلالي، قد أسهمت بقسط هام في تجاوز بعض الخلط بين الاشتراك اللغظي والتعدد الدلالي. ويعتبر لايتز أن الاشتراك اللغظي عبارة عن تشابه صوافي بين

¹² المهر، ج. 1، ص. 385.

¹³ مفتاح العلوم، ص. 141.

¹⁴ المهر، ج. 1، ص. 385.

¹⁵ غاليم (1987) ص. 16.

محورين أو جذرين مختلفين. ويعتبر أن التعدد الدلالي، بخلاف الاشتراك اللفظي، ظاهرة تstem بواسطة انتقال بحاري، وهي سيرورة طبيعية في اللغات، تشكل مكوناً أساسياً في القدرة اللغوية، وتلعب دوراً هاماً في اكتساب اللغة.

ويشير غاليم (1987) إلى أن التعدد الدلالي يربط بين وحدات معجمية لها نفس الصورة الصواتية وتكون بينها علاقة يمكن رصدها بأحد المباعد الدلالية المخصوصة في عدد محدد من علاقات المشاهدة وعلاقة المعاورة. بينما الاشتراك اللفظي مرتبط بقراءات مختلفة لنفس المفردة ليست بينها علاقة دلالية مطردة.¹⁶ ويشير كذلك إلى أن مختلف التصورات التقليدية والحديثة، التي حاولت إيضاح الفرق بين التعدد الدلالي والاشراك اللفظي لم تحدد بجموعة المبادئ العلاجية المطردة التي يمكنها أن تقدم أساس هذا الفرق.¹⁷

ويبقى التصور الذي طرجه غاليم (1987)، استناداً إلى مجموعة من الدراسات الدلالية، تصوراً مهماً يمكن استغلاله في معالجة المشكل الذي نظر له في هذا العمل. كما أن دقة التمييز عن طريق المباعد الدلالية تمثل في كونه يتجاوز الحبس ويعتمد مقاييس مرتبطة بتكون الملة اللغوية، ومرتبطة

¹⁶ انظر غاليم (1987) ص. 168.

¹⁷ إلخ جانب المقدمة ذكر: أورلاند (1962)، ميلر (1978)، ليتش (1981).

بالبنية التصورية للفكر الإنساني بصفة عامة.

تلخص المباعد المشار إليها في قسمين من المبادئ التصورية المتحكمة في إنجاز اللغة، وهي المبادئ الاستعارية والمبادئ الكنائية. ويتحلى نسق هذين النوعين من المبادئ في مجموعة من القواعد التي يطبقها الأشخاص داخل نسق تصوري معين أثناء عملية تأويل الدلائل. وترتبط بهذه المبادئ في مستوى الوصف اللغوي مجموعة من المباعد التي تتسمى إلى النظرية الدلالية، وتعمل على رصد العلاقات الدلالية المطردة داخل المعجم. ونقدم فيما يلي المبعدين الاستعاريين (1) و(2):

¹⁸ الاستعاري (1) و(2):

أ. المبعد الاستعاري (1)

مبعد منشق عن المبدأ التصورى الذى يرصد علاقة الكيان بالنموذج، وهو مبعد يقيم علاقة استعارية بين ثيلتين دلالين مختلفان في صفة رئيسية (بساطة أو مركبة)، ويصاغ كالتالي:

(9) أ) هناك علاقة استعارية بين س وص، اذا كانت س مخصصة بالسمات m_1, m_2, \dots, m_n ، وص مخصصة بالسمات M_1, M_2, \dots, M_n ، وتم حذف م من

¹⁸ إلى جانب هذين المبعدين سطر غائم يحسرة من المباعد الكنائية هي أقل انتاجية بالنسبة لائزنه في هذا العمل. وسنذكر بعضا منها عند استعمالها في رصد بعض العلاقات لاحقا.

س عن طريق تحويل دلالي.

ب) تحويل دلالي 1: تمحذف السمة م ن من س في المقل أ، إذا كانت م ن تميز أ من أي حقل ب يتضمن أو من أي حقل ج في ب لا يتلاءم مع أ.¹⁹

ب) المبعد الاستعاري 2

يربط بين عنصر في حقل معين وسمة، بسيطة أو مركبة، تلعب دورا أساسيا في تحصيص هذا الحقل. وهو مبعد منشق عن المبدأ التصوري الذي يرصد علاقة الكيان بالسمة. ويصاغ كالتالي:

(أ) هناك علاقة استعارية بين س وص، إذا كانت لـ س السمة م س المتضمنة في تحصيص ص م₁، م₂... حيث تمحذف السمات الأخرى عن طريق تحويل دلالي.

ب) تحويل دلالي 2 تمحذف السمات من س في المقل أ، باستثناء السمة م ن، إذا كانت م ن تميز أ من أي حقل ب يتضمن أ، أو من أي حقل ج في ب، ولا يتلاءم مع أ.

¹⁹ هذا التحويل لا يقوم إلا بعملية المحذف وبعمل على سمة واحدة، وهو يقيم ترابطا بين إدراكاتا لأشياء تشتراك في مجموعة من السمات، ولكنها تجعل في أوساط مختلفة. انظر حاكنوف (1978)، ص. 215. وانظر غاليم (1987)، ص. 107.

4. الدخيل والتعدد الدلالي

من بين الأمثلة العديدة لخضوع الدخيل لسيرة التعدد الدلالي يجد اللفظ

(دانق) المقدم في المدخل التالي:

(11) الدائق، الدائق، الدائق: سلس الدرهم

- دنق، دنق، دنقة: أسف واهتم بالصغرى

- دنق وجهه: ظهر فيه المزال

- دنقت الشمس: قرب غروبها

- دنق إليه النظر: أطالة

- دنقت عينه: غارت.²⁰

فالفردة (دانق) دخلية من الفارسية (دانه)، وتعني سلس الدرهم. ويمكن أن

تخصصها السمات الأساسية التالية: (دانق)- [+مسوس]، [+وحدة]

[+صغر].²¹

ومن الملاحظ أنه يمكن الربط بين (دانق)، معنى الوحدة النقدية، وبين

(دنق) معنى اهتم بالصغرى بواسطة السمة [+صغر]. ويمكن رصد هذه العلاقة

²⁰ لاروس، ص. 54.

²¹ لا تورث إلا السمات التي تلعب دوراً في سيرة التعدد الدلالي، وتبقى هناك سمات أخرى أقل أهمية.

بواسطة المبعد الاستعاري (2) الذي يحذف السمات الأخرى ويترك المسماة المميزة [+صغر]. ويمكن تطبيق المبعد المذكور بواسطة القاعدة العلاقية التالية:

(12) قاعدة علاقية:

متعلق ب(دانق) يعني "وحدة نقدية صغيرة" عن طريق المبعد الاستعاري 2 والتحويل الدلالي²²، الذي يحذف كل السمات، باستثناء السمة [صغر].

وترتبط الاستعمالات الأخرى لفعل (دق)، أي (هزل وجهه، غسارت عينه...)، بخاصية الصغر. وترتكز هذه العلاقة على سيرورة المشاهدة، المتعلقة بصغر الحجم، أو صغر الكم. لذلك يمكن الربط بين (دانق) و(دق) بواسطة المبعد الاستعاري 2 كذلك. ونفترض أن تكون البنية الدلالية للمدخل (دق) كالتالي:

- (3) دق 1: [+محسوس]، [+وحدة]، [+صغر]... - سلس الدرهم.
دق 2: [+ مجرد]، — ، [+صغر]... - اهتم بالصغار.

ويظهر من خلال هذا التنظيم الدلالي للمدخل المعجمي أن رصد نوعية التعدد الدلالي للمفردة يزيل اللبس الذي تؤدي به طريقة تكوين المداخل في المعاجم بصفة عامة. ونشير إلى أن المبعد الاستعاري 2 الذي ينطبق بواسطة

²² حول القواعد العلاقية انظر غاليم (1987)، ص. 170 وما بعدها.

التحويل الدلالي 2 مبعد منتج فيما يخص التعدد الدلالي الملحوظ في المعاجم.
ويمكن التمثل لذلك بحدود من قبيل:

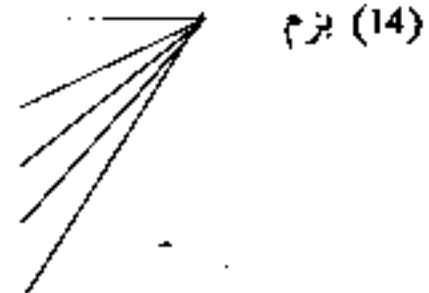
بعض عقدم لسانه.

كسر.

مصر.

أصابته شدة.²³

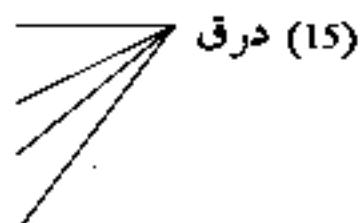
...



لين.

غلق.

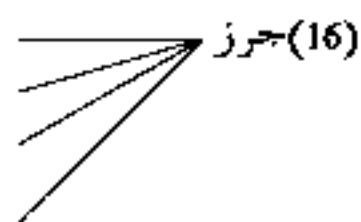
سار بتحث.²⁴



قطع.

أكل كل شيء.

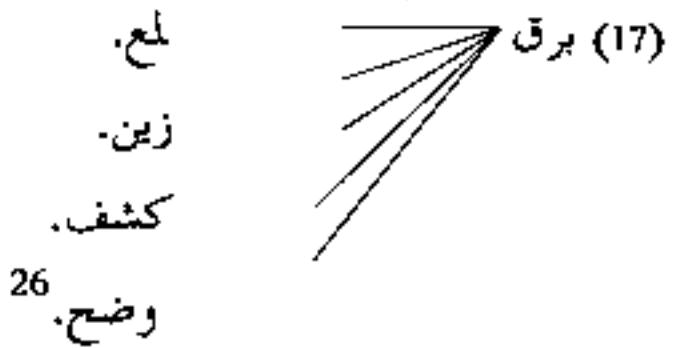
أحدب.²⁵



²³ المتهد، ص. 32.

²⁴ ن، ص. 196.

²⁵ ن، ص. 79.



²⁶وضح.

كشف.

زبن.

لمع.

ففي المثال (١٤) تتحت الاستعمالات المتفرعة عنه، عن طريق المبعد الاستعاري ٢ والتحويل الدلالي ٢ الذي حذف السمات الأخرى وترك السمة الأساسية [شد]. وفي المثال (١٥) ارتكز المبعد الاستعاري المذكور على السمة الأساسية [لين]. وفي المثال (١٦) ارتكز على السمة [حذف]. وفي المثال (١٤) ارتكز على السمة [لمع].

٥. الدخيل والاشراك الملفظي

يصنف الاسم الدخيل في أغلب الأحيان إلى جانب مفردات أخرى داخل نفس الدخلة المعجمية. ويتم ذلك على أساس تماثل السواكن المكونة لجذور هذه المفردات. وغالباً ما يتسبب ذلك في وقوع خلط واضطرباب في هذه

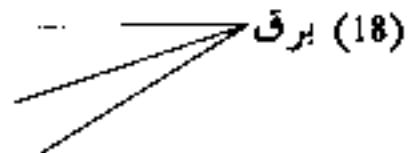
²⁶ د. م، ص. 30.

الدخلة نتيجة تراكم دلالات لا علاقة لها ببعضها، وغالباً ما تخلق هذه الظاهرة لبسًا كبيراً في ذهن المستعمل، وتجعل الكثرين يعتقدون بوجود مفردات في اللغة العربية تدل على أكثر من معنى، ومن ضمن الأمثلة الكثيرة للاشتراك في مادة الجذر نورد المثالين التاليين:

(18) برق نور يلمع في السماء، وضوح، ضياء.

أرض غليظة فيها حجارة ورمل وطين.

²⁷ حمل (دخل).



قطع، قطف، خرص...

أذنب.

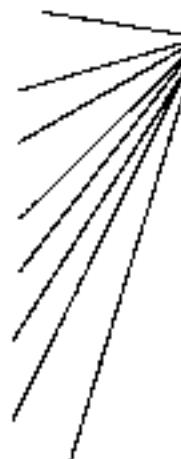
أتم.

صفا.

الصوت.

الجسم.

(19) جرم



²⁸ أجرام الفلك.

²⁷ لاروس، ص. 320.

²⁸ ذ. م، ص. 389.

٦. الدليل والإنتاجية المعجمية

يعتبر رصد العناصر المتتحدة في عملية توسيع المداولات أساساً لتكوين تصور حول قدرة المستعمل العربي في هذا المجال. وقد يفيد ذلك أيضاً في القيام بجموعة من التنبؤات بخصوص عدد من التوسيعات الدلالية الممكنة.

وقد أورد غاليم (1987) هذه العناصر ضمن ما سماه بأبعاد مقوله الأشياء والتجارب، وحددها فيما يلي: أبعاد إدراكية، متصلة بـ يادراً كنا للخصائص المحسوسة للأشياء، وأبعاد حركية متصلة بـ حرَّكة الأشياء في الفضاء، وأبعاد وظيفية مرتبطة بـ وظائف الأشياء.

وكمنحاولة لرصد نوعية العناصر، أو السمات، الدلالية المحرَّكة لـ سيرة التعدد الدلالي نورد المثال التالي:

(21) الجراف، الجراف، الجراف (فارسي معرب): البيع والشراء بغير وزن ولا كيل.

- الجراف، الجراف، الجراف: المجهول القدر وزناً أو كيلاً.

- الجراف: قانون التعاقد على صفة مبلغ مقطوع معين.

- القى كلامه جرافاً: القاء بغير وزن أو بصر أو قاعدة.

- حزف له الكيل: أكثره له.
- حزف الشيء: باعه أو شراه تخمينا. بغير وزن أو كيل.
- الجزوF من المخوامل: المتجاوزة حد ولادها.

فلفظ (جزاف) معرّب من اللغة الفارسية، ويضم مدخله كما هو ملاحظ بمجموعة من التوسيعات الدلالية المرتبطة بمعنىه النواة في اللغة العربية: (باع بغير وزن). ولتوسيع هذه التوسيعات نرتيبها في العلاقات الدلالية التالية:

(22) علاقة 1: الجزوF 1 = البيع بغير وزن أو كيل.

الجزاف 2 = المجهول القدر وزنا.

علاقة 2: الجزوF 1 = البيع بغير وزن.

الجزاف 3 = قانون التعاقد بمبلغ مقطوع.

علاقة 3: الجزوF 1 = البيع بغير وزن.

الجزاف 4 = إلقاء الكلام بغير قدر.

علاقة 5: الجزوF 1 = البيع بغير وزن.

الجزاف 5 = الإكثار في الكيل.

علاقة 5: الجزوF 1 = البيع بغير وزن.

الجزوف 6 = المتجاوزة حدتها من المخوامل.

بالنسبة للعلاقة ١ يمكن رصدها بواسطة اقتراح المباعد الدلالية المقدم أعلاه.
فربط بين الجراف باعتباره عملية ذات مواصفات معينة، والجراف يعني ما يجهل وزنه، باعتباره موضوعاً لهذه العملية، أو لهذا الفعل، ويكتسأ في هذا الإطار استغلال المبعد الكنائي الذي يربط الموضوع بالفعل، وهو مبعد مصاغ كالتالي:

(23) مبعد كنائي ٢: هناك علاقة كنائية بين س وص، إذا كانت س وص تخصصان موضوعاً وفعله على التوالي.²⁹

في هذا المبعد يربط لنا بين الجراف الدالة على فعل البيع بلا وزن، وبين جراف الدالة على ما هو موضوع لعدم الكيل. ويعكسنا الربط بين (جراف ١) و(جراف ٢) عن طريق القاعدة العلاقة التالية:

...

متالق بجزاف يعني "البيع بلـى وزن" عن طريق المبعد الكنائي :

فعل-موضوع.

وبالنسبة للعلاقة ٢ الرابطة بين (جراف ١) و(جراف ٣) الدالة على قانون التعاقد على صفة مبلغ مقطوع، إذا اعتبرنا أن كلـا من العاملتين يقوم على

²⁹ غاليم (1987)، ص. 142.

التقدير غير المؤكد والمدقق، يمكن أن نربط بين الدلائلين بواسطة المبعد الاستعاري 2 المقدم سابقاً. وهو مبعد يعتمد نحوياً لا يحذف كل السمات، باستثناء السمة [تقدير].

ويمكن الربط بواسطة المبعد المذكور بين عناصر العلاقة 3 كذلك، أي بين (جزاف 1) و(جزاف 4)، بمعنى إلقاء الكلام بغير قدر، وذلك عن طريق حذف كل السمات باستثناء السمة [غياب الوزن]. ويتجزأ المبعد المذكور كذلك علاقة (جزاف 1) بـ (جزاف)، بمعنى أكثر الكيل، باعتبار الإكثار في الكيل نوعاً من عدم الالتزام به والتدقير فيه. ينطبق هذا المبعد كذلك في العلاقة 5 التي تربط (جزاف 1) بالمرأة الجذوف التي تتجاوز المدة المحددة للوضع، باعتبار ذلك مرتبطاً بعدم الالتزام بحساب دقيق.

ويلاحظ أن التوسيع الدلالي المرتبط باللفظ الدخيل (جزاف) قد اعتمد في أكثره عناصر دلالية وظيفية مرتبطة بالخصائص المجردة لعملية الجذاف. وهو ما تعبّر عنه السمات [تقدير، غياب الوزن، غياب الحساب...].

وللتعرف على دور العناصر الإدراكية في سيرورات التوسيع الدلالي للدلائل نورد الأمثلة التالية:

(25) الجمان (فارسي): حب من الفضة يصنع على شكل اللولو.
- الجمان: اللولو نفسه.

- الجمان: نسيج من الجلد مطرز بخرز ملون تتوشع به المرأة.³⁰

يتضمن المدخل (25) العلائقين الدلاليين التاليين:

(26) علاقة 1: الجمان - اللولو.

الجمان 3 = نسيج مطرز بالخرز.

ويمكن رصد العلاقة 1 بواسطة المبعد الاستعاري 1 المرتكز على علاقة الكيان بالنموذج. باعتبار كل من اللولو وحب الفضة يتسمى إلى مجال معدن مختلف، ومع ذلك سمي حب الفضة جمانا.³¹ وتفترض أن هذا المبعد ينطبق بواسطة تحويل دلالي يحذف السمة الأساسية [بحري] أو [لولوي]. أما العلاقة الدلالية 2 فيمكن رصدها بالمبعد الكنائي الذي يربط الجزء بالكل. وهو مبعد ينطبق في حالات من قبيل تسمية السفينة بالشراع، أو الرمح بالنصل إلخ. وبصاغ هذا المبعد كالتالي:

³⁰ لاروس، ص. 404.

³¹ يفترض حاكمدوف (1978: 210) أن تحويلات هذا المبعد تقيم ترابطًا بين إدراكاتنا لأشياء تشتراك في سمة مكثتها تعلق في أوصاط مختلفة، وهي حالات تعرف فيها كياناً معيناً (نمودجاً) باعتباره دالاً على كيان آخر. انظر غاليم (1987)، ص. 147.

(20) مبعد كنائي 3: هناك علاقة كنائية بين س وص تخصص جزء من الكل
 32
 ص.

ويربط هذا المبعد بين المخزز كصورة من الجuman، وبين الوشاح الذي يحتوي
 هذا المخزز، باعتبار المخزز جزءاً من الكل الذي هو الوشاح.

انطلاقاً من هذه الملاحظات يمكننا أن نستنتج أن المستعمل يعتمد خصائص
 وظيفية، خصوصاً في الألفاظ ذات الدلالات المجردة، ويعتمد خصائص
 إدراكية محسوسة في الأسماء الدالة على ذوات محسوسة، لتوسيع المداليل.
 ويمكننا هنا الاستنتاج من القيام بجموعة من التنبؤات بخصوص التوسّعات
 الدلالية الممكنة في عدد من الألفاظ.

في بالنسبة لـ (جزاف) مثلاً، يمكننا التنبؤ بتوسيعات دلالية من قبيل:

(28) الجراف 1: البيع بدون وزن.

الجزاف: السجن. (مبعد: سبب - سبب).

الجزاف: البائع بالجزاف. (مبعد: فعل - منفذ).

³² غاليم (1987)، ص. 108.

ويمكن لكلمة (جوز) مثلا، وهي دخيلة من الفارسية، أن تفرز تعداداً من قبيل:

- (29) جوز: نبات له لب جوز الموضع (المبعد الاستعاري 2).
- جوز: كويرات تشبه الجوز (المبعد الاستعاري 1).
- جوز: لب الجوز (مبعد: وعاء-محتوى).

ويمكن أن تفرز (جورب) تعداداً من قبيل:

- (30) جورب 1: لفافة الرجل
- جورب: لفافة الأصبع (المبعد الاستعاري 2).
- جورب زيد: قدم زيد (وعاء-محتوى).
- جوربه نظيف: هندامه نظيف (جزء-كل).

ورغم ما قد يطرحه اقتراح المباعد من مشاكل، مثل اشتراك مبعدين في رصد نفس العلاقة (اشتراك جزء-كل و وعاء-محتوى في رصد بعض التعالقات)، ومثل غياب ما يرصد بعض التعالقات، من بين المباعد المحسودة، تبقى أهمية هذا الاقتراح في كونه يمكن من اكتشاف عدد من العلاقات الدلالية بين استعمالات مختلفة لنفس الكلمة، وبالتالي تميز التعدد الدلالي من

الاشتراك اللفظي في كثير من المداخل، والتمكن من رفع الالبس الذي يظهر في تصنیف الأسماء الدخيلة، وكذا التنبو بعدد من التوسیعات الممکنة.

7. الدخيل و تعلق المداخل المعجمية

يمکن التخفيف من مشاكل الالتباس في العديد من المداخل المعجمية عن طريق ربطها بمدخل آخر على أساس صواني. وللوضیح هذه الفكرة نقسم المدخل (1) المقدم أعلاه، حسب الجذور كالتالي:

- 1- حرد، احتزء، اقتلع...
- 2- الظالم البخافى، الغليظ...
- 3- الوعاء، الظرف...

(31) حلف >

واستنادا إلى أن النسق العربي يتميز باطراد عمليات الإبدال في عدد من الجذور، باعتماد قرب المخارج والسمات بين القطع المبدلية يكون من الساراد أن عددا من الجذور المصنفة في مدخل معينة ترتبط بجذور أخرى مبدلية منها وقريبة منها دلالة. لذلك يمكن أن تفضي عملية مقارنة المداخل، باعتماد معايير صواتية مرتبطة بقواعد الإبدال في النسق العربي، إلى نتائج هامة فيما

يختص تنظيم المداخل ورفع اللبس عنها.

في بالنسبة للمواد التي نعالجها نميز أولاً بين المداليل المرتبطة بنفس الجذر، بواسطة رصد العلاقات الدلالية بالطريقة التي قدمنا. ثم نطبق قواعد الإبدال على صوات الجذر، وفقاً لأسس صواتية وتأليفية، كي نرصد الصور البديلة الممكنة فنبحث عنها في المعجم. وبالنسبة للجذر (حلف) نطبق قواعد الإبدال كالتالي:

(32)	ج	ل	ف
	د	ن	ب
	ك	ر	م
	ق	م	و

ويشروع عمود الجيم في المنطقة المتعددة من مخرج التخارب إلى مقدمة الحجاجب، وهي منطقة نطقية متحاورة يقع البديل بين العناصر المتنمية إليها. وتحمّع بين عناصر عمود اللام خاصيتها الجهوية والرئيسية، بالإضافة إلى تقارب مخارج اللام والنون والراء، ويوحد العمود الثالث اثناء عناصره إلى المخرج الشفهي.

وبعد استخراج الإمكانيات التأليفية من هذه الأعمدة الثلاثة على الطريقة التالية:

(33) جلف حنف حرف *جمب دلف دنف
 جلب حنب جرب *جحف دلب دنب
 جلم *حتم حرم حنم دلم *دنم
 جلو جنو جرو جمو دلو دنو...

وبعد البحث في المعجم عما يوافق دلالات (حلف) من بين حذور هذه اللائحة عشرة على بمجموع ندرجها في الجدول التالي:

(34)

حلف	حلف	حلف	حلف	حلف	حلف	حلف
Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø
1. مفرد اعتراف أكمل القول المفظة	1. قطع، جزء 2. ممار، يحضر 3. مطراب، الوعاء	1. قطع، جزء 2. المربدة، العلاظ 3. مطراب، الوعاء	1. قطع، جزء	1. قطع، جزء	1. مقطعة، قطعة 2. الخليط الجانبي 3. الوعاء، المظروف	1. مفرد اعتراف 2. الخليط الجانبي 3. الوعاء، المظروف

فهذا الجدول يبين أن (جلف) يعني (جرد، قطع، احترأ، استأصل...). هنا علاقة ب (جلم، جدف، جرم، قلف). وأن (جلف) يعني (غليظ، حافي) هنا علاقة ب (حرب، دلف، جنف). وأن (جلف) يعني (وعاء، دن...) هنا علاقة ب (حرب). ويمكننا استغلال هذه العلاقات في تنظيم المداخل، فترتبط كل دلالة للجذر (جلف) بالجذور المبدلة التي تقترب من مداولاته، وذلك لتشهيء

المستعمل مسبقاً لتلقي هذه الجذور في مداخل أخرى، ويعكس ذلك خاصية نسقية هامة مرتبطة بتكون الجذور وعلاقتها ببعضها صواتياً.

ويمكن أن تطبق كل العمليات المقدمة في كواليس التنظيم المعجمي لاستخراج تابع تساعد في تنظيم المداخل المعجمية، وتمكن من تفادي كثير من مظاهر اللبس، وكذلك لعكس مجموعة من الخصائص النسقية الأساسية على المستوى الدلالي والتركيبي والصرافي والصواني. ويمكن بالثالي تجاوز عمل المراكمه، وتجاوز تصور المعجم كلائحة غير منظمة من المفردات لا تربط بينها أية علاقات.

المراجع العربية

- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية
بحلب، 1973.
- أنيس، إبراهيم: 1963، دلالة الألفاظ، المكتبة الأنجلو المصرية.
- الآخر، خليل: 1987، لاروس، مكتبة لاروس، باريس.
- حسان، تمام: 1981، الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء.
- السغروشني، إدريس: 1987، مدخل إلى الصواتة التوليدية، دار توبقال للنشر،
الدار البيضاء.
- السغروشني، إدريس، محاضرات وعرض 1992-1997.
- السيوطى، جلال الدين، المزهر، محمد جاد المولى وعلي البحاوي ومحمد أبي
الفضل إبراهيم، دار الفكر.
- السكاكى، مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية. (بدون تاريخ).
- غاليم، محمد: 1987، التوليد الدلائلي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر،
الدار البيضاء.
- الفاسي الفهري، عبد القادر: 1986، المعجم العربي ، نماذج تحليلية جديدة، دار
توبقال للنشر، الدار البيضاء.
- معلوم، لويس: 1991، النجد، الطبعة الثامنة والثلاثون، دار المشرق، بيروت.
- نخلة، رفائيل اليسوعي، غرائب اللغة العربية، المطبعة الكاثوليكية.

المراجع الأجنبية

- Jackendoff, R.: 1978, *Grammar as evidence for conceptual structure*, in: *Linguistic theory and psychological reality*, MIT. Press.
- Jackendoff, R.: 1983, *Semantics and Cognition*, MIT. Press.
- Lakoff, G. and Johnson, M.: 1980, *Metaphors we live by*, Univ of Chicago Press.
- Lyons, J.: 1980, *Semantique linguistique*, traduit en français par Durand, J. et D. Boulonnais, Larousse, Paris.
- Norrick, N. R.: 1981, *Semiotic principles in Semantic theory*, John Benjamin B.V.
- Schreuder, R. and Flores D'arcais, G. B.: 1989, psycholinguistic issues in the lexical representation of meaning, in: *Lexical representation and process*, Massachussets Institute of technology, pp. 409-436.
- Weinreich, U.: 1966, Explorations in Semantic theory, in: *Linguistics and psychology*. Cambridge Univ. Press.

